الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

العدد 134 | تموز 2026



الأبعاد الجيوسياسية والجيوستراتيجية
لمضيقَي هرمز وباب المندب

الديموغرافيا اللبنانية بين الحاضر والمستقبل
سكان لبنان في أعدادهم وبُناهم وتحولاتهم 2026-2050

Moulin d'or

مهما تفرقنا
بيجمعنا رغيف



moulindor moulindor.com

الدفاع الوطني اللبناني

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

لجنة نجلـ 134 | زومتـ 2026



شـروط النشـر

1 - «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تُعنى بالأبحاث العلمية والعسكرية والثقافية والدراسات الاستراتيجية.
2 - تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.
3 - تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع، وعلى الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة ذاتية c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، إلخ.) وبملخص باللغة العربية لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.
4 - المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.
5 - تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تقررها اللجنة الإستشارية.
6 - يجب أن تكون البحوث المرسلة إلى المجلة مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين 7000 و7500 كلمة.
7 - تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.
8 - تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متوافرة على الموقع:

www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb

لجنة التحرير
أ.د. طارق مجذوب
أ.د. عدنان الأمين
أ.د. عصام مبارك
العميد المتقاعد غازي محمود
أ.د. ملحم نجم
أ.د. نسيم الخوري

رئيس التحرير
أ.د. عصام مبارك

المعاون أول جيهان جبور

مدير التحرير
شادي مهنا

قيادة الجيش اللبناني،
مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان،
هاتف: 1701

tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

في لبنـان: 50 دولاراً أميركياً
في الخارج: 200 دولار أميركي
يتضمّن الرسوم البريدية

مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».



المحتويات

٥

لية ن لية لية لية لية
ة و ر ه ية ية ية
إحسان مرتضى

٣٣

ية و م ر ية ي ل ية ر ية a r
ية و r bs ية ي ل
ه ز ر م ز 2026-2050
د. شوقي عطيه

5

THE REAL COMPETITION
Technology, Order, and the Contest to Shape the Twenty-First Century
Dr. Joseph Sokhon

39

Tourism as a Driver of Post-War Recovery: Evaluating Socio-Economic Reconstruction in Lebanon
Dr. Mohamed Kayal

تسهيلاً لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر ملخصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وملخصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

القطاعات الإنتاجية:
بين الصمود في زمن الحرب والتعافي بعدها

تُشكّل القطاعات الإنتاجية جزءاً من الاقتصاد الذي يمثل أهم عناصر قوة الدولة، وهي أحد المرتكزات الأساسية لقدرة الدول على الصمود في أوقات الأزمات والحروب، إذ يشمل دورها الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة، وتعزيز الاستقرار الأمني والاجتماعي، والحدّ من تداعيات النزاعات على حياة المواطنين. ولا شكّ في أنّ الدول التي تنجح في حماية قطاعاتها الإنتاجية أو إعادة تشغيلها بسرعة تستطيع استعادة عافيتها بشكل تدريجي.

تتوزّع هذه القطاعات على مجالات متكاملة بحيث يؤدّي كلّ منها وظيفة حيوية في دعم الدورة الاقتصادية. فاستمرار الإنتاج الزراعي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، فيما تؤمّن الصناعة السلع الأساسية وفرص العمل، وتدعم التجارة والخدمات حركة الأسواق، في حين يشكّل تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة عنصراً أساسيًّا لإعادة تحريك النشاط الاقتصادي. أمّا السياحة، فرغم تأثُّرها السريع بالنزاعات، تُعدّ من أكثر القطاعات قدرةً على تحفيز التعافي الاقتصادي عند عودة الاستقرار، لما تستقطب من استثمارات وتدفقات مالية تعزّز النمو وتعيد تنشيط القطاعات المرتبطة بها.

في مرحلة ما بعد الحرب، تتجاوز أهمية القطاعات الإنتاجية بُعدها الاقتصادي لتصبح ركيزة من ركائز إعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الوطني. فالتعافي الحقيقي يحصل من خلال إعادة تنشيط الاقتصاد المنتج، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، بما يرسّخ مقومات التنمية المستدامة.

في لبنان، تكتسب هذه المعادلة أهمية مضاعفة في ظل التحديات التي فرضتها الاعتداءات الإسرائيلية والأزمات الاقتصادية المتراكمة. فإلى جانب الجهود الوطنية لترسيخ الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق المتضررة، يبرز دعم القطاعات الإنتاجية بوصفه خياراً استراتيجيًّا لإطلاق مسار التعافي الشامل. ويأتي القطاع السياحي في مقدمة هذه الأولويات، لما يمتلك لبنان من مقومات طبيعية وثقافية وتراثية تؤهّله لاستعادة مكانته وجهةً سياحية رائدة متى توافرت مقومات الأمن والاستقرار، إلى جانب تنشيط الزراعة والصناعة والخدمات، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على النهوض، ويكرّس صمود المجتمع، ويفتح آفاقاً أوسع لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

العميد حسين غدار
مدير التوجيه



magnific.com

الأبعاد الجيوسياسية والجيوستراتيجية
لمضيقَي هرمز وباب المندب

إحسان مرتضى – كاتب وباحث

المقدمة

تُعدّ صناعة النفط والغاز وأساليب إنتاجها ونقلها، في الوقت الراهن، ركيزة أساسية لموارد الاقتصاد العالمي، إذ تُحفّز إنتاج الطاقة، والتنمية الصناعية والتجارة الدولية، والصناعات البتروكيميائية، والاستقرار الاقتصادي، وتُلبّي أكثر من 50% من احتياجات العالم من الطاقة. ويتمتع النفط بتأثير كبير على العلاقات الدولية والسياسات الاستراتيجية. فالدول التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة تمارس تأثيرًا ونفوذاً قويَّين على الساحة الدولية، بينما تسعى الدول المستوردة إلى تنويع مصادرها. ومن المسلّم به أن التنافس على موارد هذه الصناعة يشكل إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، وتأمين احتياجاتها من هذه الموارد الأساسية، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل اضطرابات مالية تصيب الاقتصادات العالمية باهتزازات متتالية، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في سوق الطاقة الدولية. ومن هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، خاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على الساحة الدولية.[1]

خلال القرن العشرين، تم التعامل مع الصراعات الإقليمية في المنطقة بشكل أساسي من منظور عسكري. وتم التعبير عن التنافس الاستراتيجي من خلال الحروب التقليدية والنزاعات الإقليمية والتحالفات العسكرية. لكن اليوم، تطورت لغة الضغط

1. سالوموفا ساليموفنا - المجلة الاميركية للاقتصاد وإدارة الأعمال – كانون الثاني/ديسمبر 2024



الاستراتيجي. ففي ظل اقتصاد عالمي مترابط، يمكن أن يؤدي تعطيل طرق التجارة وتدفقات الطاقة إلى إحداث صدمات اقتصادية تتجاوز نطاق الصراع المباشر بكثير، حيث غالبًا ما تمتد تداعياتها الاقتصادية عبر القارات وترتفع أقساط التأمين، وتتغير مسارات الشحن، وتزداد تكاليف النقل، وتتفاعل أسواق الطاقة فورًا مع مؤشرات عدم الاستقرار. ولهذه الأسباب، تزايدت القيمة الاستراتيجية للجغرافيا البحرية بشكل كبير. ووفقًا لتحليل أجرته بلومبرغ إيكونوميكس، فإن المخاطر الاقتصادية لا تقتصر على



النفط والغاز، إذ إن نحو 7% من صادرات الأسمدة العالمية، ونحو 6% من المعادن الثمينة، و5.3% من الألومنيوم ومنتجاته، إضافة إلى 4.4% من الإسمنت والمعادن غير المعدنية الأخرى التي تُشحن عبر موانئ الخليج، أصبحت معرّضة لخطر التعطّل.[2]

2. الجزيرة عن بلومبرغ – 2026/3/7.

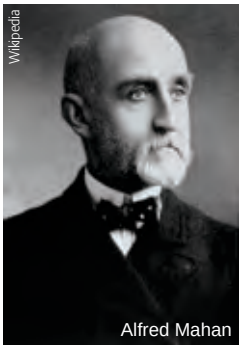


shutterstock.com

القسم الأول

دور الغاز والنفط وأهميتهما في الاقتصاد العالمي

تعتمد الدول الصناعية الكبرى بشكل بنيوي وعميق على الوقود الأحفوري (الذهب الأسود) والمواد الخام التي تُنتج في الخليج وتمر عبر مضيق هرمز؛ وفي الأوقات الطبيعية يَعبر من هذا المضيق خُمس الصادرات العالمية للغاز الطبيعي المسال، وثلث النفط الخام، وثلث الأسمدة، وخُمسا الهيليوم، وما يقرب من نصف الكبريت. وهذه المواد ليست مجرد وقود لتدفئة المنازل أو تسيير السيارات، بل هي عصب الاقتصاد الحديث بأكمله؛ وأهميتها تتجاوز الطاقة لتؤثر على الأمن الغذائي والأسمدة وتكاليف الشحن وسلاسل التوريد التصنيعية العالمية. فالأسمدة أساسية لبقاء إنتاج الغذاء العالمي، بينما يُعتبر الهيليوم والكبريت من المكونات الحيوية لصناعة الرقائق الدقيقة التي تشغّل كل شيء، من الأجهزة المنزلية إلى مراكز البيانات الضخمة التي تغذي طفرة الذكاء الاصطناعي. وتبعات التعليق الفعلي للمرور عبر مضيق هرمز، بسبب الحرب ضد إيران، أُجبرت العديد من مواقع الإنتاج على التوقف التام أو الإغلاق. ولم يقتصر الأمر على إعاقة سلاسل الإمداد، بل امتدت الآثار لتشمل تدميرًا مباشرًا للبنية التحتية للطاقة. فاستهدفت الهجمات الأميركية حقل «فارس الجنوبي» للغاز في إيران (الأكبر في العالم)، لتردّ إيران بضرب منشأة الغاز الطبيعي المسال القطرية في «رأس لفان»، مما أدى إلى محو 3.5% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسال للسنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة[3].



Alfred Mahan

1 – دور الممرات المائية في سوق الطاقة

من الجدير بالذكر أن المضائق المائية تؤدي دورًا محوريًا على صعيد الأحداث في المنطقة، ولا سيما مضيقَي هرمز وباب المندب، اللذين يُستخدمان كأداة جيوسياسية وجيواقتصادية تؤثر في استقرار أو اضطراب منطقة الشرق الأوسط والأمن الاقتصادي العالمي بشكل عام. وفي هذا السياق تبرز أفكار ومفاهيم نظرية القوة البحرية للمفكّر الاستراتيجي الأميركي ألفريد ماهان[4] التي تؤكد أن السيطرة على الممرات البحرية تعني السيطرة على الاقتصاد والتجارة العالميين. وكان من أبرز العوامل في فكر ماهان حول السياسة والاستراتيجية العالميتين، هو تبنّي الدول المتنافسة لعقائد استراتيجية وهياكل

3. جلال قناص – الجزيرة – آخر تحديث 2026/3/25

4. ألفريد ماهان (1840-1914)، هو من أبرز المفكرين الأميركيين في مجال الحرب البحرية والاستراتيجية والسياسة الدولية. وتستند شهرته كمفكر استراتيجي في المقام الأول إلى كتبه الشهيرة التي تناولت تأثير القوة البحرية على العالم وشؤونه. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، نشر ماهان مفهومه عن القوة البحرية، أو القدرة على السيطرة على المحيط لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية. واقترح إعادة تنشيط البحرية الأمريكية في أطروحته المهمة التي صدرت عام 1890 بعنوان «تأثير القوة البحرية على التاريخ».



عسكرية متشابهة. وفي أوائل القرن العشرين، تجلّى هذا المبدأ بوضوح في التنافس العام بين القوى العظمى في بناء السفن الحربية وتبنيها لعقيدة التركيز على الأسطول الحربي البحري. وقد أَولى ماهان أهمية بالغة للعلاقة بين السياسة الخارجية للدولة وقوتها البحرية. فالقوة الطامحة للهيمنة، والراغبة في انتهاج سياسة خارجية توسعية، أو الدولة التي تسعى لاحتواء توسع منافسيها، بحاجةٍ إلى قوة بحرية متفوقة. ولذلك، أولى ماهان اهتمامًا خاصًا لتنافس القوى العظمى في بناء السفن الحربية والعقائد الاستراتيجية التي تتبنى نشر الأساطيل البحرية، في تحليلاته لتطورات السياسة العالمية.[5]

2 – عناصر نظرية ماهان

ترتكز هذه النظرية على العناصر الأساسية الآتية:

أ- الموقع الجغرافي للدولة: فيما إذا كانت تطل على أكثر من بحر وفيما إذا كانت تلك البحار متصلة مع بعضها ومع سيطرة الدولة على الطرق التجارية المائية الرئيسة.

ب- التضاريس الأرضية: بمعنى طول السواحل وتعاريجها، كما أنه وجد طول السواحل أقل أهمية من التعاريج لأنها تساعد الدولة في بناء الموانئ الضرورية.

ج- مساحة الدولة: لاسيما إذا كانت الدولة ذات طابع بحري، وإذا كانت مساحتها واسعة وتشرف على عدة بحار، مع أهمية طول سواحلها وتنوع مواردها الطبيعية والبشرية.

د- عدد السكان: هذا العنصر مهم من وجهة نظر ماهان لأنه يعكس قدرة الدولة على بناء الأساطيل البحرية وإمكانية استعمالها وصيانتها.

هـ- خاصية السكان: أي مدى ميلهم للمغامرة وارتياد البحر، وشغفهم بالتجارة لأن القوة البحرية تعتمد على الاستقرار الداخلي والتجارة الواسعة الضرورية لتجميع الثروة.

و- وجهة نظر السلطة الحاكمة: يعتقد ماهان أن قدرة السيطرة على البحار تعتمد على

5. ألفريد ثاير ماهان، الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الكبرى في «عودة الجغرافيا السياسية»، دار نشر BOKFÖRLAGET STOLPE، بالتعاون مع مؤسسة أكسل ومارجريت أكس: سون جونسون، 2019. ثم نشرت في موقع ANGELSBERG IDEAS 2023/3/21.

شعب يمتلك أرضًا منتجة مأهولة بالسكان يسهل الدفاع عنها ولها قواعد استراتيجية وأن أهم المواقع الأرضية هي المواقع التي تقترب من طريقٍ بحري ضيق يُستعمل للمرور بدرجة عالية كالقناة الإنكليزية أو مضيق جبل طارق أو مضيق هرمز.[6]

3 – خصوصية الولايات المتحدة

لقد طبّق ماهان المقاييس والاعتبارات آنفة الذكر على الولايات المتحدة، فوجد أنها الدولة الوحيدة التي يمكنها أن ترث بريطانيا في السيطرة على البحار، إذ إنها تتصف بجميع الإمكانيات المطلوبة لاسيما في ما يتعلق بموقعها الجغرافي البحري وامتداد سواحلها الطولية المتعرجة على المحيطين الأطلسي والهادئ، فضلًا عن امتلاكها موارد طبيعية هائلة. كما اعتبرها جزيرة قارية، واستنتج أن الولايات المتحدة الأميركية، إذا امتلكت أسطولاً بحريًا عظيمًا فإنها ستصبح قوة بحرية عالمية، يمكّنها الدفاع القومي ضد أي حصار بحري يُوجَّه ضدها ويخوّلها بالتالي التوسع إلى ما وراء البحار.

كان ماهان من أبرز دعاة «السياسة الخارجية القوية» واعتقد أن الاقتصاد الأميركي سيعجز قريبًا عن استيعاب الكميات الهائلة من السلع الصناعية والتجارية المنتجة محليًا، وجادل بضرورة سعي الولايات المتحدة إلى أسواق دولية جديدة في الخارج. وكان أكثر ما يشغل باله هو ضمان قدرة الحكومة الأميركية على تأمين الوصول إلى هذه الأسواق. الأمر الذي يتطلب ثلاثة أمور: أسطول بحري تجاري قادر على نقل المنتجات الأميركية إلى الأسواق الجديدة؛ أسطول بحري حربي قادر على ردع أو تدمير الأساطيل المنافسة؛ وشبكة من القواعد البحرية قادرة على توفير الوقود والإمدادات اللوجستية للأسطول المنتشر[7].

4 - محاولات سابقة

لم يكن تركيز ماهان على الاستحواذ على قواعد بحرية أمرًا جديدًا تمامًا. فبعد الحرب الأهلية الأميركية، سعى وزير الخارجية ويليام سيوارد إلى توسيع الوجود التجاري الأميركي في آسيا بشراء ألاسكا في العام 1867، وزيادة النفوذ الأميركي على هاواي عبر إبرام معاهدة تبادل تجاري تربط اقتصاد الجزر باقتصاد الولايات المتحدة. كما حاول سيوارد شراء قواعد بحرية مناسبة في منطقة الكاريبي. وأخيرًا، سعى إلى التصديق على معاهدة مع الحكومة الكولومبية تسمح للولايات المتحدة ببناء قناة بنما. لكن في أعقاب الحرب الأهلية، انشغل الكونغرس بإعادة الإعمار في الجنوب، ورفض مجلس الشيوخ جميع جهود سيوارد لإنشاء شبكة من القواعد البحرية الأميركية[8].

---

6. د. عدنان عبد الله حمادي الجميلي - المرجع الإلكتروني للمعلوماتية تاريخ 2025/10/13 - من كتاب الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك مع بعض التطبيقات - ص 210 وما بعدها.

7. المصدر السابق.

8. OFFICE OF THE HISTORIAN من كتاب ماهان: تأثير القوة البحرية على التاريخ: تأمين الأسواق الدولية في تسعينيات القرن التاسع عشر – آخر تحديث 2018/4/18.



magnific.com

القسم الثاني
جيوستراتيجية المضائق المائية

1– دورها وأهميتها

يتم التعبير بشكلٍ عام عن المضائق المائية بأنها ممرات ضيقة تربط بين بحرَين أو محيطَين، وتسهّل حركة السفن التجارية بين البحار والمحيطات، مما يقلّل من مسافة الرحلات البحرية ويوفر الوقت والوقود والمخاطر. وتكتسب هذه المضائق أهمية كبيرة في العالم بسبب موقعها الجيواستراتيجي الخاص، وما تتيحه من قدرة على السيطرة الكاملة على حركة الملاحة البحرية العالمية، كما هي الحال مثلًا في مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي ببحر العرب، ولها أيضًا أهمية جغرافية وسياحية وسياسية وعسكرية، كما هي الحال في باب المندب، الذي يؤثر بشكل كبير على حركة السفن التجارية والعسكرية، لا سيما في ظل الصراعات والتوترات في منطقة الشرق الأوسط. ويُعدّ باب المندب نقطة جغرافية حيوية تقع في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، ولها تأثير كبير في الشؤون العالمية؛ من حيث أنها مفتاح السيطرة على جميع عمليات الشحن تقريبًا بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس. وفي السياق، يُعدّ مضيقا «هرمز» و«باب المندب» من أهمّ نقاط الاختناق البحرية (CHOKEPOINTS) في النظام العالمي، لما لهما من تأثير مباشر على أسواق الطاقة العالمية، وسلاسل الإمداد والتوريد، والتوازنات العسكرية. كما تُعد الممرات البحرية الضيقة عمومًا عنصرًا حاسمًا في العلاقات الدولية، حيث تتحول الجغرافيا إلى أداة قوة ونفوذ سياسيَّين. ويشكل المضيقان في معادلة الحرب وأمن الطاقة العالميَّين، ركيزتَين حاكمتَين، إذ يتجاوز دورهما كونهما ممرَّين بحريَّين إلى كونهما أداتَي ردع وضغط جيوستراتيجيتين. فتهديد الملاحة فيهما يدخل مباشرة في حسابات الكلفة وإدارة التصعيد وحدود التوسع، كما يحصل في الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، نظرًا لما يحمله هذا التهديد من تداعيات فورية ومباشرة على أسواق النفط والتجارة العالمية.[9]

2 – دور الجغرافيا والطوبوغرافيا في رسم السياسات

يشكل مضيقا هرمز وباب المندب شريانَين حيويَّين للطاقة والتجارة العالميتَين ويؤثران في التوازنات والتحالفات السياسية الدولية. ومن إجمالي تدفقات الطاقة العابرة عبر مضيق هرمز، يتجه نحو 83% إلى الأسواق الآسيوية، وفي مقدمتها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. وهذا الاعتماد الكثيف يمنح المضيق بُعدًا يتصل مباشرة بأمن

9. العميد الركن المتقاعد صلاح جانبين – مجلة الدفاع الوطني – العدد 130 – تموز 2025



جزيرة قشم

الطاقة في آسيا الصناعية، ويحوّله إلى نقطة توازن حساسة في موازين القوى بين الخليج والاقتصادات الكبرى في الشرق والغرب. وتعزّز البنية الجغرافية لمضيق هرمز ثقله الاستراتيجي السياسي والعسكري؛ إذ تنتشر فيه عدة جزر تمثل نقاط تحكم عملانية، من أبرزها: قشم وهرمز ولارك وهنجام، إضافة إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والفارور عند المدخل الشمالي. وتوفر هذه الجزر مواقع رصد وسيطرة على الممر الملاحي، وتمنح قدرة عملية على التأثير في حركة السفن، سواء عبر أدوات الردع أو عبر وسائل عسكرية مباشرة. وقد شهد المضيق سابقة عملية تؤكد قابليته للتحول إلى أداة ضغط اقتصادية مباشرة، وذلك خلال ما عُرف بـ «حرب الناقلات» في النصف الثاني من الحرب العراقية - الإيرانية (1984–1988). فقد جرى استهداف متبادل لناقلات النفط وزرع ألغام بحرية في مسارات الملاحة؛ ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن، واستدعى تدخلًا عسكريًّا دوليًّا واسعًا لحماية السفن وضمان استمرار تدفق النفط[10]. وفي السياق، وصف وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو مضيق هرمز بأنه «قنبلة نووية اقتصادية».

على صعيد الأبعاد الجيوسياسية والنفوذ والسيطرة، يبرز وجود الأسطول الخامس الأميركي في البحرين لتأمين المضيق يقابله تمركز إيراني مكثف، مما يجعله ساحة صراع مستمرة. والحديث عن الأسطول الأميركي الخامس ليس حديثاً عن بوارج ومدمرات فحسب، بل عن قاعدة بيانات قتالية متكاملة، وحرب معلومات، وقرصنة إلكترونية، ومراقبة فضائية، وهندسة سياسية، وتنسيق لوجستي عابر للحدود. من هنا يتضح لماذا يعتبره المخطّط الإيراني مركز الثقل الذي يختزل ما يقارب 75% من القدرة العملانية الأميركية في الشرق الأوسط[11]. وفي السياق يؤكد المحلّل العسكري الاستراتيجي في الجيش العراقي اللواء ماجد القيسي، أن الجغرافيا تشكل دائمًا العامل الأقوى والأكثر حسمًا في المعادلة العسكرية، وهي متفوقة في كثير من الأحيان على التفوق التكنولوجي، لا سيما في الحيثيات الإقليمية المعقدة[12]. ومن هذا المنطلق ذهب المحلّلون إلى أن السيطرة الكاملة على المضيق تعني أن المناطق الساحلية الإيرانية المشاطئة للمضيق يجب أن تكون تحت السيطرة الأميركية، وهو ما يتطلب وجودًا عسكريًا مباشرًا في هذه المناطق أو على شواطئها، لكن الولايات المتحدة لن

10. الجزيرة - آخر تحديث: 2026/4/14
11. توفيق سلام – مجلة عرب جورنال – 2026/3/5.
12. أحمد حافظ – الجزيرة - آخر تحديث: 2026/4/2



تستطيع تحقيق هذا بمفردها في ظل التصعيد الحالي. وتتحول جبال زاغروس التي تطل مباشرة على الممر المائي بارتفاعات تصل إلى 1500 و2000 مترٍ قرب الشاطئ إلى حصن طبيعي يصعب اختراقه أو السيطرة عليه بشكل مستدام[13].

3 – خصوصيات مضيق هرمز

في عالم يعتمد بدرجة غير مسبوقة على تدفقات مستقرة للطاقة والتجارة البحرية، أصبحت الممرات البحرية الاستراتيجية جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن الاقتصادي العالمي. ويُمثِّل مضيق هرمز، الذي يربط الخليج العربي ببحر عُمان والمحيط الهندي، شرياناً رئيسًا لتدفق الطاقة من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية، إذ يمر عبره ما يقارب 20% من تجارة النفط العالمية يوميًا، أي نحو 20 إلى 21 مليون برميل، إضافة إلى نسبة كبيرة من صادرات الغاز الطبيعي المسال من الخليج. وفي ضوء الحرب الدائرة في منطقة الخليج حاليًا، وقيام إيران بإغلاق المضيق وتعطيل الملاحة فيه، لم يعد الحديث يدور حول سيناريوهات افتراضية، بل حول تداعيات فعلية تمسّ استقرار الاقتصاد العالمي وتعيد طرح أسئلة جوهرية حول أمن الطاقة والنظام الدولي. وفي خلال السنوات الماضية، لوّحت إيران مرارًا بإمكانية إغلاق المضيق أو تعطيل الملاحة فيه في حال تعرَّضت لهجوم عسكري أو لمحاولات خنق اقتصادي عبر العقوبات الدولية، كأداة ردع سياسية في مواجهة خصومها[14].

13. المصدر نفسه

14. د. ابتسام الكتبي - مركز الامارات للسياسات – 2026/3/17

4 – خصوصيات مضيق باب المندب (بوابة البحر الأحمر)

هو أقصر طريق بحري بين البحر المتوسط (أوروبا) والمحيط الهندي (آسيا). ويمر عبره جزء معتبر من التدفقات النفطية (نحو 6.2 مليون برميل يوميًا) والتجارة الدولية، مما يجعله حيويًا للأمن القومي العربي والعالمي. ومن ناحية الأبعاد الجيوسياسية (التنافس والقواعد العسكرية) تستضيف جيبوتي قواعد عسكرية لدول عظمى (الولايات المتحدة، الصين، وغيرهما)، مما يعكس أهميته الاستراتيجية. وقد استخدمه الحوثيون في اليمن لتهديد الملاحة، مما يحوّله إلى نقطة ساخنة قادرة على تحويل الصراع الإقليمي إلى أزمة دولية شاملة.

يقع هذا المضيق بين اليمن شرقًا والقرن الأفريقي (جيبوتي وإريتريا) غربًا، ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي من ناحية، كما يربطه بالبحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس شمالاً. ويمر عبره نحو 9% من تجارة النفط المنقولة بحرًا عالميًّا، إضافة إلى حصة معتبرة من الغاز الطبيعي المسال والمنتجات النفطية، ويعبره أكثر من 21 ألف سفينة سنويًّا في الظروف العادية. ويمثل المضيق حلقة أساسية في الربط بين صادرات الخليج والأسواق الأوروبية، وفي سلاسل الإمداد بين آسيا وأوروبا عبر البحر الأحمر. وتتجلى حساسية باب المندب في بنيته الجغرافية العملانية؛ إذ تقسمه جزيرة «بريم» اليمنية إلى قناتين: قناة إسكندر شرقًا بعرض يقارب 3 كيلومترات وعمق محدود، وقناة «دقة المايون» غربًا بعمق يصل إلى نحو 310 أمتار. وهذا التكوين يمنح من يسيطر على الجزيرة أو السواحل المرتفعة المحيطة، قدرة مباشرة على الرصد والتأثير في الملاحة. وتعكس كثافة الوجود العسكري الدولي في محيط باب المندب إدراك القوى الكبرى لحساسيته الاستراتيجية والاقتصادية. فالمنطقة تستضيف تمركزات عسكرية لقوى دولية كبرى، إلى جانب حضور إقليمي متزايد في سواحل القرن الأفريقي واليمن، ما يجعل المضيق محاطاً ببيئة أمنية عالية التركيز العسكري. كما أظهرت السنوات الأخيرة قدرة فاعلين من غير الدول على استخدام صواريخ ومسيّرات وألغام بحرية لتهديد السفن، ما أضفى على أمن المضيق بُعدًا غير تقليدي يتجاوز منطق الدولة لوحدها[15].

باب المندب يعني «باب الدموع» أو «بوابة الأحزان»، والمندَب من الندب بمعنى «الرثاء». وقد حصل على اسمه العربي في الأيام التي حاول فيها البحارة والتجار العبور باستخدام النجوم والبواصل والخرائط البسيطة، حيث تمّ تحطم العديد من السفن في القرون والسنين الماضية، وزُهقت الأرواح بسبب الصخور في أثناء محاولاتها الإبحار عبر الفجوة الغادرة والممر المائي الضيق، المليء بالتيارات القوية والرياح غير المتوقعة

15. – COFAS FOR TRAD مضيق باب المندب – 2025/5/14



والشعاب المرجانية والمياه الضحلة، بالإضافة إلى مواجهة السفن الحديثة لمخاطر الألغام البحرية الناجمة عن الصراعات الماضية[16].

تنبع أهمية باب المندب الجيوستراتيجية والاقتصادية من كونه ممرًا تجاريًا عالميًا: إذ يعتبر البوابة الجنوبية لقناة السويس، ويمر عبره ما بين 8-12% من حجم التجارة العالمية سنويًا. كما تمر عبره ناقلات الطاقة من نفط وغاز بمتوسط 8 إلى 9 ملايين برميل يوميًا (نحو 10% من تجارة النفط البحرية). ويمثل أهمية بالغة لمصر، حيث تمر عبره حوالى 98% من السفن والبضائع المتّجهة إلى قناة السويس. كما أثبتت الوقائع القريبة، ولاسيما خلال فترة الحرب الإسرائيلية على غزة، قابليته للتحول إلى أداة ضغط فعَّالة عندما انخرط فاعلون مسلحون من أنصار الله الحوثيين في تهديد الملاحة. وفي هذا السياق، جاء تصريح عضو المكتب السياسي لحركة أنصار الله حسين العزي حول مضيق باب المندب حاسمًا وواضحًا حول القدرة على إغلاق باب المندب إذا تقرّر ذلك[17]. وفي إطار الأحداث الأخيرة التي شهدتها المنطقة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، شهد البحر الأحمر استهداف السفن الموضوعة في خدمة الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ما أثّر على حركة الملاحة البحرية والتجارة العالمية عبر المضيق، الأمر الذي أدى إلى تشكيل تحالف رسمي باسم «حارس الازدهار» بقيادة أميركية - بريطانية[18].

16. د . شذى زكي حسن - مجلة اتجاهات سياسية – المجلد الثامن - العدد الواحد والثلاثون - حزيران – يونيو 2025
17. خير الدين الجابري - عربي بوست - تم التحديث: 22/01/2024
18. الجزيرة – وكالات - 2023/12/30


magnific.com

القسم الثالث
الانفجار الجيوستراتيجي

1 – تعطيل الملاحة

أدت التهديدات الإيرانية وزرع الألغام في مضيق هرمز، في سياق الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران إلى تراجع حركة ناقلات النفط بنحو 70%، وهو ما تسبب في ارتفاع الأسعار وخلق ضغوطاً اقتصادية وسياسية عالمية واسعة. وبالتالي كشفت الأزمة الراهنة عن هشاشة النظام الدولي واعتماد أوروبا والعالم على ممرات بحرية ضيقة ومعرّضة للتهديد. كما اتضح أن البدائل المتاحة، سواء عبر خطوط الأنابيب أو المسارات البديلة، محدودة القدرة وسهلة الاستهداف ما يجعل تجاوز هذه العقدة مكلفًا وغير مضمون. وفي السياق، رأت الباحثتان تامي كينر وبنينا شرفيت باروخ من «معهد دراسات الأمن القومي» بجامعة تل أبيب: أن ما يجري في مضيق هرمز يعكس تحول تعطيل حرية الملاحة إلى أداة ضغط جيوستراتيجية فعالة. وأوضحتا أن إيران نجحت في التأثير على أحد أهم مسارات التجارة العالمية من دون إعلان إغلاق كامل. وفرضت بذلك مستوى مرتفعًا من الضغط على النظام الدولي، مما يفتح المجال أمام توسيع الانخراط الدولي في الأزمة من خلال إشراك دول إضافية في ضمان حرية الملاحة سواء خلال الحرب أو بعدها. كذلك، رأى ميخائيل آيزنشتات وأساف أوريون من «معهد دراسات الأمن القومي» أيضًا، أن فتح مضيق هرمز وكسر السيطرة الإيرانية عليه يتطلب مقاربة مركبة تجمع بين العمل العسكري والضغط الاقتصادي، إذ فشلت حتى الآن التهديدات والضربات المحدودة في تغيير سلوك طهران التي طوّرت نظام عبور انتقائي يربط المرور بدفع رسوم ويستخدم المضيق كورقة ضغط استراتيجية على الاقتصاد العالمي. ويوضح الباحثان أن خيارات مثل حماية القوافل أو استنزاف القدرات الإيرانية قد تخفف التهديد مؤقتاً، لكنها مكلفة ولا تضمن أمن الملاحة بسبب تعدّد أدوات إيران من الألغام إلى الصواريخ والمسيّرات.[19] وبالتالي يقترح الباحثان نقل المعركة إلى المجال الاقتصادي عبر استهداف صادرات النفط الإيرانية أو فرض قيود على وارداتها، إلى جانب خيارات تصعيدية مثل تعطيل جزيرة خرج مع الإقرار بأن كل هذه الأدوات تحمل مخاطر ردود انتقامية قد تشمل ضرب منشآت الطاقة في الخليج[20].

من ناحية أخرى، عرضت جريدة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية بتاريخ 22 آذار 2026 ثلاثة سيناريوهات رئيسة للتعامل مع إغلاق مضيق هرمز، تتدرج من أدوات

19. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2026/3/30
20. المصدر نفسه



اقتصادية إلى خيارات عسكرية مباشرة. يتمثل السيناريو الأول في استخدام آلية السوق عبر السماح المؤقت بتدفق النفط الإيراني لاحتواء ارتفاع الأسعار ضمن محاولة إدارة الأزمة من دون مواجهة مفتوحة. ويقوم السيناريو الثاني على تصعيد الضغط من خلال التهديد باستهداف البنية التحتية للطاقة في إيران؛ بهدف دفعها إلى إعادة فتح المضيق تحت وطأة الكلفة الداخلية. والسيناريو الثالث يتجه نحو خيار عسكري مباشر يستهدف مفاصل التصدير وعلى رأسها جزيرة خرج بما يؤدي إلى خنق القدرة النفطية الإيرانية مع ما يحمله ذلك من مخاطر توسّع المواجهة. ومن منطلق انتهازي، رأت «إسرائيل» أن إغلاق مضيق هرمز قد يشكّل فرصة سانحة لها، فعرض وزير الطاقة والبنية التحتية إيلي كوهين، تصورًا يقوم على إمكانية تحوّل «إسرائيل» إلى محور مركزي في منظومة نقل الطاقة الإقليمية، كبديل للمسارات البحرية المهددة. وأوضح أن هذا الدور يمكن تحقيقه عبر نقل الطاقة من الجهة الغربية للسعودية عبر خطوط أنابيب توفّر مسارًا بديلًا لتدفقها[21].

2 – عملية الغضب الملحمي

في الثامن والعشرين من شباط 2026، أطلقت الولايات المتحدة و«إسرائيل» ما عُرف بـ «عملية الغضب الملحمي» (Operation Epic Fury) ضدّ إيران، محوِّلةً سنواتٍ من الاحتقان والتصعيد المتراكم إلى مواجهةٍ عسكريةٍ مفتوحة. ولم يمثّل هذا الصراع مجرد حدث إقليمي دراماتيكي، بل أعاد تشكيل معادلات أمن الطاقة العالمي وتعطّش الاقتصادات الكبرى للمحروقات. فمنطقة الخليج العربي، المَعبر الأكثر تمثيلًا لاقتصاد النفط والغاز، تتحمل وحدها ما يزيد على خُمس احتياجات الطاقة العالمية. ومن هذه الزاوية، يصبح فهمُ أبعاد هذا الصراع على منظومة نقل الطاقة ضرورةً استراتيجيةً ملحّة لا تَرَفًا فكريًا. ويرتكز الصراع القائم حاليًا بين أميركا و«إسرائيل» وحلفائهما ضد إيران على ثلاثة محاور تاريخية متشابكة: البرنامج النووي الإيراني، التنافس الإقليمي بين طهران وتل أبيب، والمصالح الاستراتيجية الأميركية[22].

في الوقت ذاته، كشفت تقارير إعلامية لصحيفة «وول ستريت جورنال»، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يتبنّى استراتيجية تقوم على فرض حصار بحري طويل الأمد

21. جريدة النهار – عن تقارير أميركية – 2026/3/24
22. روسيا اليوم – 2026/3/5



على مضيق هرمز، بدلاً من خيار الحسم العسكري أو الانسحاب من الصراع مع إيران. في حين تقتنع «إسرائيل» بأن المعركة المقبلة مع إيران، إذا اندلعت، لن تكون فقط عسكرية أو نووية، بل حربًا مباشرة على الاقتصاد وشرايين الطاقة الإيرانية نفسها. وبحسب التقارير، يفضّل ترامب الإبقاء على حالة «الجمود المضبوط» باعتبارها الخيار الأقل خطورة مقارنة باستئناف العمليات العسكرية أو الانسحاب الكامل من دون اتفاق، حيث يرى أن الخيارين الأخيرين يحملان تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة. وتشير التقارير إلى أن أجهزة الاستخبارات الأميركية تقيّم في الوقت نفسه تداعيات إعلان نصر أحادي والانسحاب، في ظل توجّه لتجنب المواجهة المباشرة والاكتفاء بإدارة الأزمة عبر الضغط الاقتصادي. كما يرى محلّلون أن استمرار الحصار قد يؤدي إلى استنزاف اقتصادي عالمي وارتفاع أسعار الطاقة وتعطيل سلاسل الإمداد، مقابل استمرار الضغط على إيران، ما قد يطيل أمد المواجهة من دون تسوية واضحة في الأفق[23]. وفي السياق، نشرت صحيفة «فاينانشال تايمز» مقال رأي للصحفي إدوارد لوس يسلط الضوء فيه على أزمة النهج الأميركي في التعامل مع الخصوم باستخدام القوة لتحقيق أهدافها. وقال الكاتب إن القوة العسكرية وحدها لم تعد كافية لفرض الإرادة السياسية الأميركية، وأن تكرار التهديدات من دون نتائج ملموسة يعكس مأزقًا استراتيجيًا عميقًا يشير إلى ضرورة أن تكون الدبلوماسية هي الخيار الأول. واعتبر الكاتب أن الولايات المتحدة اعتادت خلال العقود التي سبقت عملية «الغضب الملحمي» على الخلط بين تفوقها العسكري وقدرتها على فرض إرادتها في أراضٍ

23. مدحت الشيخ - صوت الإمارات – 2026/5/16



بعيدة، لكن الجديد في الحرب ضد إيران هو فشلها الواضح منذ البداية. وأضاف الكاتب أن هذه العملية لم تكن خروجًا عن التقاليد الأميركية، فقد كان البنتاغون خلال حرب فيتنام يقارن بانتظام بين عدد قتلى العدو والقتلى الأميركيين. لكن ذلك كان في الواقع هزيمة سياسية ساحقة للولايات المتحدة، حسب الكاتب، لأنه أظهر صلابة الطرف المقابل. والتشابه بين عملية «هزيم الرعد» التي أطلقها الرئيس ليندون جونسون، و«الغضب الملحمي» التي أطلقها ترامب، يكاد يكون تامًا، وفقًا للكاتب، حيث استخدم جونسون القصف المكثف على فيتنام الشمالية لدفعها إلى تقديم تنازلات من دون جدوى، مثلما يعجز ترامب الآن عن تغيير الموقف الإيراني رغم كل التهديدات بشنّ حملة قصف غير مسبوقة. وكما كانت تقول حركة طالبان خلال الحرب الأميركية في أفغانستان: «أميركا لديها الساعات، ونحن لدينا كل الوقت»، وقد استعادت طالبان السلطة في نهاية المطاف. وتابع الكاتب أن ترامب بدا في فترة سابقة أنه يدرك محدودية القوة الأميركية أكثر من معظم رؤساء الولايات المتحدة، فقد كان رفضه للحرب التي شنها بوش الابن على العراق عاملًا أساسيًا في صعوده داخل الحزب الجمهوري في العام 2016، لكن المفارقة أنه يوجّه السياسة الأميركية



shutterstock.com

حاليًا نحو المستنقع ذاته. ويخلص الكاتب إلى أن الدرس المستفاد من عملية «الغضب الملحمي» هو نفسه الذي استخلصه أوباما من العراق، وهو أن الدبلوماسية يجب أن تكون الخيار الأول دائمًا، لكن ذلك يتطلب تفكيرًا عميقًا[24].

3 - تداعيات الدومينو

الباحث في شؤون الشرق الأوسط لدى مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، ستيفن أيه كوك، نشر مقالاً في مجلة «فورين بوليسي» بعنوان «أثر الدومينو لعملية الغضب الملحمي»، ذكر فيه أن الحملة التي تشنها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على إيران تبدو «مفتوحة النهاية». فعلى الرغم من أنها تستهدف إيران في المقام الأول، إلا أن تداعياتها تمتد إلى أنحاء واسعة من الشرق الأوسط. ويضيف أن واشنطن لا يمكن أن تخوض عملية عسكرية بهذا الحجم من دون أن تسعى إلى إحداث تحول كبير في الديناميكيات السياسية في المنطقة، مرجحًا أن ينعكس ذلك على عدة ملفات.

24. مقال رأي للصحفي إدوار لوس - عربي 21 – 2026/5/20



Shutterstock.com

القسم الرابع
البحث عن بدائل غير تقليدية

1 - استقرار تدفق صادرات النفط

لا تختزل الأزمة الحالية في اضطراب مؤقت في الإمدادات، بل تكشف عن خلل بنيوي في توزيع مسارات تدفق الطاقة على المستوى العالمي. وبالتالي قد تدفع الأزمة الممتدة الدول المستهلكة للطاقة إلى تفعيل احتياطياتها الاستراتيجية أو البحث عن مصادر بديلة للإمدادات، وهو ما يؤدي إلى إعادة توجيه تدفقات الطاقة العالمية بشكل مؤقت، وربما دائم. كما قد يعزز من توجه بعض الدول نحو تسريع استثماراتها في الطاقة البديلة أو في مسارات نقل أقل عرضة للمخاطر. ومع تزايد التحديات البيئية والاقتصادية الناتجة عن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيس للطاقة، بدأ العديد من الدول والشركات في البحث عن بدائل مستدامة وصديقة للبيئة. ومن أبرزها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الطاقة النووية، الوقود الحيوي عبر اعتماد تكنولوجيا تدوير المواد النباتية أو المخلفات العضوية[25]. وفي الوقت ذاته، من المحتمل أن تُفضي الأزمة الراهنة إلى إعادة رسم مسارات التجارة العالمية للطاقة. فتعطيل أحد أهم الممرات البحرية قد يدفع إلى تعزيز أهمية البدائل البرية، مثل خطوط الأنابيب العابرة للقارات، أو الممرات التي تتجاوز نقاط الاختناق البحرية. وفي هذا الإطار، من المرجح أن تزداد أهمية مشاريع البنية التحتية التي تربط آسيا بأوروبا عبر مسارات برية، أو تلك التي تنقل النفط والغاز إلى موانئ خارج نطاق المضائق الحساسة. كما أن هذه التحولات قد تعيد ترتيب أولويات الدول المنتجة للطاقة، خاصة في الخليج، حيث ستتجه إلى تسريع تطوير منافذ تصدير بديلة تقلّل من الاعتماد على مضيق هرمز، وهو ما قد يعزز من دور بعض الموانئ خارج الخليج العربي، ويعيد توزيع مراكز الثقل في تجارة الطاقة الإقليمية، بحيث لا تعود السيطرة على الموارد وحدها كافية، بل تصبح القدرة على تأمين مسارات توصيلها هي العامل الحاسم في معادلة القوة الاقتصادية للمستقبل[26].

من خلال ما تقدم، يمكن القول إن معظم اقتصادات الدول المنتجة للنفط والتي يمر إنتاجها عبر مضيق هرمز، مثل قطر والعراق والكويت والسعودية والإمارات، يقوم على عائدات النفط كمصدر رئيس للميزانية العامة، بمعنى أن أي تغير في أسعار النفط سينعكس على توازن ميزانياتها ومؤشرات العجز أو الفائض عندها. وبالتالي، فإن استقرار تدفق صادرات النفط عبر مضيق هرمز يمثل شرياناً رئيسًا لاستقرارها المالي

25. فراس حناوي – الميادين – 2026/2/28
26. مجلة أثير الألكترونية – 2026/5/20

والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، إذا ترافقت أزمة هرمز مع تعطيل باب المندب، وهو السيناريو الأسوأ في حال توسعت رقعة التوترات لتشمل اليمن، فإن حركة صادرات النفط بشكل عام ستُجبر ناقلات النفط على تغيير مساراتها من البحر الأحمر إلى المسار الأطول حول رأس الرجاء الصالح، ما يضيف 15 يومًا على الأقل من الإبحار، فضلًا عن توابعها من تكاليف ضخمة على الشحن. وهذه ليست مجرد مضاعفات لوجستية، بل هي تكاليف ستُترجم فورًا إلى أسعار أعلى للطاقة وتكاليف تشغيل أكبر للشركات الصناعية والنقل[27].

إنّ القانون الدولي، رغم كل عيوبه، يبقى أحد أهم الحواجز التي تمنع انزلاق النظام الدولي إلى صراعات هوجاء وكارثية مفتوحة. كما أن الدول المتوسطة والصغيرة تعتمد عليه لحماية نفسها من منطق الهيمنة الصرفة للقوى الكبرى. فالحروب الأيديولوجية بطبيعتها حروب استنزاف طويلة الأمد يخسر فيها الجميع بدرجات متفاوتة[28].

2 - الإغلاق المزدوج ومخاطره

أ - بنية تكاملية:

لا يمكن، من منظور استراتيجي واسع، فصل مضيق هرمز عن باب المندب. فهما يشكلان معًا سلسلة حرجة من الممرات المائية التي تقوم عليها منظومة أمن الطاقة العالمية. وهذه السلسلة ليست مجرد خطوط على الخريطة، بل أدوات نفوذ جيوسياسي هائل، حيث تصبح القدرة على تأمينها أو التأثير فيها معيارًا حاسمًا لمكانة الدول في الإقليم والعالم. ولذلك، فإن أي دولة تطمح إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط لا تستطيع التعامل مع هذه الممرات بوصفها تفاصيل ثانوية أو ملفات لوجستية تقنية فقط. وعند النظر إلى مضيقَي هرمز وباب المندب في إطار واحد، تتضح بنيتهما التكاملية. إذ يتحكم مضيق هرمز في خروج النفط والغاز الطبيعي المسال من الخليج، بينما يتحكم مضيق باب المندب في انتقال جزء معتبر من هذه التدفقات إلى البحر المتوسط وأوروبا عبر قناة السويس. وأي اضطراب ممتد زمنيًا في إحدى الحلقتين يضغط على منظومة الطاقة والتجارة العالمية، وأي توتر متزامن يعيد تشكيل كلفة الصراع وحدوده وسقفه العملياتي على نطاق أوسع[29]. وقد كشفت الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران منذ يومها الأول أن أمن المضائق البحرية، لا سيما مضيق هرمز، يمثل أحد المرتكزات الهيكلية للأمن الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين. فاستقرار الاقتصاد العالمي يرتبط بضمان انسياب الملاحة عبر هذه الممرات الضيّقة جغرافيًّا، واسعة الأثر استراتيجيًّا، وتتقاطع فيها الجغرافيا مع القانون

27. حمد رستم – جريدة البناء – 2026/3/24
28. لقمان عبد الله – جريدة الأخبار – 2026/4/2
29. محمد راجح – العربي الجديد – 2026/3/30

الدولي، وتتداخل فيها حسابات الردع العسكري البحري مع معادلات النمو الاقتصادي العالمي.[30]

ب - الأثر الاقتصادي للإغلاق المزدوج:

يُعرّض تعطيل مضيقي هرمز وباب المندب معًا ما يُقدّر بنحو 10 مليارات دولار أميركي يوميًا من التجارة العالمية للخطر، ويُعيق حوالى 30% من حركة شحن الحاويات العالمية عن مسارها الطبيعي، ويُهدد نحو 22% من إمدادات النفط العالمية. فعند إغلاق مضيق هرمز، فعّلت الرياض خط أنابيب النفط بين الشرق والغرب بكامل طاقته البالغة 7 ملايين برميل يوميًا. وكان هذا المسار البديل سببًا رئيسًا في عدم تجاوز أسعار النفط حاجز الـ 200 دولار أميركي الذي هددت به إيران. إلا أن خط الأنابيب لا يحل مشكلة الاختناق، بل ينقلها من مكان إلى آخر فقط. فكل ناقلة نفط تغادر ميناء ينبع غرب السعودية متجهةً إلى آسيا مُضطرةٌ للمرور عبر باب المندب، مما يجعل ما يُقدّر بنحو 70-75% من صادرات «ينبع» عُرضةً مباشرةً لتدخلات الحوثيين. ويقع هذا الخط الآن داخل منطقة التهديد، ما يُؤثر بشكلٍ واضح على أسعار النفط. فلو أُغلق باب المندب ومضيق هرمز في آنٍ واحد، لانقطع نحو 25% من إمدادات النفط والغاز العالمية[31]. والتهديد بإغلاق المضيقين أمر وارد تمامًا وليس مجرد تكهنات. وفي السياق، أكد نائب وزير الإعلام الحوثي أن باب المندب «سيكون من بين الخيارات» المتاحة للضغط في الحرب الدائرة. وقد دخل الحوثيون الصراع بالفعل في 28 آذار الماضي، عندما أطلقوا صواريخ باليستية على «إسرائيل». ومنذ حرب غزة العام 2023، هاجمت قوات الحوثيين أكثر من 130 سفينة تجارية، مُظهرةً بذلك النية والقدرة على فرض الحصار. وبالتالي، فإن البنية التحتية اللازمة للحصار موجودة بالفعل. ويمتلك الحوثيون القدرة على التحرك، لكنهم يمارسون ضبط النفس الاستراتيجي، إذ يحتفظون بالبحر الأحمر كرادع أو كوديعة أخيرة للتدخل.[32]

إنّ تصوير الإغلاق المزدوج على أنه أزمة طاقة في المقام الأول يُقلّل بشكلٍ كبير من حجمها. فباب المندب ليس مجرد ممر نفطي، بل هو منطقة انتشار للقواعد العسكرية الدولية وهو البوابة الجنوبية لقناة السويس رابطاً بين آسيا وأوروبا وشرق أفريقيا. في حين يعتمد مضيق هرمز بشكل خاص على استراتيجية «المنع البحري». بمعنى أنه قابل للإغلاق عبر وسائل غير تقليدية (ألغام، صواريخ، زوارق سريعة). ويشهد صراعات غير تقليدية (حروب بالوكالة، هجمات بحرية). ويخضع المضيقان لتنافس عسكري وأمني واقتصادي، ويشكلان نقاط اشتباك وارتكاز للقوى الدولية والإقليمية خاصة

30. مجموعة الأزمات الدولية – 2026/3/30
31. غالب درويش – اندبنديت عربية – 2026/4/9
32. فراس حناوي – الميادين 2026/4/11



(إيران، الولايات المتحدة، «إسرائيل»).[33] وفي تطور لاحق، أظهرت بيانات تتبع ملاحية توقف مئات السفن قرب مضيق هرمز وتراجع حركة ناقلات النفط عبره، في سلوك احترازي عَكَسَ تصاعد تقدير المخاطر. وهذا النمط من التوقّف الوقائي يوضح أن تأثير المضيق في الاقتصاد العالمي لا يتطلب إعلان إغلاق رسمي؛ إذ يكفي ارتفاع مستوى التهديد والخطر فيه لدفع الشركات إلى تعليق العبور أو تأجيله، بما ينعكس فورًا على تكاليف الشحن والتأمين ويغذي التقلبات في أسواق الطاقة. ووفق تقديرات بنك SEB، فإن تعطيل تدفقات الإمدادات العالمية عبر المضيق قد يرفع الأسعار بسرعة إلى 150-200 دولار للبرميل، في حال طال الإغلاق أو اتّسع التصعيد العسكري، ما يجعل هذه الصدمة أخطر من صدمة 1973، ليس فقط بحجم الانقطاع ومدّته، بل أيضًا بمؤشرات هشاشة النظام المالي العالمي اليوم: تضخم مرتفع أصلًا، مستويات مديونية قياسية، واعتماد واسع على الطاقة الأحفورية. ولا يقتصر تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول المنتجة فقط، بل هو في الواقع أداة تضخمية قوية. فعندما ترتفع أسعار الوقود والطاقة ترتفع معها تكاليف النقل والوقود للمصانع والمؤسسات التجارية، وتزداد تكلفة السلع الأساسية والنقل إلى المستهلك النهائي، ما يُثقل كاهل العائلات غير الميسورة ويضغط على السياسات النقدية للبنوك المركزية.[34] وتعمل الدول المنتجة نفسها على استعمال الأنابيب البديلة والخطوط اللوجستية التي تُحيط بمضيق هرمز لتخفيف أثر أي تعطيل، لكن هذه البدائل تبقى محدودة في القدرة على التعامل مع حجم صادرات يتجاوز 20 مليون برميل يوميًا. وبالتالي، فإن إغلاق مضيقَي هرمز وباب المندب، جزئيًا أو كليًا، حتى لو كان مؤقتاً، يضع الاقتصاد العالمي أمام صدمة مضاعفة تتمثل بارتفاع حاد في أسعار النفط، وضغوط تضخمية تتسرب إلى أسعار السلع الأساسية، وعجز محتمل في ميزانيات الدول المعتمدة على النفط[35].

33. اليس غاور – مجلة المجلة 2026/4/19
34. حسين درغام – النهار – 2026/4/7
35. عوض عبد الفتاح – عرب 48 – 2026/4/6

الخلاصة

تكشف أزمة مضيق هرمز عن حقيقة بنيوية في النظام العالمي المعاصر وهي أن استقرار الاقتصاد العالمي لا يُدار فقط عبر السياسات والمصالح، بل عبر الجغرافيا التي تتحكم في تدفق الطاقة والتجارة. فالممرات البحرية الاستراتيجية ما عادت مجرد مسارات للنقل، بل تحولت إلى مفاتيح قوة قادرة على إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وبالتالي، فإن إغلاق مضيق هرمز لا يمثل مجرد تصعيد عسكري في سياق صراع إقليمي، بل يعكس تحوُّل الجغرافيا إلى أداة تأثير مباشر في معادلة القوة الدولية. وفي عالم يعتمد على عدد محدود من نقاط الاختناق البحرية، فإن أي اضطراب في هذه النقاط يكشف هشاشة النظام الاقتصادي العالمي أمام الصدمات الجيوسياسية. وبهذا المعنى، لا تكمن أهمية مضيق هرمز في موقعه فحسب، بل في ما يمثله من نموذج لعصر جديد تتداخل فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتجارة ضمن معادلة واحدة؛ فالأزمة الحالية لا تختبر فقط قدرة الدول على إدارة التصعيد، وإنما تختبر أيضًا قدرة النظام الدولي على حماية شرايينه الحيوية في مواجهة تحولات جيوسياسية وأمنية متسارعة. وفي النهاية، قد لا يكون السؤال الأهم هو متى يُعاد فتح المضيق، بل كيف ستُعاد صياغة معادلة أمن الطاقة العالمي بعد هذه اللحظة، في عالم باتت فيه الجغرافيا مرة أخرى في قلب السياسة الدولية.[36]

إن العالم، في القرن الواحد والعشرين، لا يُحكم فقط عبر الجيوش والتحالفات، بل عبر شبكات رأس المال، والمؤسسات المالية الكبرى، والشركات العابرة للقوميات والقارات. وهذا التوسع لا يتم دائمًا بوسائل سلمية، بل غالبًا ما يتخذ شكل السيطرة العسكرية. ومن هنا، يمكن فهم التصعيد تجاه إيران. فالنظام الإقتصادي العالمي يعيش منذ سنوات حالة من التباطؤ والمديونية والتوترات البنيوية، تتجلى في أزمات مالية متكررة، وتزايد التفاوت الطبقي، واشتداد المنافسة بين القوى الكبرى. وفي مثل هذه الظروف تميل الدول الكبرى للجوء إلى القوة لإعادة ترتيب موازين القوى لصالحها، وضمان سيطرتها على مصادر الطاقة، وخطوط الإمداد، والأسواق الحيوية[37].

36. يوهانس سباث - المعهد النمساوي للشؤون الدولية – 2025/1/10

37. monthly review المجلد 78، العدد 03 (يوليو-أغسطس 2026)

قائمة المراجع:

مواقع إلكترونية:

1 - الجزيرة – 2026/3/7.

2 - الجزيرة – 2026/3/24.

3 - ألفريد ماهان (1840-1914): هو من أبرز المفكرين الأميركيين في مجال الحرب البحرية والاستراتيجية والسياسة الدولية. وتستند شهرته كمفكر استراتيجي في المقام الأول إلى كتبه الشهيرة التي تناولت تأثير القوة البحرية على العالم وشؤونه. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، نشر ماهان مفهومه عن القوة البحرية، أو القدرة على السيطرة على المحيط لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية. واقترح إعادة تنشيط البحرية الأمريكية في أطروحته المهمة التي صدرت عام 1890 بعنوان «تأثير القوة البحرية على التاريخ».

4 - الفريد ثاير ماهان، الجغرافيا السياسية والاستراتيجية الكبرى في «عودة الجغرافيا السياسية»، دار نشر BOKFÖRLAGET STOLPE، بالتعاون مع مؤسسة أكسل ومارجريت أكس: سون جونسون، 2019. ثم نشرت في موقع ANGELSBERG IDEAS 2023/3/21.

5 - المرجع الإلكتروني للمعلوماتية – 2025/10/13.

6 - OFFICE OF THE HISTORIAN من كتاب ماهان: تأثير القوة البحرية على التاريخ: تأمين الأسواق الدولية في تسعينيات القرن التاسع عشر – آخر تحديث 2018/4/18.

7 - عرب 48 – 2026/4/6

8 - أحمد حافظ – الجزيرة نت للدراسات - 2026/4/2

9 - توفيق سلام – عرب جورنال – 2026/3/5

10 - أحمد حافظ – الجزيرة 2026/3/31

11 - موقع روسيا اليوم – 2026/3/5

12 - مدحت الشيخ - صوت الإمارات – 2026/5/16

13 - عربي 21 – 2026/5/20

14 - فراس حناوي – الميادين – 2026/2/28

15 - عوض عبد الفتاح – عرب 48 – 2026/4/6

مراكز دراسات:

1 - علي الذهب – مركز الجزيرة للدراسات – 2023/12/28

2 - مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2026/3/30

3 - د. ابتسام الكتبي - مركز الإمارات للسياسات – 2026/3/17

4 - مرام اكرم – مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية – 2025/9/10

5 - المركز الديمقراطي العربي – 2018 /7/18

6 - مجموعة الأزمات الدولية – 2026/3/30

7 - يوهانس سباث - المعهد النمساوي للشؤون الدولية – 2025/1/10

مجلات:

1 - مجلة الدفاع الوطني - العدد 130 – تموز 2025

2 - مجلة اتجاهات سياسية – المجلد الثامن - العدد الواحد والثلاثون - حزيران – يونيو 2025

3 - مجلة عين ليبيا – 2026/4/19

4 - مجلة فورين بوليسي – 2026/3/6

5 - مجلة المجلة – 2024/2/19

6 - مجلة أثير الالكترونية – 2026/5/20

صحف:

1 - حمد رستم – جريدة البناء – 2026/3/24

2 - لقمان عبد الله – جريدة الأخبار – 2026/4/2

3 - محمد راجح – العربي الجديد – 2026/3/30

4 - غالب درويش – اندبنديت عربية – 2026/4/9

5 - حسين درغام – النهار – 2026/4/7


magnific.com

الديموغرافيا اللبنانية بين الحاضر والمستقبل

سكان لبنان في أعدادهم وبُناهم وتحولاتهم 2026-2050

د. شوقي عطيه*

المقدمة

تندر الإحصاءات الرسمية المحدّثة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الأزمة المركبة التي مر بها لبنان ابتداءً من نهاية العام 2019. فإذا سألت أي فرد في لبنان عن عدد السكان فمن المرجح أنه سيقدم تصورًا وليس واقعًا. يُبنى هذا التصور على المعطيات المتداولة، غالبًا على الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي هي بدورها مبنيّة إما على أرقام رسمية باتت قديمة وغير دقيقة، أو على تقديرات دولية لا توضّح المعايير العلمية والمنهجية في الأرقام التي توصلت إليها. هذا في ما يتعلق بعدد السكان فقط. أما حين يتعلق الأمر ببنى السكان وتوزّعهم بين مكوّنات، فلا جهة تقدّم أي جواب علمي واضح. وبما أن أهمية معرفة الوقائع السكانية لأي بلد تتراوح بين العام (مجرد معرفة الحقائق عن بلدك) إلى المحدد (وضع السياسات والخطط التنموية)، يصبح من الضروري التصدّي لهذه المسألة لسدّ الفجوة المعرفية الموجودة في هذا المجال.

الوصول إلى استنتاجات علمية حول العدد والبنى ليس بالأمر المستحيل، في ظل توافر عدد من المعطيات، وهي وإن كانت غير كافية في فردياتها، إلا أن جمعها وتصنيفها وإخضاعها لتقنيات التحليل الديموغرافي المناسبة، يمكّن الباحث في هذا

*باحث متخصص في الديموغرافيا وأستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية – معهد العلوم الاجتماعية



المجال من الانطلاق من معطيات ديموغرافية ناقصة إلى الخلاصات العددية المرجوّة. هكذا، تقدّم هذه المقالة إجابات حول أسئلة العدد والبنى في لبنان. وهي وإن لن تدخل في خصوصيات التكوين الطائفي للسكان، إلا أنها ستقدم عدد السكان المقيمين في لبنان، وهو كما سنرى، يشكّل «حساسية لبنانية» بحدّ ذاته، خاصة عندما نصل إلى بنية السكان وإلى مستقبلهم غير البعيد.

للقيام بذلك، سنستعين بعدد من المعطيات الثانوية Secondary Data أي المعطيات التي وصلت إليها دراسات سابقة. ونبني عليها بعد تفنيدها والتخلّص مما هو غير دقيق منها، ثم نقوم بإجراء إسقاطات بسيطة لنقدم لمحة عن المستقبل الديموغرافي في لبنان.

لا تكمن أهمية هذا العمل في تقديم عدد السكان الفعلي فحسب؛ بل أيضًا، في عرض منهجية علمية لكيفية الوصول إلى هذا العدد، ما يتيح للباحثين مستقبلاً أرضية يمكن الانطلاق منها عند الإشارة إلى المعطيات الديموغرافية في لبنان.

القسم الأول
الواقع الديموغرافي الحالي في لبنان

تُجري الدول الحديثة تعدادًا شاملًا[1] للسكان بشكل دوري، عادة ما يكون خمسيًّا أو عشريًّا، أي كل خمس أو عشر سنوات. إلا أن لبنان لم يقم بأي تعداد رسمي لسكانه منذ عهد الانتداب العام 1932. تتعدّد أسباب الامتناع عن التعداد. إلا أن أبرزها هو عدم الرغبة في معرفة الواقع، لأن هذه المعرفة سينتج عنها اختلال في موازين الحكم المبني على أحجام ونسب، عند وضع الدستور الأول العام 1926، وما لحقه من أعراف ومواثيق وصولاً إلى التعديلات التي خضع لها مع اتفاق الطائف، ولا زالت سارية إلى اليوم.

هذا لا يعني، طبعًا، أن الجهات الرسمية في لبنان لا تقوم بإحصاءات للتعرف على عدد السكان وبناهم، بل على العكس، إذ نفّذت الجهات الرسمية عددًا من الدراسات منذ نهاية الحرب إلى اليوم. وكان بعضها على مستوى عالٍ من الدقة والحرفية. آخر هذه الدراسات (بالعينة[2]) كان تقرير القوى العاملة الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي العام 2020.

ستعتمد هذه المقالة بشكل أساسي على نتائج هذا التقرير وتبني عليه. إلا أنها ستعتمد أيضًا على مجموعة من المعطيات الأخرى وهي: التعداد الشامل للمخيمات الفلسطينية، الأرقام الصادرة عن المديرية العامة للأمن العام في ما يتعلق بأعداد النازحين السوريين في لبنان، أعداد الولادات والوفيات من خلال معطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، بالإضافة إلى تقديرات المؤسسات الخاصة المتعلقة بأعداد المهاجرين.

سنقوم بتقدير عدد السكان المقيمين على الأراضي اللبنانية منتصف العام 2024، وذلك لعدة أسباب: أولاً، تعطي التقديرات والتعدادات عددًا لحظيًّا للسكان، أي عددهم في لحظة محددة، وعادة ما تكون هذه اللحظة إما في بداية العام أو في منتصفه. وبما أن المعدلات والمتوسطات تعتمد على متوسط عدد السكان، أو على عدد السكان في منتصف العام، فنفضل تقديم عدد السكان عند هذه اللحظة. السبب الثاني، وهو الأهم: شهد لبنان تحولات ديموغرافية عميقة ابتداءً من أيلول 2024، ولا تزال مستمرة لغاية اليوم، وذلك بسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان التي أدّت إلى

1- التعداد الشامل تعريفًا، هو دراسة عدد السكان المقيمين فعلًا (من دون المغتربين) ضمن بقعة جغرافية محددة. ومن خصائصه شمول جميع الأفراد المقيمين ودورية التنفيذ. ولصعوبة هذا الأمر عادة، تقوم الدول بجهاتها الرسمية بتنفيذ التعدادات.

2- الدراسات والإحصاءات بالعينة تأخذ جزءًا ممثلًا من المجتمع وتقيم عليه الدراسة عوضًا عن دراسة المجتمع ككل. هذه الأنواع معتمدة في جميع دول العالم، ولكنها تعتبر أداة مساعدة بهدف ضبط وتحسين نتائج التعدادات الشاملة في الفترات التي تفصل بين إجراء تعدادين.

استشهاد ما يقارب من 13 ألف شخص وإلى نزوح ما يناهز مليوناً ومئتي ألف من سكانه، منهم من غادر الأراضي اللبنانية. وبما أننا لا نستطيع التنبُّؤ بمآلات النزوح والعودة، فمن الأفضل لأن نحسب عدد السكان عند آخر نقطة زمنية «مستقرة».

يُبرز الواقع الحالي للسكان في لبنان توزعهم وفقًا لأعدادهم وبناهم الجنسية والعمرية وتوزّعهم الجغرافي.

1-عدد السكان في لبنان

لتقدير عدد السكان، لا بد من قسمتهم إلى أربع فئات أساسية: الأولى، تتألف من عدد السكان اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية؛ الفئة الثانية، تتكوّن من عدد السوريين المقيمين على الأراضي اللبنانية، وهم بدورهم يقسمون إلى قسمين؛ الأول، يقيم على الأراضي النظامية؛ والثاني، يقيم في المخيمات والعشوائيات. تتكون الفئة الثالثة من الفلسطينيين الذين، بدورهم، يقيم قسم منهم خارج المخيمات، والقسم الأكبر داخل المخيمات الموزّعة على امتداد الأراضي اللبنانية. أما الفئة الرابعة، فتتكوّن من بقية الأفراد من حملة الجنسيات المختلفة والمقيمين في لبنان (من ضمنهم، السوريين والفلسطينيين خارج المخيمات). وفي ظل وجود تقديرات لعدد كل فئة من الفئات، سنسعى إلى تحديث كل تقدير، ليعكس الأعداد في منتصف العام 2024، وذلك من خلال تطبيق معادلات النمو مع أخذ واقع الولادات والوفيات والهجرة بعين الاعتبار.

لحساب عدد الفئة الأولى من السكان في منتصف العام 2024 ننطلق من عددهم في العام 2019، وهو ما قدّرته إدارة الإحصاء المركزي في تقرير القوى العاملة 2020، حيث بلغ 3.8 مليون لبناني مقيم. نضيف إلى هذا العدد الولادات بين 2019 و2024 ثم نحذف منه عدد الوفيات في الفترة نفسها، بالإضافة إلى الهجرة المغادرة: بلغت حالات الولادة للبنانيين في لبنان في السنوات 2020-2024:[3] 304518 ولادة. أما حالات الوفاة فكانت 132459[4]. وفي دراسة لـ «الدولية للمعلومات» تم تقدير عدد المهاجرين من لبنان بما متوسطه 70 ألف شخص كل عام منذ بداية الأزمة، أي أن عدد المهاجرين خلال 2020-2024 سيبلغ 315 ألف شخص[5]. هكذا نرى أن النمو السكاني في لبنان في الفترة التي تلت إصدار تقرير القوى العاملة كان: -142941 شخصًا. وعليه، فإن عدد السكان اللبنانيين انخفض من 3.864 مليون إلى 3.721 مليون نسمة العام 2024.

3- معطيات العام 2024 تأخذ بالحسبان النمو السكاني لمنتصف العام، علمًا أن أعداد الوفيات المسجلة لـ 2024 لم تأخذ بالحسبان شهداء العدوان الإسرائيلي الذي حصل في النصف الثاني من العام.

4- المديرية العامة للأحوال الشخصية، خريطة الإحصاءات، 2026. مأخوذ من: https://www.dgcs.gov.lb/arabic/statistics-map?l=en&y=2023

5- الدولية للمعلومات، هجرة وسفر اللبنانيين 79,134 شخصًا في العام 2021، 2022. مأخوذ من مجلة الشهرية، انظر: https://www.monthlymagazine.com/ar-article-desc_5122_

لحساب الفئة الثانية لا يمكن الاعتماد على الأرقام الرسمية التي تصدرها المفوضية العليا للاجئين UNHCR لأنها توقّفت عن تسجيل السوريين النازحين إلى لبنان منذ أيار 2015. واكتفت بشطب المغادرين منهم ممن سبق وسجّلتهم، بحيث تدنّت أعدادهم وفق أرقامها من 1.5 مليون العام 2015 إلى ما يقل عن 500 ألف في حزيران 2026، وهو ما ينافي الواقع بشكل تام[6]. لذا سنعتمد على آخر رقم صدر عن جهة رسمية، وإن في حديث صحافي، وليس في تقرير رسمي. وهو ما أشار إليه المدير السابق للأمن العام في لبنان اللواء عباس إبراهيم في تشرين الأول عام 2022، وهو أن العدد يبلغ 2.08 مليون نازح[7]. من بعدها سنقوم بتقدير عدد السوريين من تشرين الأول 2022 إلى 2024 من خلال الاعتماد على معدل ثابت لنموهم السكاني طيلة هذه الفترة والذي يبلغ 3%[8]. وعليه، يمكن أن نقدّر أنّ عدد النازحين الموجودين على الأراضي اللبنانية سيرتفع إلى 2.185 مليون العام 2024. يضاف إلى هذا العدد مئات الآلاف الذين دخلوا إلى لبنان ابتداءً من ربيع 2023 بحيث قُدّر عدد السوريين الذين دخلوا الأراضي اللبنانية بـ 25 ألف شخص شهريًّا بالإضافة إلى الآلاف الذين دخلوا بالطريقة نفسها، أي أن العدد الكلّي لمنتصف العام 2024 بلغ 250 ألفًا. هكذا، نجد أن عدد النازحين السوريين في لبنان في منتصف 2024 لا يقلّ عن 2.4 مليون نسمة. يقيم 300 ألف من هؤلاء، وفقًا لإدارة الإحصاء المركزي[9] خارج المخيمات، ولذلك سيتم عدّهم مع عدد غير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية. لذلك نكتفي فقط ضمن هذه الفئة بعدد السوريين داخل المخيمات وهو 2.1 مليون نسمة.

أما في ما يتعلق بالفئة الثالثة، أي عدد الفلسطينيين في لبنان، وخلافًا لما هو شائع في أنهم يناهزون النصف مليون، فقد بلغ عددهم في التعداد الشامل الذي أقامته السلطة الفلسطينية بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي العام 2017: 174 ألف نسمة[10]. يمكن تقدير عدد الفلسطينيين من 2017 إلى 2024 من خلال الاعتماد على معدل ثابت لنموّهم طيلة هذه الفترة. إذا اعتبرنا أن معدل النمو السكاني للفلسطينيين في المخيمات هو نفسه للفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية أي 2.74%[11]، فإن

6- UNHCR, Operational Data Portal, last accessed 28-6-2026, retrieved from https://data.unhcr.org/en/situations/syria

7- موقع النشرة، تشرين الأول 2022، https://shorturl.at/vvhQ6

8- للمزيد من المعلومات انظر:
- Cherri Z., Gil Cuesta J. et al., Early Marriage and Barriers to Contraception among Syrian Refugee
- Women in Lebanon: A Qualitative Study, International Journal of Environmental Research and Public Health, 2017.
- UNHCR, Inter-Agency Regional Response For Syrian Refugees Health And Nutrition Bulletin, 2013.

9- CAS, Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019, CAS, Beirut, 2020.

10- CAS, Population and Housing Census in the Palestinian Camps and Gatherings in Lebanon, CAS, Beirut, 2017.

11- جهاز الإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2024. مأخوذ من: www.pcbs.gov.ps/Downloads/ZIP/2369-x.zip



عدد الفلسطينيين في منتصف العام 2024 سيرتفع إلى 210 آلاف نسمة. أما الفلسطينيون من المقيمين خارج المخيمات فإن عددهم محسوب من ضمن مجموعة غير اللبنانيين المذكورين أعلاه في تقارير إدارة الإحصاء[12].

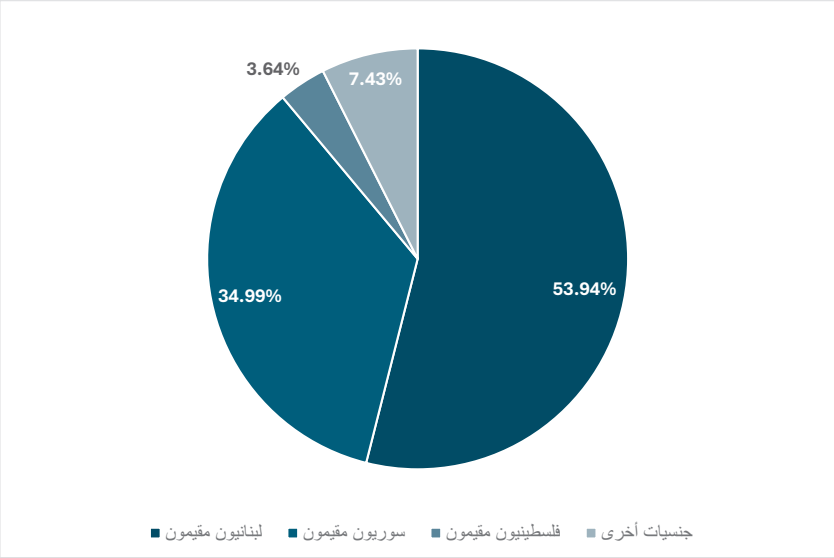
وأخيرًا، لتقدير عدد الفئة الرابعة وهم غير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية، نلحظ ما يأتي: غادر 170 ألف أجنبي الأراضي اللبنانية من دون عودة لغالبيتهم العظمى وذلك منذ العام 2020. هكذا، فإن عدد غير اللبنانيين تراجع من 978 ألفًا العام 2020[13] إلى 808 آلاف فرد مقيم العام 2021. وعلى افتراض أن معدل النمو للأجانب في لبنان شبيه بمعدل النمو للبنانيين قبل الأزمة وهو 1%، فإن عدد الأجانب من مختلف الجنسيات (من ضمنها السوريين والفلسطينيين خارج المخيمات) سيرتفع إلى 832 ألفًا في منتصف العام 2024.[14]

12- تقدر الأونروا أن عدد الفلسطينيين في لبنان في حزيران 2025 لم يتجاوز 232 ألفًا. (UN, The Question of Palestine, 2025)

13- CAS, Labour Force, Opt. Cit.

14- Information International, 170,000 foreign workers left Lebanon in 2020, Monthly Magazine, April 2024, Retrieved from: https://monthlymagazine.com/en/article/4992/170000-foreign-workers-left-lebanon-in-2020

هكذا، عند إضافة الأعداد التقديرية للفئات الأربع من السكان المقيمين بشكل دائم على الأراضي اللبنانية في منتصف العام 2024 نحصل على: 3.7 مليون لبناني مقيم على الأراضي اللبنانية + 2.1 مليون سوري مقيم على الأراضي اللبنانية + 0.23 مليون فلسطيني + 0.83 أجنبي (من ضمنهم السوريين والفلسطينيين خارج المخيمات) = 6.86 مليون نسمة.



رسم بياني 1: توزّع السكان في لبنان على الجنسيات الأساسية، 2024

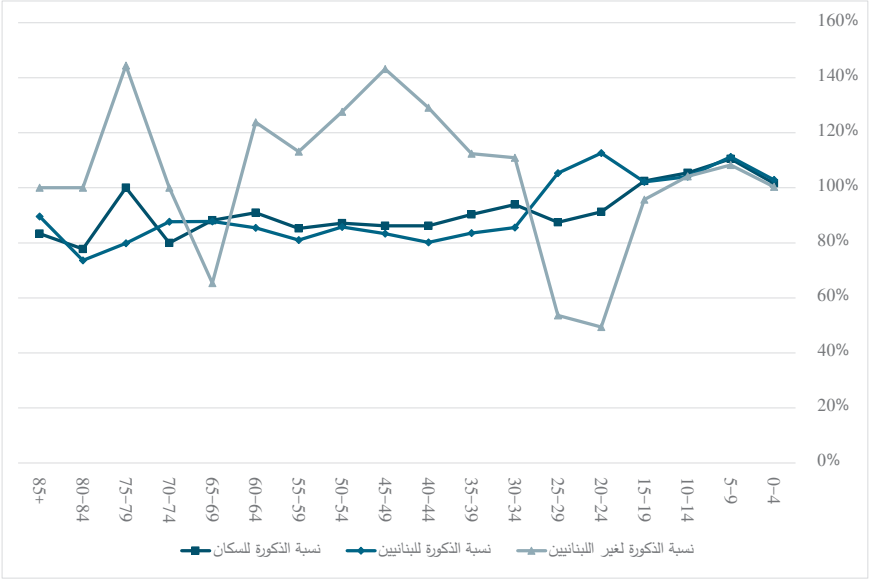
لا يزال السكان من اللبنانيين يشكلون الأكثرية في لبنان، إلا أن هذا الأمر سيتغير في المستقبل القريب، كما سنوضّح في هذا المقال. هنا تظهر أهمية الحساب الدقيق للسكان، وخاصة في حساب العدد الفعلي لهم، وليس العدد وفقًا للمفهوم اللبناني، في فهم مدى خطورة التحولات القادمة على البلد.

2-التوزيع الجنسي للسكان

يسود اعتقاد شعبي خاطئ بأن نسبة الإناث في لبنان تفوق بأضعاف نسبة الذكور. تكمن خلفية انتشار هذا الاعتقاد في هجرة الشباب، وخاصة من الذكور طلبًا للعمل. صحيح أن لبنان بلد هجرة مغادِرة، وذلك منذ ما قبل تأسيس لبنان الكبير، إلا أن نسبة الذكور لا تزال قريبة جدًّا من نسبة الإناث. فإدارة الإحصاء المركزي تشير إلى أن نسبة الذكور في لبنان تبلغ 48.4% مقابل 51.6% للإناث. إلا أن هذه النسب وفق تقرير القوى العاملة 2020 هو للسكان المقيمين في لبنان من مختلف الجنسيات. ويختلف الأمر قليلًا عند استخراج نسب الإناث والذكور للبنانيين المقيمين في لبنان، وهو ما لم يقدمه التقرير بوضوح. إلا



أننا تمكّنا من استخراج هذه النسب باستخدام الأدوات المناسبة[15]. هكذا، تبين لنا أن نسبة السكان الذكور اللبنانيين المقيمين في لبنان تبلغ 46.9% مقابل 53.1% للإناث.



رسم بياني 2: منحنى الذكورة حسب الفئات العمرية، لبنان 2020 [16]

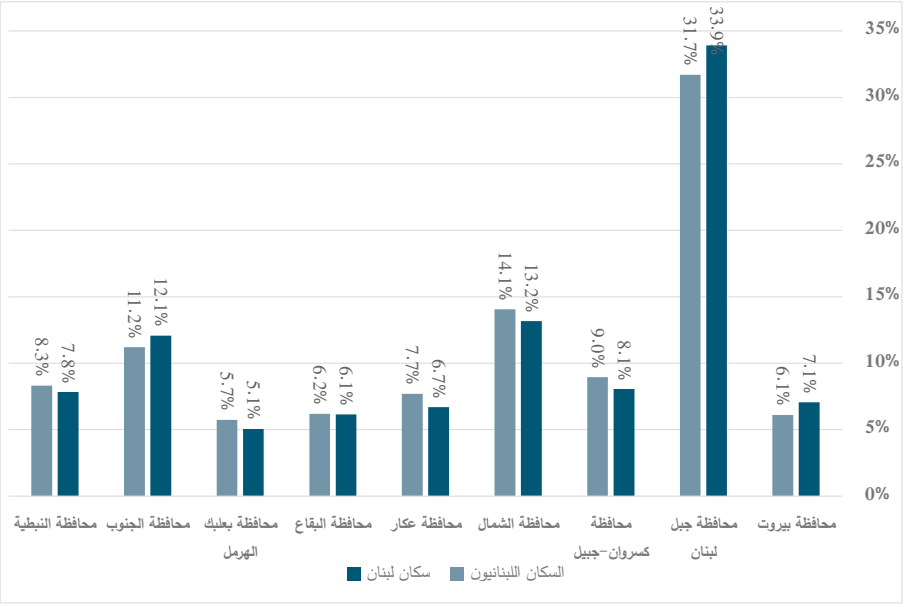
15- قمنا بتصميم عميل ذكاء اصطناعي AI Agent من خلال تطبيق MS Copilot Pro وبرمجته على استخلاص النتائج من الرسوم البيانية المرفوعة عليه، وهذا ما مكّننا من استخراج معطيات منشورة في التقرير تشير إلى اختلافات بين مجموع السكان والسكان اللبنانيين.

16- المعطيات من تقرير القوى العاملة 2020 (CAS, 2020) رسم المنحنى للباحث.

يتماشى منحنى الذكورة في لبنان مع النمط التقليدي للدول المصدّرة للهجرة، حيث تكون نسب الذكورة أكثر من 100% لغاية عمر 20 عامًا، ما يشير إلى أن الذكور أكثر من الإناث في هذه الأعمار. أما في الأعمار التي تتجاوز الـ 20 عامًا، يبدأ المنحنى بالانخفاض، ما يشير إلى أن عدد الإناث أصبح أكثر من الذكور. يعود السبب في هذا الانخفاض إلى الهجرة في أعمار النشاط أي بين الـ 20 والـ 60 عامًا، ثم إلى تفوّق معدل وفيات الذكور على الإناث، وخاصة في الأعمار التي تتجاوز الـ 50 عامًا.

3-توزّع السكان على المحافظات

يختلف توزّع السكان اللبنانيين على المحافظات عن توزع مجموع السكان. ففي حين نشرت إدارة الإحصاء المركزي بأن أكثرية السكان تقيم في محافظة جبل لبنان، وبنسبة 42%[17]، إلا أن تطبيق المعطيات المأخوذة من تقرير القوى العاملة على توزع السكان العام 2024 بمكوّناتهم الأربعة كما ورد أعلاه، سيعطي توزيعًا مختلفًا، وإن كانت النسبة الأعلى للسكان لا تزال في جبل لبنان، إلا أنها تصبح 31.7%.



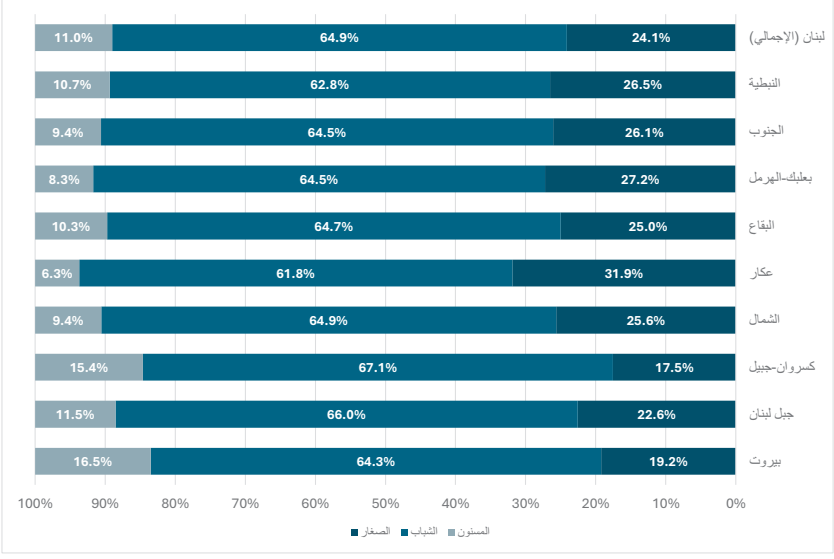
رسم بياني 3: توزّع السكان في لبنان والسكان اللبنانيين على المحافظات، 2020-2024 [18]

17- CAS, Labour Force, opt. cit. p : 18.

18- مصادر المعطيات: بالنسبة للسكان في لبنان(CAS, 2020, p. 18)، أما بالنسبة للسكان اللبنانيين فالأرقام للباحث بناء على عدد السكان اللبنانيين عام 2024 ونسبة توزّع السكان اللبنانيين وغير اللبنانيين عام 2020.

4-التوزّع العمري للسكان

يعتبر التوزّع العمري للسكان من أكثر المؤشرات دلالة على التفاوت المناطقي للمقيمين. فسكان لبنان يتمايزون فيما بينهم لناحية توزعهم عمريًّا، إذ نميز بين أقضية فتيّة وأخرى مسنّة. هنا تبرز عدة عوامل تدفع في هذا الاتجاه: العامل الأول يكمن في تراجع الولادات في بعض الأقضية مقارنة بالأخرى، والعامل الثاني يعود إلى مسألتي النزوح والهجرة. أما العامل الثالث فيعود إلى معدلات الوفاة في كل قضاء. نحن لن نعتبر أن هناك أسبابًا جوهرية تؤدي إلى تباين الوفيات بين قضاء وآخر. وأن هذه التباينات هي أصلًا تعود إلى توزّع الأعمار، أي أن الأقضية الأكثر تعمّرًا ستكون فيها معدلات الوفاة الأكثر تعمرًا. هكذا، فإن تفاوت الوفيات ناتج عن التعمّر أكثر مما هو مسبب لها. عندها تبقى أمامنا مسألتا الخصوبة والهجرة. سنعرض لتفاوت الولادات في القسم التالي من هذا المقال، حيث نجد أن معدلات الولادات في بعض الأقضية تفوق مثيلاتها في أقضية أخرى بما يقرب من الضعف. وهو ما يرفع من نسبة الصغار في الأعمار دون الـ 15 سنة مقارنة بنسبتي الشباب (15-64) والمسنين (65+). وهذا ما يؤدي إلى تصنيف هذه الأقضية على أنها فتية. فقضاء عكار هو الأكثر فتوّة بنسبة سكان دون عمر الـ 15 تبلغ 31.9%. أما القضاء ذو النسبة الأدنى من الصغار فهو قضاء البترون حيث بلغت 15.4%. أما نسبة الصغار على الصعيد الوطني فهي 24.1%. وهذا ما يصنف لبنان في الوسط مقارنة ببقية الدول، ويضعه على مسار متقدم صوب التعمّر بسبب ارتفاع نسبة كبار السن فيه إلى 11%[19].



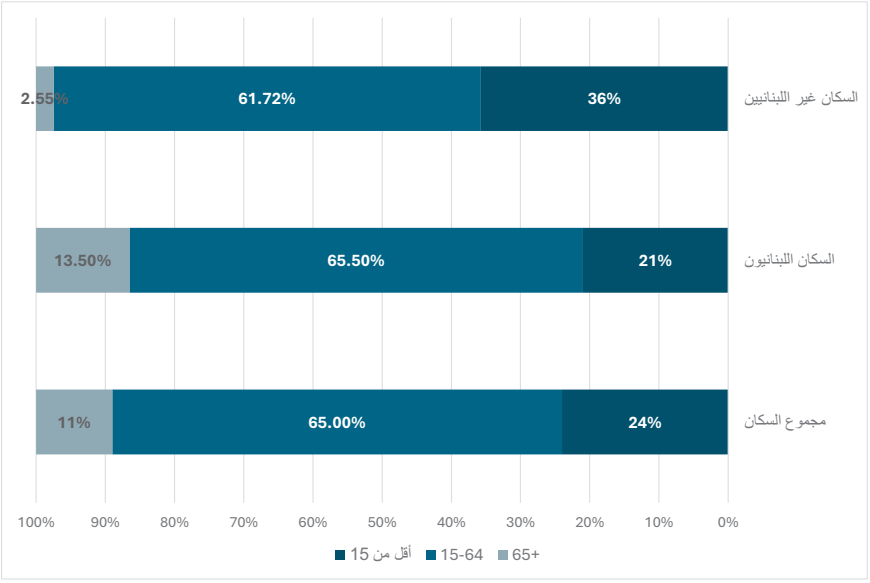
رسم بياني 4: توزّع السكان على المحافظات اللبنانية حسب الفئات العمرية العريضة 2020

[19] The Global Economy, The Global EconomyPopulation ages 65 and above - Country rankings, last -19 accessed: 4-7-2026. Retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/elderly_population/



هكذا، تتفاوت المحافظات اللبنانية وبشدّة وفق الفئات العمرية. فمحافظة عكار هي الأكثر فتوّة والأقل تعمّرًا. بينما محافظة كسروان-جبيل هي الأكثر فتوّة، ومحافظة بيروت هي الأكثر تعمّرًا.

إلا أن مؤشرات السكان تختلف بوضوح عند حساب النسب الخاصة بالسكان اللبنانيين فقط، حيث ترتفع عندها نسبة المسنين (65+) إلى أكثر من 13.5%.



رسم بياني 5: توزّع بين لبنانيين وغير لبنانيين حسب الفئات العمرية العريضة 2020

ولكن المؤشر الأكثر خطورة يبقى في نسبة الصغار دون الـ 15 من العمر. ففي جميع الدول حيث تكون الهجرة الوافدة لأسباب اقتصادية ترتفع نسبة السكان الأجانب المقيمين في أعمار النشاط، وخاصة بين 20 و60 عامًا ولا تكون نسبة الصغار من الأجانب مرتفعة، لأن هؤلاء يبقون في البلد الأصل. أما في لبنان، وحين نجد أن نسبة صغار السن تبلغ ضعفًا ونصف الضعف لمثيلتها من السكان اللبنانيين، فإن هذا يؤشر إلى مستقبل سكاني خطير حيث تتفوق نسبة النمو السكاني لغير اللبنانيين على نسبة النمو السكاني للبنانيين.



magnific.com

القسم الثاني
مركّبات النموّ للسكان اللبنانيين

يتأثر السكان بأعدادهم وبنُاهم بمجموعة من المتغيرات، على رأسها ما يعرف بمركّبات النمو وهي الولادات (المرتبطة بدورها بالزواج) والوفيات والهجرة. ومع تغير أنماط أي من هذه المركّبات هبوطاً أو صعوداً يتأثر عدد السكان وبنيتهم، وخاصة لناحية الأعمار. شهدت هذه المركّبات تحوّلات عميقة خلال الخمسة عشر عامًا المنصرمة، بحيث أصبح جليًّا تراجع الولادات والزواج، أي تراجع العوامل التي تزيد من عدد السكان، بالإضافة إلى تزايد الوفيات والطلاق، وهي من العوامل التي تؤدي إلى تراجع عدد السكان.

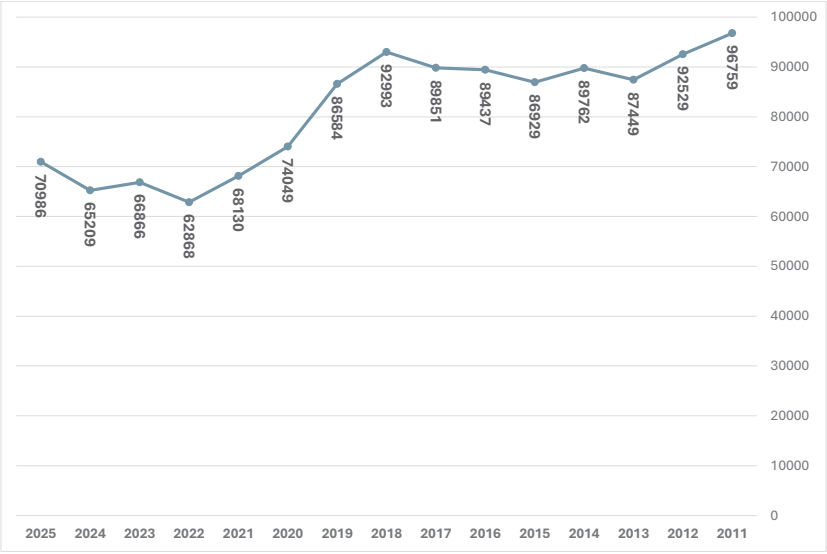
1-الولادات

شهدت حالات الولادات في لبنان تراجعًا مستمرًّا منذ العام 2011. وفي عرضنا للولادات هذه، نشير إلى أمر مهم، وهو يُحدث لغطاً عند بعض الباحثين. من المعروف أن الوصول إلى الأرقام في لبنان، وخاصة تلك المتعلقة بالسكان، ليس مهمة سهلة. إلا أن المديرية العامة للأحوال الشخصية بدأت تنشر سنويًّا الأرقام الخاصة بالولادات والوفيات والزواج والطلاق، بالإضافة إلى أعداد الناخبين. يكمن اللغط حول ما إذا كانت هذه الأرقام تشمل السوريين الموجودين على الأراضي اللبنانية. يمكن الإجابة عن هذا الأمر كما يلي: يبلغ عدد السوريين في المخيمات 2.1 مليون كما رأينا سابقًا. وإذا افترضنا أن خصوبتهم هي 23.5 بالألف[20] كما هي حال الخصوبة للسوريين في سوريا، فإن الولادات السنوية الناتجة ستقارب الـ 50 ألف ولادة سنويًّا، في حين أن مجموع الولادات المسجلة للعام 2024 مثلاً كان قريبًا من 65 ألف حالة ولادة[21]. وهذا ما يؤكد أن هذه الولادات هي للبنانيين دون النازحين في المخيمات.

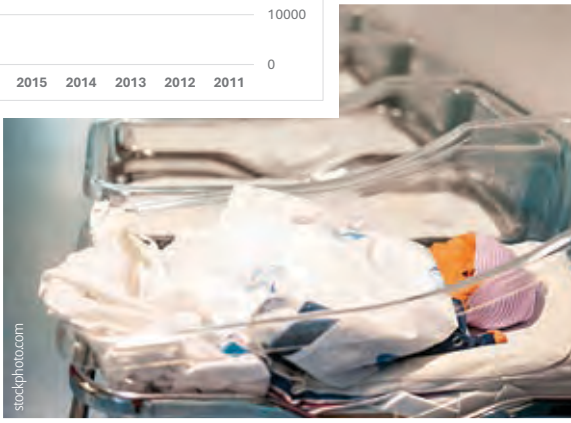
هكذا انخفضت الولادات بشكلٍ متسارع إلى أن وصلت إلى ما دون الـ 63 ألف حالة ولادة سنوية في العام 2022، مقارنة بما يناهز الـ 97 ألف حالة للعام 2011، أي بتراجع مقداره 35%. يندر مثل هذا التراجع الحاد في الولادات، خلال فترة زمنية تقارب العقد من الزمن. إلّا أنّ عددًا من الأسباب تكمن وراء ذلك أهمّها ارتفاع التأثر بالنموذج الغربي المتمثّل بخفض عدد الأولاد. إلا أن السبب الأساس كما بيّنا في ورقة بحثية هو رغبة الأسر في المواءمة بين قدراتها الاقتصادية، وما تعتقد أنه يمثّل حياة لائقة لأفرادها، من جهة؛ مع عدد الأولاد المنوي إنجابه، من جهة أخرى.

20- USCB, International Data Base, Last Accessed: 5-7-2026. Retrieved from: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/elderly_population/

21- المديرية العامة للأحوال الشخصية، مذكور سابقًا.



رسم بياني 6: الولادات في لبنان 2011-2025 [22]



بقي انخفاض الولادات منذ العام 2011 إلى العام 2024 إلى أن تغيّر الوضع في العام 2025 مع بروز ظاهرة مميزة في الديموغرافيا وهي «جيل الصدى» Baby Echo. لفهم هذه الظاهرة، نعرض لظاهرة «جيل الانفجار» Baby Boom، وهي تظهر عادة إثر تأجيل الولادات لفترات من الزمن، وخاصة بسبب الأزمات الكبرى والحروب؛ وهو ما حصل في لبنان مع الجيل الذي ولد بعد الحرب اللبنانية بين الأعوام 1990 و1995.[23] يأتي جيل الصدى بعد فترة من الزمن تمثل قيمة قريبة من متوسط العمر عند الزواج الأول. وبما أن هذا العمر في لبنان هو قريب من 30 عامًا، فإنه من المتوقع أن يتزوّج جيل انفجار الولادات في فترة تمتد بين 25 و35 عامًا بعد ولادتهم أي بين 2015 و2025، وبالتالي أن ينجبوا أولادهم بين هذه الفترة. تكون هذه الولادات أعلى من ولادات الأجيال السابقة لجيل الانفجار واللاحقة له، لأن أعداد هذين الجيلين (السابق واللاحق لجيل الانفجار) هي أقل من أعداد جيل الانفجار. وعليه ترتفع ولادات هذا الجيل وكأنه «صدى» للانفجار الذي حصل بين 1990 و1995. وهو ما حصل فعلًا العام 2025 حيث ارتفعت الولادات للمرة الأولى منذ أعوام ليتخطى الـ 71 ألف ولادة سنوية[24]. ونشير إلى أن معدل الولادات الخام يبلغ حاليًا 16.58 بالألف[25].

22- مصدر المعطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرسم للباحث.

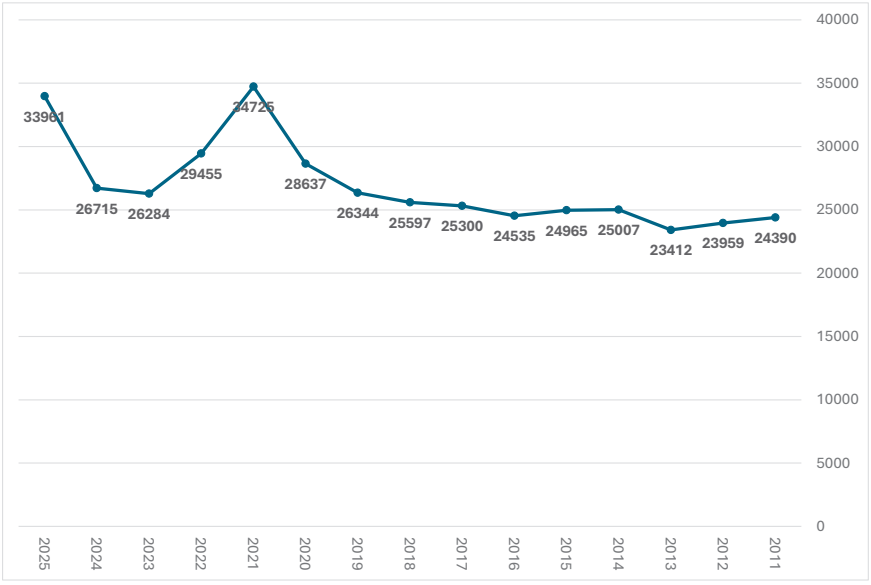
23- يتضح هذا الأمر في هرم الأعمار للعامين 1996 و2004. يمكن الإطلاع عليهما من خلال كتاب السكان في لبنان: https://crss-ul.com/uploads/_27.pdf

24- قد يكون أحد عوامل ارتفاع الولادات العام 2025 مقارنة بالأعوام السابقة يكمن في تأجيل تسجيل الولادات الحاصلة أثناء النزوح خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان العام 2024، حيث سُجّلت بعض الولادات الحاصلة العام 2024 في العام 2025. إلا أن تأثير هذه المسألة لن يكون بالغ الفعالية في رفع عدد الولادات بمقدار 8% في عام واحد.

25- هذا المتوسط للفترة الممتدة من 2012 إلى 2025 على متوسط عدد السكان للعام 2018. تقرأ المعدلات بالألف، مثلًا معدل الولادات الخام هو عدد الولادات الحاصلة لكل ألف من السكان.

2-الوفيات

تسجّل الوفيات نموًّا متسارعًا. ففي حين كان عدد الوفيات العام 2009 بحدود 22 ألف وفاة سنوية، ارتفع ليصل إلى ما يقارب الـ 34 ألف حالة سنويًّا في العام 2025. إلا أن الوفيات المسجّلة في 2025 كانت أكثر من تلك المسجلة في 2024 بنسبة 29%. ويعود ذلك إلى أن معظم الشهداء الذين سقطوا العام 2024 إثر الحرب الإسرائيلية على لبنان، لم يسجّلوا إلا بعد عودة النازحين في العام 2025.



رسم بياني 7: الوفيات في لبنان، 2011-2025 [26]

عند الاطلاع على مسار الوفيات في لبنان، يتبيّن أن أعداد الوفيات ترتفع عامًا بعد عام. فالوفيات المسجلة في لبنان العام 2009 كانت لا تزيد عن 22 ألف حالة وفاة سنوية. أما في العام 2024 فقد سُجِّل ما يقارب الـ 27 ألف حالة وفاة، أي بزيادة بلغت 22% عن العام 2009. إلا أن أعلى عدد من الوفيات في هذه الفترة كان العام 2021 حيث بلغ 34726 حالة إثر جائحة الكوفيد-19.[27]

تبرز أهمية التحليل الطولي في تبيان الاختلالات التي يمكن أن تطرأ على الظاهرة المدروسة. فالمسار الخطّي للوفيات يبيّن أنها أيضًا تزيد سنة عن سنة. إلا أن هذه الزيادة من العام 2009 إلى العام 2019 كانت أقل حدّة بحيث بلغت 20%، أو بنموّ سنوي مقداره 1.8%. وسبب ذلك، أن الأزمات المتتالية هي التي رفعت من أعداد الوفيات، ومن نسبة نمو الظاهرة، خاصة بين 2020 و2025. على سبيل المثال، فإن

26- مصدر المعطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرسم للباحث.

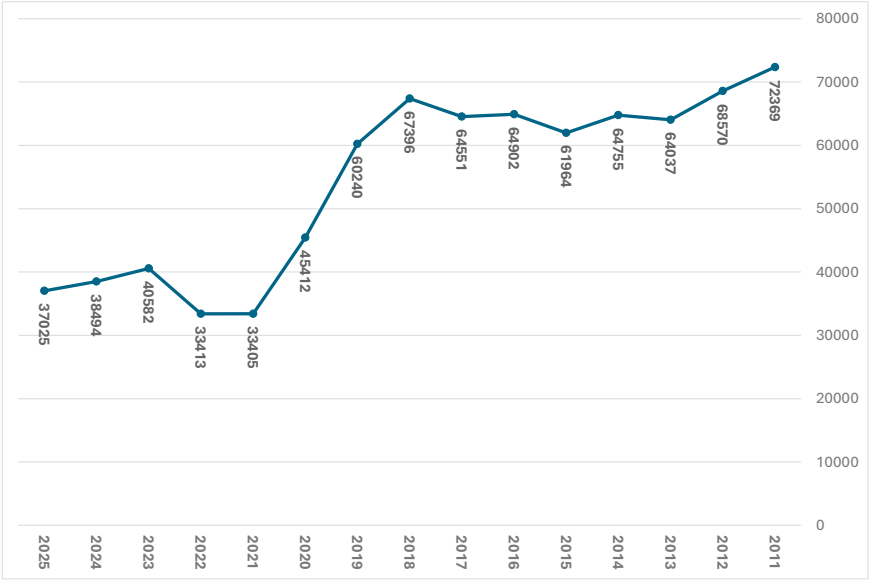
27- المديرية العامة للأحوال الشخصية، مذكور سابقًا.

الوفيات بالكوفيد-19 بدأت تُسجَّل منذ العام 2020، لتبلغ الذروة في العام 2021، وتحافظ على مستوى مرتفع العام 2022، قبل أن تتراجع بشكل واضح في العام 2023، حيث سُجِّل عدد وفيات مشابه لذلك المسجَّل العام 2019. بلغ آخر معدل وفيات خام للبنان، منشور بشكل رسمي من قبل الجهات اللبنانية المختصّة 5.5 بالألف، وذلك العام 2019.[28] أما إذا أردنا حساب المعدل اليوم فهو يبلغ 5.85 بالألف[29].

3-النمو الطبيعي للسكان

النمو الطبيعي للسكان هو حاصل طرح عدد الوفيات من عدد الولادات في فترة محددة. ويشير هذا المعدل إلى النمو السكاني من دون أن تدخل الهجرة كمؤثر ديموغرافي. من الممكن أن يكون النمو الطبيعي سلبيًّا إذا كان عدد الولادات السنوي أقل من عدد الوفيات، كما يحصل في عدد من الدول كاليابان وألمانيا وغيرهما. أما في لبنان فلا يزال النمو الطبيعي إيجابيًّا ولكنه في مسار منحدر منذ العام 2011، وذلك نتيجة تراجع الولادات وزيادة الوفيات.

تراجُع النمو الطبيعي للسكان في لبنان يبدو أكثر وضوحًا من التحوّلات الحاصلة على صعيد الولادات والوفيات، بحيث تراجع من 72369 نسمة في العام 2011 إلى 37025 نسمة في العام 2025.



رسم بياني 8: النمو الطبيعي للسكان في لبنان، 2011-2025 [30]

28- وزارة الصحة اللبنانية، إحصاءات 2019، وزارة الصحة اللبنانية، بيروت، ص: 4.

29- هذا المتوسط للفترة الممتدة من 2012 إلى 2025 على متوسط عدد السكان للعام 2018.

30- مصدر المعطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرسم للباحث.



وعند حساب معدل النمو الطبيعي للسكان خلال هذه الفترة، يتبيّن أنه 11.24 بالألف. لا يزال معدل النمو في هذه الفترة إيجابيًّا. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت هجرة كثيفة بسبب الأزمة التي يمر بها البلد، ما ساهم في تحويل النمو السكاني إلى سلبي.

4-النمو السكاني

يختلف مفهوم «النمو الطبيعي» للسكان عن «النمو السكاني». يُدخل المفهوم الثاني عدد المهاجرين ضمن الحساب. هكذا، فإن النمو السكاني هو حاصل طرح عدد الوفيات من عدد الولادات ثم إضافة صافي الهجرة (أي الفارق بين عددي الوافدين والمغادرين). في حساب النمو السكاني في لبنان، لا بد إلا أن نميّز بين السكان في لبنان، كما أشرنا إليهم في القسم الأول (أي اللبنانيين وغير اللبنانيين والمقيمين في المخيمات)، وبين اللبنانيين حصرًا. فإذا كان الحساب هو لجميع المقيمين، فهذا يعني أن النمو السكاني في لبنان هو الأعلى في العالم حيث ارتفع عدد السكان الفعليين من 4.3 مليون في العام 2015 إلى 6.7 مليون في العام 2024 أي بنمو سنوي مقداره 5.4%. إلا أننا أشرنا سابقًا إلى أن معدل النمو السكاني للبنانيين كان 0.5-1% قبل الأزمة، ثم انخفض ليصبح سلبيًّا (-0.5%) خلال الأزمة.

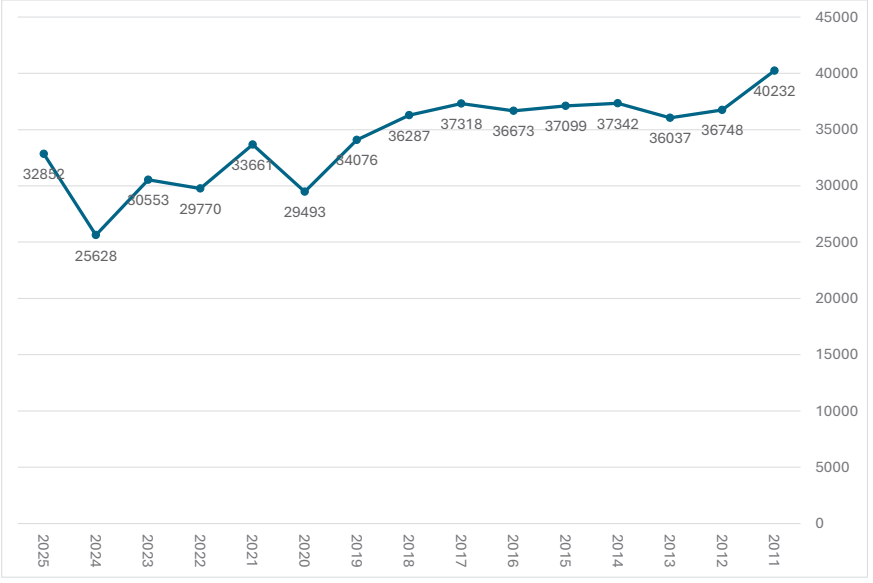
يعود سبب هذا الانخفاض إلى العوامل المذكورة سابقًا في ما يتعلق بالوفيات والولادات، بالإضافة إلى ارتفاع عدد المهاجرين إلى ما يقرب من 70 ألف مهاجر غادروا لبنان سنويًّا خلال السنوات الخمس الأخيرة[31].

هكذا، فإذا أخذنا العام 2021 على سبيل المثال، نجد أن النمو السكاني كان سلبيًّا بقيمة تقارب الـ -35 ألف نسمة. واستمر هذا النمو السلبي لغاية هذه السنة، مدفوعًا بتراجع الولادات واستمرار الهجرة المرتفعة.

31- الدولية للمعلومات، هجرة وسفر اللبنانيين 79,134 شخصًا في العام 2021، مذكور سابقًا.

5-الزواج والطلاق

يشهد لبنان تراجعًا واضحًا في الإقبال على الزواج أو إطالة أمد العزوبية، أي ارتفاع الأعمار التي يدخل فيها العازبون للمرة الأولى في رباط الزواج.



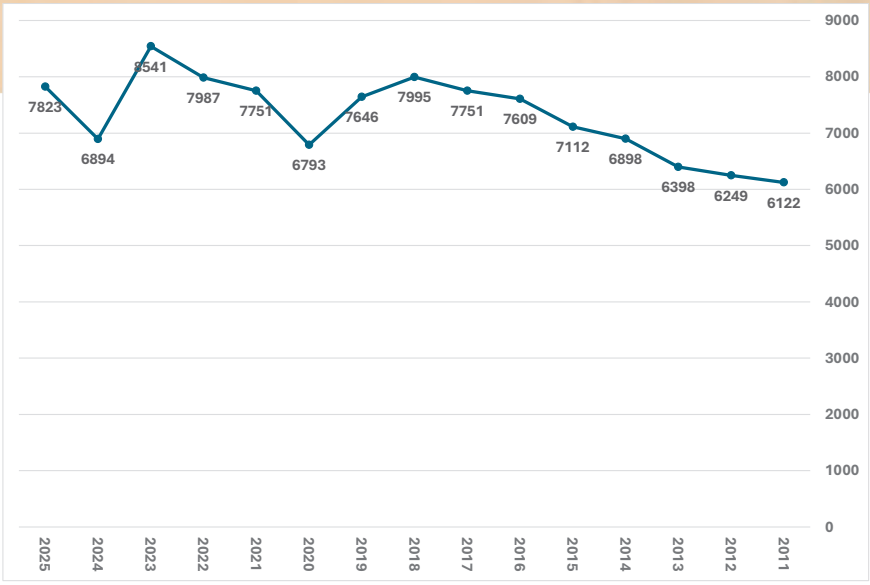
رسم بياني 9: حالات الزواج في لبنان، 2011-2025 [32]

كان أعلى عدد لحالات الزواج المسجلة في لبنان 40232 حالة في العام 2011. ثم تراجع هذا الرقم في السنوات اللاحقة كلها. من المثير للاهتمام ملاحظة كيف تؤثّر الأزمات بشكل مباشر على الزواج، إذ انخفض عدد حالات الزواج السنوية في عام 2020 إثر الأزمة والحجر الصحي من 34076 العام 2019 إلى 29493، ثم عاد وارتفع في العام 2021 إلى 33661 حالة. كما أن حرب 2024 أدّت إلى تراجع حالات الزواج المسجّلة في هذا العام إلى 25628 لترتفع بعد ذلك في العام 2025.

تسير معدلات الطلاق في مسار تصاعدي على عكس الزواج، حيث ارتفعت حالات الطلاق من 6122 حالة في 2011 إلى 7823 حالة في 2025، علمًا أن أعلى رقم بلغته هو 8541 حالة طلاق العام 2023. نشير هنا أيضًا إلى تأثير الأزمات على الطلاق، حيث انخفضت الحالات في العامين 2020 و2024 (الإغلاق والحرب). يُصنّف هذا الانخفاض في خانة التأجيل، وليس في حالة التراجع، حيث أُجّلت هذه الحالات بسبب إقفال المحاكم واضطراب الأعمال الإدارية، لتعود الأمور إلى مسارها المعتاد بعد عودة العمل.

32- مصدر المعطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرسم للباحث.





رسم بياني 10: حالات الطلاق في لبنان، 2011-2025 [33]

تنتشر في الصحف مقولة أن ربع حالات الزواج تنتهي بالطلاق اليوم. تنطلق هذه المقولة من معطيات صحيحة، إلا أنها تُعتبر استنتاجًا خاطئًا لهذه المعطيات. فالقياس هنا، أي قسمة عدد حالات الطلاق على عدد حالات الزواج، غير دقيق لأنه يقسم حالات الطلاق الحالية على حالات الزواج الحالية. بينما من المفترض أن يقسم عدد حالات الطلاق للزيجات التي تمت في عام معين على عدد حالات الزواج التي تمت في العام نفسه. مع ذلك، تشير اتجاهات الأرقام إلى تراجع واضح لحالات الزواج، وتنامٍ واضح أيضًا لحالات الطلاق، وهذا ما من شأنه أن يسهم في تراجع الخصوبة والولادات في لبنان.

33- مصدر المعطيات المديرية العامة للأحوال الشخصية، الرسم للباحث.

magnific.com

القسم الثالث
المستقبل الديموغرافي للبنان

بعد كل ما تقدّم حول الوضع الديموغرافي الحالي للبنان، تكمن أهمية المعطيات بأنها تمكّن الباحث من إجراء إسقاطات[34] حول الوضع الديموغرافي الحالي في لبنان. وهنا، لا بد من إيضاح مسألة مهمة في الديموغرافيا، وهي أن التوقعات المستقبلية تزداد دقّة كلما كان البلد أكثر استقرارًا. ففي ورقة بحثية قُدّمت العام 2014 توقعنا أن تنخفض الولادات بشكل تدريجي، إلا أنها سترتفع بين العامين 2020 و2024. تأخر هذا التوقّع ولكنه صحّ في العام 2025 بسبب التحوّلات غير المتوقعة التي طرأت على البلد والمتمثّلة بالأزمة المركّبة منذ العام 2019 وما نتج عنها من تداعيات، وما طرأ عليها من حربين وحركتَي نزوح. تكمن أهمية المعطيات المقدّمة سابقًا في أنها تنبّه منذ الآن على خطورة الوضع الديموغرافي القادم على لبنان، إن كان على صعيد تركيب السكان، أو على صعيد البنية العمرية فيه. وهذا ما سيتّضح بعد إجراء الحسابات اللازمة لتبيان الوضع المستقبلي للسكان.

1-بنية السكان المستقبلية

انطلاقًا من عدد السكان الذي استنتجناه سابقًا ومن تكوينهم النسبي، يمكن أن نقدّم توقّعًا لعدد السكان بعد عدد من السنوات[35]، ذلك أن السكان في لبنان مكوّنون من أربعة مكوّنات أساسية: لبنانيين وسوريين وفلسطينيين وأجانب. وبما أن معدل النمو السكاني لكل من هذه المكوّنات مختلف عن معدل المكونات الأخرى، فسنقوم بإجراء إسقاط لكل مكوّن، وجمع ما نحصل عليه للوصول إلى عدد السكان المستقبلي.

بدايةً، لن نأخذ معدل النمو السكاني الحالي في لبنان الذي يبلغ -0.5%، لأننا سنعتبره مؤقتاً بسبب ما تمرّ به البلاد من أزمات. لذلك سنعتمد على معدل النمو السابق للأزمة الذي يبلغ 0.5%. هكذا، إذا كان عدد السكان اللبنانيين العام 2024 يبلغ 3.7 مليون نسمة، فإن عددهم المتوقّع العام 2035، وباستخدام معادلة النمو المذكورة في الهامش، سيبلغ 3.91 مليون نسمة.

بالنسبة إلى السوريين في المخيمات، وفي ظل انعدام أي أفق واضح لعودتهم إلى الأراضي السورية، وعلى افتراض أن وضع النزوح سيبقى كما هو من دون زيادة أو نقصان، نجد أن عددهم خارج المخيمات الذي يبلغ 2.1 مليون، ومع الاعتماد على

34- توقعات ديموغرافية للمستقبل.

35- للقيام بذلك نستخدم معادلة النمو السكاني على فترة من الزمن: $P_{2035}=P_{2024}*(1+r)^{11}$

معدل نمو سنوي 3% كما أشرنا سابقًا، فإنه من المفترض أن يبلغ عددهم العام 2035 2.91 مليون نسمة.

بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم 210 آلاف نسمة، ومع اتخاذ فرضية تقول بأن لا تغيير سيطرأ على أوضاعهم، ومع الاعتماد على معدل النمو المستخدم سابقًا والبالغ 2.74% فإن عددهم سيرتفع إلى 283 ألف نسمة في العام 2035.

وأخيرًا بالنسبة إلى السكان غير اللبنانيين، ومن ضمنهم السوريين والفلسطينيين خارج المخيمات، فإننا سنضع فرضية معدل نموّهم السكاني الذي يماثل المعدل العالمي الذي يبلغ 0.85%[36]، ومع الإبقاء على الفرضية الأساسية المستخدمة لفئات السكان الأخرى بعدم وجود متغيرات سكانية دخيلة وثبات النمو، فإن عددهم المتوقّع في العام 2035 سيبلغ 914 ألف نسمة.

هكذا، يكون مجموع السكان كما هو مبيّن في الجدول أدناه، سيصبح 8.01 مليون نسمة.

جدول 1: توزع السكان في لبنان حسب الجنسيات الأساسية في 2024 والتوزع المتوقع في 2035

	2024		2035	
	العدد (بالمليون)	النسبة	العدد (بالمليون)	النسبة
سكان لبنانيون	3.7	%53.94	3.91	%48.81
نازحون سوريون في المخيمات	2.1	%30.61	2.91	%36.33
لاجئون فلسطينيون في المخيمات	0.23	%3.35	0.28	%3.50
جنسيات أخرى	0.83	%12.10	0.91	%11.36
المجموع	6.86	%100	8.01	%100

من المتوقع أن تنخفض نسبة اللبنانيين، إذا اعتمدنا على فرضية نموهم الإيجابي، وهي فرضية متفائلة، إلى 48.8% من مجموع السكان في العام 2035. هكذا، يصبح اللبنانيون أقلية في بلدهم مقارنة ببقية الجنسيات. أما إذا اعتمدنا على معدل النمو الحالي، وهي فرضية واقعية وليست متشائمة[37]، فإن نسبة اللبنانيين المتوقّعة للعام 2035 ستصبح 45% فقط من مجموع السكان.

36- USCB, last accessed 5-7-2026. Retrieved from: https://www.census.gov/data-tools/demo/idb/#/dashboard?COUNTRY_YEAR=2011&COUNTRY_YR_ANIM=2011&CCODE_SINGLE=LB&CCODE=LB

37- أي أنها تعكس الواقع الحالي ولا تفترض واقعًا متشائمًا لم يحصل بعد.



2-تعمّر المجتمع

بعد كل ما تقدّم، ومن خلال استخدام المعطيات التالية: تقرير القوى العاملة، والمعطيات الديموغرافية المستخلصة في هذا البحث، بالإضافة إلى توقعات سكان العالم World Population Prospects (UN)، ومن خلال تطبيق قواعد الإسقاطات الديموغرافية، وبرمجة عميل ذكاء اصطناعي AI Agent خاص بهذه المسألة، توصّلنا إلى الخلاصات الآتية:

سيرتفع العمر الوسيط من 29 عامًا لمجموع السكان في لبنان، و31 عامًا للسكان اللبنانيين (في العام 2020)، إلى 36 عامًا لمجموع السكان في لبنان، و38 عامًا للسكان اللبنانيين في العام 2050.[38] وهذا يعكس ارتفاعًا في أعداد المسنين واتجاهًا واضحًا في تعمّر المجتمع، بحيث من المتوقّع أن يبقى الأفراد المولودون بين 1990 و1999 أكثر الفئات عددًا. إلا أن أعمارهم في العام 2050 ستتراوح بين 50 و60 عامًا، وهذا ما سيشكل تحدّيًا اقتصاديًّا واضحًا ابتداءً من العام 2060 حين يحالون على التقاعد.

38- يستخرج العمر الوسيط من جدول الأعمار. وهو العمر الذي يقسّم السكان إلى نصفين بحيث يكون نصف السكان أصغر من العمر الوسيط والنصف الآخر أكبر من العمر الوسيط. مصدر المعطيات بالنسبة إلى العمر الوسيط للسكان في لبنان في العامين 2020 و2050 (UN, World Population Prospects, 2026) . أما العمر الوسيط للسكان اللبنانيين فقمنا باستخراجه من جدول أعمار اللبنانيين من إدارة الإحصاء المركزي ثم برمجنا عميل الذكاء الاصطناعي ليستخرجه في العام 2050.



هكذا، فإن نسبة السكان للعام 2020 في الفئة العمرية 65+ سيزداد من 11% عند السكان في لبنان و15% عند السكان اللبنانيين إلى 22.5% للسكان في لبنان للعام 2050 و25% للسكان اللبنانيين، وهذا ما يصنّف لبنان في الدول الأكثر تعمراً[39].

تنبع سلبيات التعمّر في مجتمع هش اقتصاديًّا ومأزوم سياسيًّا، من عدة عوامل؛ أول هذه العوامل هو ارتفاع العبء على الصناديق الضامنة، المنهكة أصلًا بعد الأزمات المركبة في لبنان، ما يهدّد مقدرتها على تغطية الفئات الأكثر ضعفًا وحاجة، وبخاصةٍ فئات المتقاعدين الذين يعتمدون بمعيشتهم على هذه الصناديق.

يتمثّل ثاني هذه العوامل، في ارتفاع العبء الاقتصادي على الفئات المنتجة والعاملة، بحيث ترتفع نسبة الإعالة عليهم. كما ترتفع الضرائب المفروضة على الشعب عامةً، وعلى هذه الفئات خاصة، لتعويض التناقص الحاصل في تمويل الصناديق الضامنة. وهذا ما يحصل حاليًّا في الدول التي ترتفع فيها نسبة المسنين عن 25% مثل اليابان وكوريا الجنوبية اللتين تعتبران مثالين حيّين عن كيفية تأثير التعمّر السريع على التوازن الديموغرافي وتحوّله، وعلى زيادة العبء الاقتصادي على الفئات النشطة من السكان[40].

39- مصدر أرقام 2020 هي من خلال جمع نسبة الفئات العمرية في تقرير القوى العاملة. مصدر نسبة السكان في لبنان في عمر 65+ هو من الأمم المتحدة (UN, World Population Prospects, 2026) أما نسبة السكان اللبنانيين في عمر 65+ فهو من خلال برمجة عميل الذكاء الاصطناعي الخاص.

40- European Parliament, Japan's ageing society, European Union, 2020.



magnific.com

الخلاصة

في المحصلة، كان الهدف الأساسي من هذا المقال، عرض الواقع السكاني في لبنان، كما هو من دون اعتبارات تتعلق بالسياسات العامة أو الخاصة. ذلك أن معرفة عدد السكان وبناهم شأن أساسي في التخطيط لمستقبلهم. كما أن التوقعات السكانية، إن أُجريت بعلمية وموضوعية، ضرورية للتنبُّه على المستقبل الديموغرافي للمجتمع، بغية العمل على تغييره قبل فوات الأوان. وعليه، فإننا حاولنا أن نسد ثغرة في الأرقام اللبنانية غير المتوافرة بسهولة حيث يصبح بالإمكان الاعتماد على الأرقام المقدمة في هذه الدراسة والمستندة إلى منهجية واضحة كمصدر للعدد الحالي والمتوقع للسكان في لبنان.

بالإضافة إلى تبيان الأعداد قدمت هذه المقالة تحدّيين أساسيين؛ الأول، يكمن في إشكالية تناقص أعداد اللبنانيين وصولاً إلى تحوّلهم إلى أقلية في بلدهم. أما التحدي الثاني، فيكمن في مواجهة التعمّر السكاني الذي بدأنا نعاني منه، لأنه سيتفاقم ليصبح ظاهرة خطرة بعد عدد من السنوات. هكذا، فإن من شأن التنبه المبكر لكل ما ورد هنا، المساعدة في الانطلاق من أساس ديموغرافي - منهجي لوضع السياسات اللازمة لمعالجة التحديات الديموغرافية القادمة على البلد.

لائحة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربيّة

1. الأمن العام. (شباط، 2023). اللواء عباس إبراهيم حول أعداد النازحين السوريين. مجلة الأمن العام، صفحة 113. تم الاسترداد من https://www.general-security.gov.lb/uploads/magazines/113-02-2023.pdf
2. الدولية للمعلومات. (2022). هجرة وسفر اللبنانيين 79,134 شخصًا في العام 2021. الشهرية. تم الاسترداد من https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_5122

المراجع باللغة الأجنبيّة

1. CAS. (2017). *Population and Housing Census in the Palestinian Camps and Gatherings in Lebanon*. Beirut: CAS.
2. CAS. (2020). *Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019.* Beirut: Central Administration of Statistics.
3. Cherri, Z., Gil Cuesta, J., Rodriguez-Llanes, J. M., & Guha-Sapir, D. (2017). Early Marriage and Barriers to Contraception among Syrian Refugee Women in Lebanon: A Qualitative Study. *International Journal of Environmental Research and Public Health.* doi:10.3390/ijerph14080836
4. DGCS. (2026, 6 28). *Statistical Map.* Retrieved from DGCS.gov.lb: https://www.dgcs.gov.lb/arabic/statistics-map?l=en&y=2023
5. European Parliament. (2020). Japan's ageing society. European Union. Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/659419/EPRS_BRI(2020)659419_EN.pdf
6. Information International. (2021, 04). *170,000 foreign workers left Lebanon in 2020.* Retrieved from Monthlymagazine.com: https://monthlymagazine.com/en/article/4992/170000-foreign-workers-left-lebanon-in-2020
7. PCBS. (2024, 4). *PCBS.* Retrieved from PCBS.gov.ps: www.pcbs.gov.ps/Downloads/ZIP/2369-x.zip
8. The Global Economy. (2026, 7 4). *Population ages 65 and above - Country rankings.* Retrieved from theglobaleconomy.com: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/elderly_population/
9. UN. (2025, 10 16). *The Question of Palestine.* Retrieved from UN.org: https://www.un.org/unispal/document/report-palestinian-population-in-lebanon-findings-from-unrwas-digital-identity-verification/
10. UN. (2026, 7 7). *World Population Prospects.* Retrieved from UN Population: https://population.un.org/wpp/downloads?folder=Standard%20Projections&group=Most%20used
11. UNHCR. (2013). *Inter-Agency Regional Response For Syrian Refugees Health And Nutrition Bulletin.* UNHCR. Retrieved from https://data.unhcr.org/en/documents/download/37489
12. UNHCR. (2026, 06 28). *Operational Data Portal.* Retrieved from UNHCR: https://data.unhcr.org/en/situations/syria
13. United States Census Bureau. (2026, 7 5). *International Data Base.* Retrieved from United States Census Bureau: https://www.census.gov/data-tools/demo/idb/#/dashboard?COUNTRY_YEAR=2011&COUNTRY_YR_ANIM=2011&CCODE_SINGLE=LB&CCODE=LB



A Commitment to Excellence

AMERICAN UNIVERSITY OF SCIENCE AND TECHNOLOGY

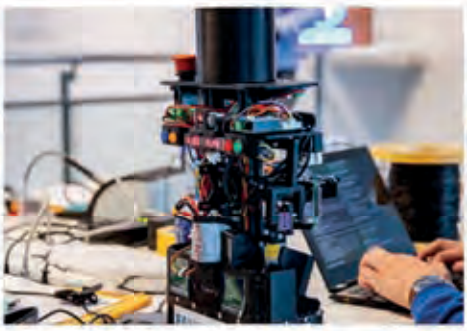
evalag
EVALUATIONSAGENTUR BADEN-WÜRTTEMBERG

IACBE
Candidate for Accreditation

ABET Computing Accreditation Commission

ABET Engineering Accreditation Commission







www.aust.edu.lb
info@aust.edu.lb

@AUST.Lebanon
@aust_lebanon

@aust_lebanon
American University of Science and Technology

@austlebanon

Beirut Campus
Ashrafieh, Alfred Naccache Avenue
P.O.Box 16-6452, Ashrafieh 1100-2130,
Beirut - Lebanon
Telephone +961 1 218 716/7
Fax +961 1 339 302

Sidon Campus
Sidon Northern Entrance,
Nazih Bizri Boulevard,
Sidon - Lebanon
Tel/Fax: +961 7 754777 - 754888

Zahle Campus
Mouallaka Avenue
P.O.Box: 95
Zahle - Lebanon;
Tel/Fax: + 961 8 930894

The Real Competition: Technology, Order, and the Contest to Shape the Twenty-First Century

Dr. Joseph Sokhon

المنافسة الحقيقية: التكنولوجيا، والنظام الدولي، والسباق لتشكيل القرن الحادي والعشرين

د. جوزيف السخن

يقدِّم هذا المقال مفهوم «القدرة التحويلية» بوصفه متغيِّرًا تحليليًّا لفهم التحولات البنيوية الجارية في النظام الدولي. يُعرَّف المفهوم بأنه المنظومة المؤسسية التي تربط الابتكار التكنولوجي بالإنتاج والنشر على نطاق واسع، ووضع المعايير، وبناء أطر الحوكمة. ينطلق التحليل من فرضية مفادها أن المنافسة الحاسمة في القرن الحادي والعشرين لا تتمحور حول أسبقية الابتكار، بل حول القدرة على تحويل التكنولوجيات الناشئة إلى أنظمة قابلة للتشغيل على نطاق واسع بحيث تصبح أساسًا للمعايير والقواعد التي تنظّم النظام الدولي في المستقبل.

يستند البحث إلى الواقعية الكلاسيكية والنظرية التاريخية للنظم الدولية، مستخدمًا «بعثة تيزارد» العام 1940 بوصفها مثالاً تأسيسيًا يكشف الفارق بين التفوق في الاختراع والتفوق في تحويله إلى قدرة قابلة للنشر على نطاق واسع. ويحلّل القدرة التحويلية من خلال أربعة أبعاد مترابطة: معدل الانتقال من الابتكار إلى الإنتاج، وسرعة تحويل رأس المال إلى بنية تحتية، وكفاءة الانتقال من القرار إلى التنفيذ، ومتانة الانتقال من الشرعية إلى الاستدامة. يخضع المفهوم لشروط تفنيد محددة: إذا لم تتمكن الدول ذات القدرة التحويلية العالية من تقليص زمن إدخال الابتكارات إلى حيّز الاستخدام الفعلي، أو من الحفاظ على مرونتها في ظل الاضطرابات، أو من تعميم

معاييرها عبر التحالفات، فإن المعالجة تضعف. يميِّز المقال أيضًا بين القدرة التحويلية و«قدرة الاحتواء»، أي القدرة على ضبط المخاطر الناجمة عن انتشار التكنولوجيات القوية واتساع استخدامها، ويرى أن إدارة التوتر البنيوي بين تسريع النشر واحتواء مخاطره تمثل إحدى الوظائف الجوهرية للحوكمة.

تختبر هذه الدراسة إطارها المفاهيمي على ثلاث حالات رئيسية. أولاً، النموذج الصيني، حيث حقق «الابتكار الموجَّه» نتائج استثنائية في مجالات محددة، تشمل الطاقة الشمسية، والبطاريات، والسيارات الكهربائية، والجيل الخامس، لكنه واجه قيودًا بنيوية في المجالات التي يتطلب فيها التحويل تكاملاً عابرًا للقطاعات ونقلاً للمعرفة الضمنية، كما في أشباه الموصلات المتقدمة. ويؤسِّس ذلك للتمييز بين «الابتكار الموجَّه» و«الابتكار التوليدي» بوصفه تمييزاً تحليليًّا محوريًّا. ثانيًا، «المفارقة الأميركية»، حيث تتعايش الريادة في البحث المتقدم مع اختناقات حادة في التراخيص والتنفيذ والتصنيع. ثالثًا، الحرب في أوكرانيا بوصفها اختبارًا للقدرة التحويلية تحت وطأة الحرب، حيث يطرح صعود فاعلين من القطاع الخاص كمزوِّدين للبنية الاستراتيجية إشكاليات سيادية جديدة لا يقدم لها إرث القرن العشرين سابقة كافية.

يُبيِّن التحليل أن القدرة التحويلية ليست مسألة تكنولوجية أو مؤسسية فحسب، بل هي أيضًا مسألة عقد اجتماعي. فمن دون شبكات أمان قوية ومسارات واضحة تتيح للفئات المتضررة المشاركة في عوائد التحول، تتآكل القواعد السياسية اللازمة لاستدامة الاستثمارات التي تتطلبها القدرة التحويلية. ويستعين المقال بمفهوم «الزمن الديمقراطي» للدلالة على أن الديمقراطيات نظم زمنية تشيخ وتتزعزع مع تآكل توازناتها الاجتماعية، مما يجعل السباق مزدوجًا: ضد منافسين خارجيين وضد التآكل الداخلي في آن واحد.

يخلص هذا المقال البحثي إلى معضلة ثلاثية بنيوية: الكفاءة، وقابلية تصدير المعايير، والمرونة، لا يمكن تعظيمها جميعًا في آن واحد. تقتضي الحوكمة الرشيدة لهذه المعضلة اختيار المقايضة التي تفرضها المعطيات، مع الحفاظ على قدرة المنظومة على التكيُّف حين تتغير الظروف. كما أن التنافس الناشئ ليس ثنائيًّا بين واشنطن وبكين، بل متعدد المراكز، ومن سيشكِّل النظام القادم ليس من يمتلك أفضل نموذج تكنولوجي أو أضخم قاعدة صناعية، بل من يستطيع نشر التكنولوجيا فعليًا على نطاق واسع، وبناء حوكمة موثوقة، ووضع معايير يتبنّاها الآخرون طوعًا. فلحظات الانتقال التاريخي لا تحسمها وفرة الابتكار، بل التصور المؤسسي الخلّاق القادر على تحويل الإمكانات التقنية إلى نظام مشروع ومستدام.

Tourism as a Driver of Post-War Recovery: Evaluating Socio-Economic Reconstruction in Lebanon

Dr. Mohamed Kayal

السياحة كمحرّك للتعافي بعد الحرب: تقييم إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في لبنان

د. محمد كيال

تناقش هذه الدراسة دور السياحة كأداة استراتيجية لدعم التعافي وإعادة الإعمار في لبنان بعد الحروب، من خلال تحليل مساهمتها في إعادة تنشيط الاقتصاد، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، واستعادة ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي. وتنطلق الدراسة من فكرة أنّ إعادة الإعمار لا تقتصر على إصلاح البنية التحتية، بل تشمل أيضًا إعادة بناء الاقتصاد وخلق فرص عمل، وتعزيز المؤسسات، واستعادة صورة الدولة على المستوى الدولي.

تُظهر هذه المقالة أن لبنان يمتلك مقومات سياحية استثنائية، تتمثل في الإرث الثقافي والتاريخي، والتنوع الجغرافي، والعلاقات القوية مع الجاليات اللبنانية في الخارج، وهي عوامل ساعدت القطاع السياحي على إظهار قدرة ملحوظة على التعافي بعد الأزمات. إلا أن هذا التعافي ظل هشًا بسبب استمرار الأزمات السياسية

والاقتصادية والمالية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية والمؤسسات. وتوضح أن لبنان يواجه تحديات كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب، حيث تُقدّر احتياجات إعادة الإعمار بنحو 11 مليار دولار, بينما بلغت الخسائر الاقتصادية حوالى 14 مليار دولار، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة والفقر. كما أدت الأزمات المتتالية إلى تدهور الخدمات العامة، وضعف النظام المصرفي، وهجرة الكفاءات، مما جعل عملية التعافي أكثر تعقيدًا.

ورغم هذه التحديات، تؤكد الدراسة أن السياحة يمكن أن تكون محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي، نظرًا لقدرتها على توفير العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل، وتنشيط القطاعات المرتبطة بها (مثل الفنادق، والمطاعم، والنقل، والتجارة، والصناعات الثقافية). كما تساهم السياحة في تحسين صورة الدولة خارجيًا، وتشجيع المستثمرين والزوار على العودة، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني. وتشير المعطيات التي استندت إليها الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو السياحة والنمو الاقتصادي والتوظيف في العديد من الدول، بما فيها لبنان.

وتبرز الدراسة أيضًا عددًا من التحديات التي تحدّ من مساهمة السياحة في إعادة الإعمار، أبرزها عدم الاستقرار السياسي، والأزمة المالية، وضعف الحوكمة، وتدهور البنية التحتية، وارتفاع المخاطر الاستثمارية، إضافةً إلى اعتماد الاقتصاد بشكل مفرط على قطاع الخدمات. لذلك تؤكد أن السياحة وحدها لا تستطيع تحقيق التعافي المستدام، بل يجب أن تكون جزءًا من استراتيجية وطنية شاملة تتضمن إصلاحات اقتصادية ومصرفية، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية، وتطوير البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، ودعم الاستدامة البيئية والاجتماعية.

وتختتم الدراسة بأن السياحة تمثّل أداة فعالة لتسريع التعافي بعد الحروب عندما تتوافر بيئة مستقرة ومؤسسات قوية وسياسات اقتصادية سليمة. ويُعد لبنان مثالاً واضحًا على أن امتلاك المقومات السياحية وحده لا يكفي، بل يجب أن يترافق مع إصلاحات هيكلية تعزز الثقة، وتجذب الاستثمارات، وتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وعليه، فإن السياحة ينبغي أن يُنظر إليها كجزء من مشروع وطني متكامل لتحقيق التعافي، وليس كحل منفرد لجميع التحديات التي تواجه الدولة.

démographique est essentielle non seulement pour l'information publique, mais aussi pour l'élaboration de plans de développement efficaces et l'adoption de politiques publiques nationales.
Les résultats ont été obtenus grâce à l'application d'une méthodologie démographique fondée sur le croisement de plusieurs sources de données secondaires, aboutissant aux chiffres retenus. La base de données principale relative à la population libanaise s'appuie sur l'Enquête sur la population active de 2020 menée par l'Administration Centrale de la Statistique (CAS). Pour les groupes non libanais, l'article s'appuie sur le recensement général des camps palestiniens de 2017, les données officielles de la Sûreté Générale libanaise concernant les déplacés syriens, ainsi que les registres de la Direction Générale de l'État Civil pour les statistiques de l'état civil.
L'article estime la population en juillet 2024 à environ 6,86 millions d'habitants. Ce chiffre se compose de 3,7 millions de Libanais, 2,1 millions de déplacés syriens, 230 000 réfugiés palestiniens et 830 000 personnes d'autres nationalités. D'ici 2035, la population totale devrait atteindre 8,01 millions d'habitants, la composante libanaise risquant de se réduire au point de devenir une minorité absolue — tombant entre 45 % et 48,8 % de la population totale. L'âge médian de la population libanaise devrait atteindre 38 ans d'ici 2050, la proportion d'individus âgés de 65 ans et plus s'élevant à 25 %. Ce vieillissement rapide imposera de lourdes charges économiques à des systèmes de sécurité sociale déjà épuisés et augmentera considérablement le taux de dépendance pesant sur une population active en contraction et fortement imposée. L'article conclut que la prise de conscience de ces défis imminents est cruciale pour une intervention politique immédiate visant à gérer l'avenir démographique et économique du Liban.

الديموغرافيا اللبنانية بين الحاضر والمستقبل: سكان لبنان في أعدادهم وبُناهم وتحولاتهم 2026-2050

د. شوقي عطيه

Le présent et l'avenir de la démographie libanaise : la population du Liban en chiffres, structures, et transformations (2026-2050)

Dr. Chawki Attieh

Cet article présente une description complète de la situation démographique au Liban, en exposant la taille et la composition de la population résidant sur le territoire libanais en juillet de l'année 2024. Il étudie également les évolutions démographiques majeures ayant affecté les structures de la population au Liban au cours des dernières années ainsi que leurs changements prévus au cours de la prochaine décennie.

Cet article essaie de combler un besoin statistique découlant de l'insuffisance, voire de l'absence, de statistiques officielles, ainsi que des divergences entre les données locales officielles et les données internationales, ces dernières étant entachées d'erreurs méthodologiques intentionnelles et non intentionnelles. Une description précise de la réalité

Accurately describing the demographic situation is essential not only for public knowledge but also for presenting effective development plans and adopting national public policies.

The results have been made possible by following a demographic methodology that builds upon several different secondary data sources in order to reach the concluded figures. The primary database for the Lebanese population is based on the 2020 Labor Force Survey conducted by the Central Administration of Statistics (CAS). For non-Lebanese groups, the article relies on the 2017 census of Palestinian camps, official data from the Lebanese General Security regarding displaced Syrians, and the records of the Directorate General of Civil Status for vital statistics.

The article estimates Lebanon's mid-2024 population at approximately 6.86 million. This total comprises 3.7 million Lebanese, 2.1 million displaced Syrians, 230,000 Palestinian refugees, and 830,000 individuals of other nationalities. By 2035, the total population is projected to reach 8.01 million, while the Lebanese population could decline to an absolute minority, accounting for only 45% to 48.8% of the total. By 2050, the median age of the Lebanese population is expected to reach 38 years, with the proportion of individuals aged 65 and over increasing to 25%. This rapid population aging is expected to place substantial pressure on already strained social security systems and significantly increase the dependency ratio, placing a heavier burden on a shrinking and highly taxed working-age population. The article concludes that recognizing these impending demographic challenges is essential for implementing timely policies to safeguard Lebanon's demographic and economic future.

الديموغرافيا اللبنانية بين الحاضر والمستقبل: سكان لبنان في أعدادهم وبُناهم وتحولاتهم 2026-2050

د. شوقي عطيه

The Present and Future of Lebanese Demographics: Lebanon's Population in Numbers, Structures, and Transformations (2026-2050)

Dr. Chawki Attieh

This article provides a comprehensive description of the demographic situation in Lebanon, presenting the size and composition of the Lebanese population residing in Lebanon in mid -2024. It also studies the major transformations that affected Lebanese demographic structures in recent years and their evolution over the next decade.

The importance of this article is its attempt at bridging a knowledge gap resulting from the scarcity, and sometimes lack of official statistics and the conflicting figures between official local data and international data, which are spoiled by intentional and unintentional methodological errors.

passages maritimes stratégiques constitue l'un des fondements de la puissance internationale. Dans cette perspective, les détroits maritimes apparaissent comme des instruments majeurs de projection de puissance, de dissuasion et d'influence politique, économique et militaire.

L'étude examine également les caractéristiques géographiques et militaires propres aux détroits d'Ormuz et de Bab el-Mandeb. Elle montre que leur configuration géographique, conjuguée à la concentration des forces militaires régionales et internationales, en fait des espaces de compétition stratégique permanente. Dès lors, toute perturbation de la liberté de navigation dans ces passages produit des répercussions immédiates sur les marchés mondiaux de l'énergie, les chaînes d'approvisionnement internationales et la stabilité économique mondiale.

Par ailleurs, l'étude analyse les scénarios d'escalade susceptibles de résulter d'une confrontation militaire entre les États-Unis, Israël et l'Iran, notamment les risques liés à une interruption du trafic maritime dans le détroit d'Ormuz. Une telle évolution entraînerait vraisemblablement une forte hausse des prix des hydrocarbures, une volatilité accrue des marchés internationaux et une aggravation des vulnérabilités économiques mondiales. L'étude présente également les analyses de plusieurs centres de recherche stratégiques occidentaux et israéliens relatives aux options militaires et économiques envisageables pour gérer une telle crise.

L'étude examine en outre l'hypothèse d'une fermeture simultanée des détroits d'Ormuz et de Bab el-Mandeb, considérée comme l'un des scénarios les plus critiques pour la sécurité énergétique mondiale. Une telle situation pourrait provoquer une interruption significative des exportations mondiales de pétrole et de gaz, une augmentation substantielle des coûts du transport maritime et des assurances, une reconfiguration des itinéraires commerciaux internationaux ainsi qu'une intensification des pressions inflationnistes à l'échelle mondiale.

L'analyse souligne également que la persistance de ces vulnérabilités stratégiques devrait inciter les États à accélérer la diversification des itinéraires d'exportation des ressources énergétiques, à renforcer les infrastructures de transport terrestre, notamment les réseaux d'oléoducs et de gazoducs, et à intensifier les investissements dans les énergies alternatives afin de réduire leur dépendance à l'égard des détroits stratégiques.

الأبعاد الجيوسياسية والجيوستراتيجية لمضيقَي هرمز وباب المندب

إحسان مرتضى – كاتب وباحث

Les dimensions géopolitiques et géostratégiques des détroits d'Ormuz et de Bab el-Mandeb

Ihsan Mortada

Cet article analyse les dimensions géopolitiques et géostratégiques des détroits d'Ormuz et de Bab el-Mandeb, considérés comme deux des principaux points d'étranglement maritimes (maritime chokepoints) du système international. Leur importance découle de leur rôle déterminant dans le transit des hydrocarbures, des marchandises et des flux commerciaux mondiaux, ce qui leur confère une place centrale dans les équilibres de la sécurité énergétique mondiale et de l'économie internationale.

L'étude soutient que les mutations des conflits contemporains ont profondément transformé la fonction stratégique des voies maritimes. Le contrôle de ces détroits ne relève plus exclusivement de la supériorité militaire conventionnelle, mais constitue désormais un levier de puissance géopolitique, économique et stratégique capable d'influencer directement les rapports de force régionaux et internationaux.

L'analyse montre que l'économie mondiale demeure largement tributaire de la libre circulation des ressources énergétiques à travers le détroit d'Ormuz, par lequel transite près d'un cinquième du commerce mondial du pétrole ainsi qu'une part considérable des exportations de gaz naturel liquéfié (GNL). De son côté, le détroit de Bab el-Mandeb représente la porte méridionale du canal de Suez et l'un des principaux corridors reliant les marchés asiatiques et européens, ce qui en fait un maillon essentiel des chaînes logistiques et commerciales mondiales.

En s'appuyant sur la théorie de la puissance maritime développée par Alfred Thayer Mahan, l'étude met en évidence que la maîtrise des mers et des

illustrates how maritime chokepoints have evolved into instruments of political, economic, and military power capable of shaping regional and global strategic balances.

The study also examines the geographical and military characteristics of both straits, arguing that their unique physical geography, combined with the concentration of regional and international military forces, has transformed them into enduring arenas of strategic competition. Consequently, any disruption to maritime navigation through these waterways has immediate repercussions for global energy markets, supply chains, and international economic stability.

Furthermore, the article analyzes possible escalation scenarios arising from a potential U.S.–Israeli confrontation with Iran, particularly the risks associated with the disruption of maritime traffic through the Strait of Hormuz. Such developments could trigger significant increases in oil prices, intensify market volatility, and create profound challenges for the global economy. It also reviews assessments advanced by several Western and Israeli strategic research institutions regarding the military and economic options available for managing such crises.

The analysis further explores the possibility of the simultaneous closure of both the Strait of Hormuz and the Bab el-Mandeb Strait, considering this scenario one of the gravest threats to global energy security. Such an event would likely disrupt a substantial share of global oil and gas exports, increase transportation and insurance costs, reshape international trade routes, and generate widespread inflationary pressures and economic instability.

The study argues that the persistence of these strategic vulnerabilities is likely to accelerate international efforts to diversify energy export routes, expand transnational pipeline infrastructure, and increase investment in alternative energy sources to reduce dependence on vulnerable maritime chokepoints.

الأبعاد الجيوسياسية والجيوستراتيجية لمضيقَي هرمز وباب المندب

إحسان مرتضى – كاتب وباحث

Geopolitical and Geostrategic Dimensions of the Strait of Hormuz and the Bab el-Mandeb Strait

Ihsan Mortada

This article examines the geopolitical and geostrategic significance of the Strait of Hormuz and the Bab el-Mandeb Strait, two of the world's most critical maritime chokepoints, owing to their indispensable role in global energy transportation and international trade. The study argues that the changing nature of contemporary conflicts has transformed control over strategic maritime passages into a powerful instrument of geopolitical leverage that extends well beyond the realm of conventional military power.

The analysis demonstrates that the global economy remains heavily dependent on uninterrupted energy flows through the Strait of Hormuz, which accommodates approximately one-fifth of global oil trade and a substantial share of liquefied natural gas (LNG) exports. In parallel, the Bab el-Mandeb Strait serves as the southern gateway to the Suez Canal, connecting Asian and European markets and constituting a vital corridor for global maritime commerce.

Drawing upon Alfred Thayer Mahan's theory of sea power, the study emphasizes that command of the seas and strategic maritime routes constitutes a fundamental pillar of international influence. It further


L'abeille D'or
Where taste
meets your desires!
L'abeille D'or

2- Atallah, S., Mahmalat, M., & Zoughaib, S. (2020, September). *Hiding behind disaster: How international aid risks helping elites, not citizens* (LCPS Policy Brief No. 54). Lebanese Center for Policy Studies.

3- Chaaban, J. (2016). *I've got the power: Mapping connections between Lebanon's banking sector and the ruling class* (ERF Working Paper No. 1059). Economic Research Forum.

4- Fischer, M. (2004). *Recovering from violent conflict: Regeneration and (re-)integration as elements of peacebuilding.* Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.

5- Schwartz, G., Hahn, S., & Bannon, I. (2004). *The private sector's role in the provision of infrastructure in post-conflict countries: Patterns and policy options* (Social Development Papers: Conflict Prevention & Reconstruction). World Bank.

D- International Reports

1- ESCWA. (2021). *[Report on Lebanon's economic contraction/service disruption and productivity impacts].* United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

2- International Labour Organization. (2022). *[Lebanon labour market deterioration / emigration and wage decline report].* ILO.

3- International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Staff report for the 2023 Article IV consultation—Informational annex* (IMF Country Report No. 23/237). IMF.

4- UNWTO. (2017). *Tourism and the Sustainable Development Goals – Journey to 2030.* World Tourism Organization.

5- UNWTO. (2023). *[Middle East tourism recovery / exceeded pre-pandemic levels—statement/report].* World Tourism Organization.

6- World Bank. (2020). *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA): August 2020 Port of Beirut explosion.* World Bank.

7- World Bank. (2021). *Lebanon sinking into one of the most severe global crises episodes* (Lebanon Economic Monitor / press release). World Bank.

8- World Bank. (2023). *Lebanon Economic Monitor* (relevant issue). World Bank.

9- World Bank. (2025). *Lebanon: Recovery and reconstruction needs following the conflict—Rapid Damage and Needs Assessment* (press release/report). World Bank.

10- World Travel & Tourism Council. (2019). *Travel & tourism economic impact: Lebanon (2019).* WTTC.

11- World Travel & Tourism Council. (2020). *Travel & tourism economic impact (2020).* WTTC.

12- Abdallah, C. (2022). *[Study on heritage restoration challenges in Lebanon].*

13- McClearn, M., Jensen, C. B., & Talhouk, J. (2023). *[Article on "multiple simultaneously failing infrastructures" and "security patchworking" in Lebanon].*

REFERENCES

A- Books

1- Baumann, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction.* Oxford University Press.

2- Makdisi, S. (2004). *The lessons of Lebanon: The economics of war and development.* I.B. Tauris.

3- Sharpley, R. (2008). *Tourism, tourists and society.* E-Journal of Tourism Research, 6(1), 1–14.

B- Peer-Reviewed Journal Articles

1- Biggs, D., Hall, C. M., & Stoeckl, N. (2012). The resilience of formal and informal tourism enterprises to disasters: Reef tourism in Phuket, Thailand. *Journal of Sustainable Tourism,* 20(5), 645–665. https://doi.org/10.1080/09669582.2011.630080

2- Boudreaux, C. J., Jha, P., & Escaleras, M. (2021). Natural disasters, foreign aid, and entrepreneurship. *Journal of Developmental Entrepreneurship, 26*(1).

3- Causevic, S., & Lynch, P. (2011). Political (in)stability and its influence on tourism development. *Tourism Management, 32*(2), 343–352.

4- Hall, C. M. (2010). Crisis events in tourism: Subjects of crisis in tourism. *Current Issues in Tourism, 13*(5), 401–417.

5- Makdisi, S. (1997). Reconstructing Beirut. *Middle East Report, (203)*, 6–13.

6- Novelli, M., Morgan, N., & Nibigira, C. (2012). Tourism in a post-conflict situation of fragility. *Annals of Tourism Research, 39*(3), 1446–1469.

7- Reddy, M. V., Boyd, S. W., & Nica, M. (2020). Towards a post-conflict tourism recovery framework. *Annals of Tourism Research, 84*, 102940. https://doi.org/10.1016/j.annals.2020.102940

8- Saha, S., & Yap, G. (2014). The moderation effects of political instability and terrorism on tourism development. *Journal of Travel Research, 53*(4), 509–521.

9- Sönmez, S. F. (1998). Tourism, terrorism, and political instability. *Annals of Tourism Research, 25*(2), 416–456.

10- Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). Small sample evidence on the tourism-led growth hypothesis in Lebanon. *Current Issues in Tourism, 17*(3), 234–246.

C- Working Papers

1- Addison, T., & Murshed, S. M. (2001). *From conflict to reconstruction: Reviving the social contract* (UNU-WIDER Discussion Paper No. 2001/48). United Nations University—World Institute for Development Economics Research.



acebook.com/Lebaneseamericans

functioning under pressure[65]. For Lebanon, strengthening resilience will require reinforcing financial systems, improving governance quality, diversifying economic activity, and maintaining infrastructure capable of supporting productive sectors.

Ultimately, post-war reconstruction should be understood as a long-term developmental transition rather than a short policy phase. Evidence indicates that countries emerging from conflict often need decades to achieve stable growth paths[66]. Consistency in policy direction, institutional learning, and sustained reform are therefore essential. Lebanon stands at a decisive moment in which reconstruction can either reproduce past structural weaknesses or support a more diversified and stable economic model.

This article concludes that tourism can contribute meaningfully to post-war recovery by stimulating economic activity, supporting employment, and improving international confidence, while its effectiveness depends on governance capacity, strategic investment, and institutional reform. Lebanon illustrates both the potential and the constraints of tourism-led rebuilding. The country possesses assets capable of supporting renewed growth, yet translating these advantages into durable recovery requires coordinated policy action and credible reform. Tourism alone cannot rebuild a nation. However, when integrated into a comprehensive reconstruction strategy, it can accelerate economic normalization, reinforce resilience, and support the transition from immediate recovery toward long-term development.

65. Biggs, D., Hall, C. M., & Stoeckl, N. (2012). The resilience of formal and informal tourism enterprises to disasters: Reef tourism in Phuket, Thailand. *Journal of Sustainable Tourism, 20*(5), 645–665. https://doi.org/10.1080/09669582.2011.630080

66. Collier, P., Elliott, V. L., Hegre, H., Hoeffler, A., Reynal-Querol, M., & Sambanis, N. (2003). *Breaking the conflict trap: Civil war and development policy*. World Bank & Oxford University Press.

Achieving this outcome requires deliberate policy choices that support small and medium-sized enterprises, encourage local participation, and avoid concentrating benefits within narrow segments of the economy[63].

Third, restoring destination image is essential for recovery. Security perceptions and media narratives often persist long after conflict subsides, discouraging travel even when conditions improve. Rebuilding trust therefore requires consistent diplomatic engagement, credible communication, and visible improvements in safety and service quality[64]. Fourth, tourism expansion should be aligned with environmental sustainability and long-term resilience. Degradation of coastal zones, pressure on heritage sites, and unmanaged urban growth can undermine competitiveness while eroding cultural and economic assets. Integrating sustainability into reconstruction planning is therefore not optional but necessary for preserving tourism's long-term contribution.

At the same time, this study recognizes the limitations of tourism-led recovery strategies. Tourism demand is volatile and strongly influenced by geopolitical developments, global economic conditions, and regional security dynamics. Heavy reliance on external visitors can increase vulnerability to shocks beyond national control. In fragile governance environments, tourism revenues may also be unevenly distributed if accountability mechanisms remain weak. For these reasons, tourism should be understood as a complement to reconstruction rather than a substitute for structural reform. Lebanon's experience demonstrates that the sector can accelerate recovery when supported by stable institutions and coherent policy frameworks, but it cannot independently stabilize an economy.

Lebanon's reconstruction trajectory reflects both exposure to risk and the presence of adaptive capacity. Periodic rebounds in hospitality, cultural activity, and travel demand illustrate that economic actors retain the ability to respond when opportunities emerge. This adaptability corresponds with resilience perspectives that define recovery not as a return to pre-crisis conditions but as the capacity of systems to reorganize and continue

63. Novelli, M., Morgan, N., & Nibigira, C. (2012). Tourism in a post-conflict situation of fragility. *Annals of Tourism Research, 39*(3), 1446–1469.

64. Sönmez, S. F. (1998). Tourism, terrorism, and political instability. *Annals of Tourism Research, 25*(2), 416–456.

balance-of-payments pressures; job creation can reduce vulnerability and limit social tension; renewed business activity can reactivate local supply chains; and improvements in destination image can strengthen investor perceptions. These pathways align with development literature emphasizing that sustained recovery requires simultaneous progress across economic, institutional, and social domains (Hamre & Sullivan, 2002[60]; Collier et al., 2003[61]). However, the Lebanese case also confirms an important warning in tourism scholarship: while tourism can stimulate growth, it cannot replace macroeconomic reform, institutional credibility, or infrastructure modernization[62].

The analytical direction of this research addresses a gap frequently observed in post-conflict discussions, many of which remain descriptive. By linking tourism performance to measurable indicators such as employment trends, business continuity, investor sentiment, and reconstruction progress, the study seeks to move beyond narrative claims and evaluate tourism's actual contribution to rebuilding. This emphasis on assessment is particularly important in Lebanon, where cycles of crisis followed by partial recovery can create the appearance of progress without structural change. Tourism rebounds may occur even as governance weaknesses persist. Conversely, structural reforms can strengthen tourism competitiveness and reduce exposure to external shocks. The key issue is therefore not whether tourism matters, but under which conditions it supports sustained recovery rather than temporary expansion.

The findings suggest several policy implications. First, tourism should be integrated into a broader national recovery strategy grounded in credible macroeconomic reforms, transparent regulation, and infrastructure reliability. Tourism investment is highly responsive to uncertainty, and operational stability in areas such as electricity supply, transport connectivity, payment systems, and licensing procedures directly shapes investor decisions. Second, tourism development must prioritize inclusive economic effects. Because the sector is labor-intensive and geographically dispersed, it has the capacity to support livelihoods across regions and skill levels.

60. Hamre, J. J., & Sullivan, G. R. (2002). Toward postconflict reconstruction. *The Washington Quarterly, 25*(4), 85–96.

61. Collier, P., Elliott, V. L., Hegre, H., Hoeffler, A., Reynal-Querol, M., & Sambanis, N. (2003). *Breaking the conflict trap: Civil war and development policy*. World Bank & Oxford University Press.

62. Sharpley, R. (2008). Tourism, tourists and society. *E-Journal of Tourism Research, 6*(1), 1–14.

CONCLUSION

This research examined the extent to which tourism can function as a strategic catalyst for post-war recovery by contributing to socio-economic rebuilding through employment creation, private-sector activity, infrastructure renewal, and the restoration of international confidence. In post-conflict settings, economies typically face damaged productive systems, weakened institutions, and high levels of uncertainty that discourage investment. Within this context, tourism represents a sector capable of relatively rapid reactivation because it relies on existing cultural, natural, and historical assets while generating immediate economic circulation. Yet the Lebanese experience shows that tourism-driven recovery is neither automatic nor durable without stable governance, macroeconomic credibility, and reliable infrastructure.

Lebanon provides a particularly revealing case for analyzing tourism-led rebuilding because it combines strong tourism assets with deep structural vulnerabilities. The country benefits from cultural heritage, geographic diversity, a globally connected diaspora, and a long-standing reputation for hospitality. At the same time, political instability, financial collapse, institutional strain, and infrastructure deterioration continue to constrain long-term development. Recent assessments emphasize the magnitude of reconstruction needs and illustrate that Lebanon is not recovering from a single disruptive event but from overlapping crises that have compounded economic fragility[59]. In such an environment, tourism is both highly sensitive to instability and capable of signaling recovery once conditions begin to stabilize. This dual character makes the sector an important indicator of normalization while also positioning it as a mechanism that can support broader economic reactivation.

A central contribution of this study is the repositioning of tourism from a purely economic sector to a policy instrument embedded within a multidimensional reconstruction framework. Tourism should not be evaluated solely through arrival numbers or revenue generation. Its broader relevance lies in the channels through which it affects recovery. Foreign-exchange inflows can ease

59. World Bank. (2025). *Lebanon: Recovery and reconstruction needs following the conflict—Rapid Damage and Needs Assessment* (press release/report). World Bank.

In synthesis, a strategic reconstruction framework for Lebanon should rest upon interdependent pillars:

° Macroeconomic stabilization through banking-sector restructuring and fiscal reform[53].

° Institutional transparency and governance reform[54].

° Infrastructure modernization and energy-sector rehabilitation[55].

° Human-capital retention and labor-market stabilization[56].

° Diversified economic restructuring beyond rent-based service concentration[57].

° Inclusive social protection to mitigate inequality[58].

° Sustainability integration within long-term planning frameworks.

These pillars are mutually reinforcing. Progress in one dimension strengthens outcomes in others, while neglect of institutional reform risks undermining all sectoral initiatives.

Lebanon stands at a critical juncture. Reconstruction offers not only the challenge of restoring damaged systems but the opportunity to address structural weaknesses embedded in the post-war economic order. If reform is comprehensive, coordinated, and institutionally grounded, recovery could mark the beginning of a more resilient and diversified national trajectory. Without such transformation, reconstruction risks reproducing the vulnerabilities that precipitated the current crisis.

53. International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Staff report for the 2023 Article IV consultation—Informational annex* (IMF Country Report No. 23/237). IMF.

54. Chaaban, J. (2016). *I've got the power: Mapping connections between Lebanon's banking sector and the ruling class* (ERF Working Paper No. 1059). Economic Research Forum.

55. World Bank. (2020). *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA): August 2020 Port of Beirut explosion*. World Bank.

56. International Labour Organization. (2022). *[Lebanon labour market deterioration / emigration and wage decline report]*. ILO.

57. Baumann, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction*. Oxford University Press

58. World Bank. (2023). *Lebanon Economic Monitor* (relevant issue). World Bank.

vulnerability. As Lebanon's economic crisis illustrates, service-driven growth unsupported by fiscal discipline and institutional transparency remains fragile[51].

Sequencing reforms is equally critical. Early stabilization measures—such as exchange-rate unification, electricity-sector reform, and transparent banking restructuring—can generate confidence effects. IMF assessments indicate that credible reform sequencing enhances donor engagement and private-sector reactivation[52].

Decentralization offers another dimension of reform. Municipalities played visible roles in crisis response following the Beirut explosion, demonstrating localized capacity for service delivery. Strengthening municipal governance could improve reconstruction responsiveness, provided accountability frameworks prevent fragmentation or duplication of authority.

Digital transformation can further support institutional reform. Expanding e-governance systems and digital payment platforms may enhance transparency, reduce administrative inefficiencies, and mitigate rent-seeking behavior. While Lebanon's financial crisis weakened traditional banking structures, digital innovation could partially restore transactional stability under appropriate regulation.

Political stabilization ultimately underpins all reconstruction efforts. Lebanon's consociational power-sharing system simultaneously enables negotiated compromise and produces policy deadlock. Sustainable recovery requires political consensus around reform priorities. Without durable political alignment, economic stabilization measures risk remaining incomplete or reversible.

Resilience thinking reframes reconstruction not as restoration of pre-crisis conditions but as structural adaptation. Lebanon's historical pattern of post-conflict rebound followed by renewed fragility underscores the necessity of systemic change. Building resilience entails diversifying revenue streams, strengthening regulatory institutions, and establishing fiscal buffers capable of absorbing future shocks.

51. World Bank. (2023). *Lebanon Economic Monitor* (relevant issue). World Bank.

52. International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Staff report for the 2023 Article IV consultation—Informational annex* (IMF Country Report No. 23/237). IMF.



Reconstruction also presents an opportunity to reconsider Lebanon's development model. The post-1990 economic framework prioritized services, finance, and real estate, while neglecting productive diversification[49]. Transformative recovery would require strengthening industrial production, innovation ecosystems, and export capacity to reduce overreliance on volatile capital inflows. Economic diversification is not merely desirable but essential for structural resilience.

The integration of sustainability further enhances long-term stability. Environmental degradation, coastal overdevelopment, and infrastructure strain have historically accompanied urban expansion. Integrating renewable energy investment and sustainable urban planning into reconstruction efforts could reduce long-term fiscal burdens while improving resilience. ESCWA emphasizes that green infrastructure investments can generate employment while strengthening climate adaptation capacity[50].

Tourism, discussed earlier, can contribute to stabilization but must be embedded within this diversified framework. Overreliance on tourism without macroeconomic reform would replicate past cycles of boom and

49. Makdisi, S. (2004). *The lessons of Lebanon: The economics of war and development*. I.B. Tauris.

50. ESCWA. (2021). *[Report on Lebanon's economic contraction/service disruption and productivity impacts]*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

Social cohesion is particularly salient in Lebanon's fragmented political landscape. Economic collapse has intensified poverty, inequality, and regional disparities. The World Bank estimates that poverty rates have risen dramatically since 2019, reflecting declining real incomes and unemployment expansion. Inclusive recovery policies—targeted social protection programs, regional investment strategies, and equitable service delivery—are essential to prevent further socio-political polarization.

Human-capital preservation must also be prioritized. Lebanon has historically relied on a highly educated workforce, yet the ongoing crisis has accelerated outward migration. The International Labor Organization documents substantial labor-market contraction and rising emigration of skilled professionals. Brain drain undermines long-term productivity and weakens sectors such as healthcare, education, and tourism[47]. Recovery policy must therefore include incentives to retain and attract skilled workers, stabilizing professional opportunities within the domestic economy.

Private-sector mobilization remains indispensable given fiscal constraints. Lebanon's public debt burden and revenue collapse limit state-led reconstruction capacity. Public–private partnerships (PPPs) may offer financing mechanisms for infrastructure rehabilitation, provided regulatory safeguards ensure transparency and equitable risk-sharing. However, Baumann cautions that past reconstruction efforts demonstrated how poorly regulated private participation can reinforce concentration of wealth and political influence[48]. Institutional oversight mechanisms are thus crucial for credible PPP frameworks.

International assistance will inevitably shape Lebanon's recovery trajectory. Multilateral institutions, including the IMF and World Bank, have conditioned financial support on structural reform commitments. However, donor effectiveness depends on domestic absorptive capacity and coordinated governance. Fragmented policymaking risks diluting reform momentum and undermining conditional support frameworks.

47. International Labour Organization. (2022). *[Lebanon labour market deterioration / emigration and wage decline report]*. ILO.

48. Bau*mann*, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction*. Oxford University Press

Rebuilding institutional trust is therefore as essential as rebuilding infrastructure. Public perceptions of corruption and administrative inefficiency have eroded confidence in state capacity. LCPS policy analyses underline that governance reform—including regulatory transparency, independent oversight mechanisms, and administrative digitalization—constitutes a central pillar of economic stabilization[43]. Without institutional reform, external assistance risks reinforcing pre-existing inefficiencies rather than enabling transformation.

Infrastructure modernization represents another critical dimension of recovery. The Beirut Rapid Damage and Needs Assessment documented extensive damage to transport networks, port facilities, housing stock, and public utilities following the August 2020 explosion[44]. However, infrastructure deterioration predates the blast, particularly in the electricity sector, where chronic supply shortages have increased operational costs across the economy. ESCWA reports that infrastructure constraints have significantly reduced productivity and heightened business vulnerability[45]. For a service-oriented economy, reliable connectivity and energy provision are foundational to competitiveness.



Yet reconstruction strategies must avoid prioritizing visible physical rebuilding while neglecting deeper governance reform. Lebanese reconstruction history demonstrates the risks of imbalance. Makdisi highlights how post-war urban redevelopment in Beirut privileged capital-intensive projects while failing to address broader socio-economic disparities. Sustainable recovery depends not only on physical assets but also on rebuilding trust between citizens and state institutions[46].

43. Atallah, S., Mahmalat, M., & Zoughaib, S. (2020, September). *Hiding behind disaster: How international aid risks helping elites, not citizens* (LCPS Policy Brief No. 54). Lebanese Center for Policy Studies.

44. World Bank. (2020). *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA): August 2020 Port of Beirut explosion*. World Bank.

45. ESCWA. (2021). *[Report on Lebanon's economic contraction/service disruption and productivity impacts]*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

46. Makdisi, S. (2004). *The lessons of Lebanon: The economics of war and development*. I.B. Tauris.

IV. TOWARD A STRATEGIC FRAMEWORK FOR POST-WAR RECONSTRUCTION

Post-crisis reconstruction in Lebanon cannot be understood as a linear or purely technical undertaking. Rather, it constitutes a multidimensional transformation involving economic restructuring, institutional reform, governance recalibration, and social renegotiation. Lebanon's present crisis—combining financial collapse, currency depreciation, sovereign default, political paralysis, and infrastructure deterioration—reflects not a single shock but the cumulative erosion of a post-war economic model established in the 1990s[40]. Reconstruction must therefore move beyond short-term stabilization and address the structural distortions embedded within that model.

A strategic recovery framework must begin with macroeconomic stabilization. The World Bank characterizes Lebanon's economic contraction since 2019 as one of the most severe globally in modern history. Hyper-depreciation of the Lebanese pound, depletion of foreign reserves, and the effective collapse of the banking sector have generated a prolonged liquidity crisis. IMF assessments emphasize that without comprehensive banking-sector restructuring, fiscal consolidation, and transparent debt management, sustainable recovery remains unattainable. Macroeconomic predictability is a prerequisite for restoring investor confidence and reactivating productive sectors, including tourism, trade, and industry.

Lebanon's reconstruction challenge is inseparable from institutional credibility. Post-war governance structures have long been marked by elite capture, regulatory fragmentation, and clientelist allocation of public resources (Chaaban, 2016[41]; Baumann 2016[42]) argues that the reconstruction strategy following the civil war entrenched a model of political–economic interdependence in which financial flows and urban redevelopment became intertwined with sectarian power-sharing arrangements. While this framework facilitated periods of growth, it simultaneously institutionalized structural vulnerabilities.

40. Baum*ann*, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction*. Oxford University Press.

41. Chaaban, J. (2016). *I've got the power: Mapping connections between Lebanon's banking sector and the ruling class* (ERF Working Paper No. 1059). Economic Research Forum.

42. Ibid


magnific.com

development imbalances. While sustainability discourse has gained prominence globally, Lebanon's institutional capacity to enforce environmental regulation remains limited[37].



Despite these systemic constraints, Lebanon's tourism sector has repeatedly demonstrated adaptive capacity. Periodic rebounds following episodes of conflict such as after 2006 reflect entrepreneurial resilience within the private sector[38]. Resilience, however, should not be conflated with structural stability. As Baumann argues, Lebanon's reconstruction model has historically generated cyclical recoveries without addressing underlying political-economic distortions.

The central policy implication emerging from this analysis is that tourism can contribute meaningfully to economic stabilization and foreign-exchange generation, but only within a broader framework of institutional reform. IM Fand World Bank assessments consistently emphasize the necessity of fiscal restructuring, banking-sector reform, and governance transparency to restore investor confidence[39]. Without such reforms, tourism risks remaining trapped within recurrent cycles of expansion and contraction.

Ultimately, Lebanon's tourism sector embodies both vulnerability and potential. Its cultural heritage, diaspora networks, and regional accessibility provide structural strengths capable of supporting recovery. Yet translating these assets into sustained growth requires addressing the political and macroeconomic foundations of fragility identified by Lebanese scholars and international institutions alike. Tourism may serve as a bridge toward stabilization—but it cannot substitute for comprehensive national reform.

---

37. Atallah, S., Mahmalat, M., & Zoughaib, S. (2020, September). *Hiding behind disaster: How international aid risks helping elites, not citizens* (LCPS Policy Brief No. 54). Lebanese Center for Policy Studies.

38. Makdisi, S. (2004). *The lessons of Lebanon: The economics of war and development*. I.B. Tauris.

39. International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Staff report for the 2023 Article IV consultation—Informational annex* (IMF Country Report No. 23/237). IMF.

Governance failures compound these macroeconomic constraints. Analyses of Lebanon's political economy highlight entrenched elite capture, weak regulatory enforcement, and fragmented institutional coordination (Chaaban, 2016[32]; Atallah, 2020[33]). Such governance deficits elevate risk premiums and discourage long-term tourism investment. Post-war reconstruction patterns, particularly those associated with urban redevelopment and public–private partnerships, have often privileged politically connected actors, reinforcing structural inequality[34].

Infrastructure deterioration further constrains tourism competitiveness. Reliable electricity supply, transport systems, and water networks are foundational to hospitality operations. The Beirut Rapid Damage and Needs Assessment (World Bank, 2020) documented extensive infrastructure losses following the port explosion, exacerbating already fragile public services. ESCWA similarly reports that economic contraction and service disruption have significantly increased operational costs for small and medium enterprises, including those in tourism[35].

Labor-market dynamics also shape recovery prospects. Tourism is labor-intensive and traditionally provides employment opportunities for youth and women. However, the post-2019 crisis has accelerated outward migration of skilled professionals. The International Labour Organization identifies large-scale emigration and declining real wages as central features of Lebanon's labor-market deterioration. Human-capital depletion threatens service quality and long-term competitiveness within the tourism industry[36].

Environmental sustainability represents an additional structural dimension. Reconstruction and urban expansion have historically placed pressure on coastal zones and natural resources. Integrating sustainability principles into tourism recovery planning is therefore essential to avoid repeating past

32. Chaaban, J. (2016). *I've got the power: Mapping connections between Lebanon's banking sector and the ruling class* (ERF Working Paper No. 1059). Economic Research Forum.

33. Atallah, S., Mahmalat, M., & Zoughaib, S. (2020, September). *Hiding behind disaster: How international aid risks helping elites, not citizens* (LCPS Policy Brief No. 54). Lebanese Center for Policy Studies.

34. Baum*ann*, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction*. Oxford University Press.

35. ESCWA. (2021). *[Report on Lebanon's economic contraction/service disruption and productivity impacts]*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia

36. International Labour Organization. (2022). *[Lebanon labour market deterioration / emigration and wage decline report]*. ILO.





Nevertheless, political tensions and diplomatic ruptures have periodically disrupted these flows, illustrating tourism's sensitivity to geopolitical conditions. The World Bank notes that the normalization of economic crisis and institutional paralysis continues to erode investor confidence and suppress the recovery of external demand.

The financial collapse that began in 2019 fundamentally altered the sector's operating environment. Currency depreciation, banking restrictions, and capital controls produced severe liquidity constraints, reducing both domestic purchasing power and foreign investor engagement. Lebanon's economic contraction has been described by the World Bank (2023) as one of the most severe globally since the mid-nineteenth century. IMF assessments further emphasize that macroeconomic instability, fiscal imbalances, and delayed structural reforms continue to inhibit recovery across productive sectors, including tourism[31].

31. International Monetary Fund. (2023). *Lebanon: Staff report for the 2023 Article IV consultation—Informational annex* (IMF Country Report No. 23/237). IMF.



magnific.com

urban cultural experiences within a limited territorial space. Archaeological sites such as Byblos, Baalbek, and Tyre integrate Lebanon into global heritage circuits, reinforcing its historical depth and symbolic capital. Yet urban reconstruction processes—particularly in Beirut—have revealed tensions between heritage preservation and speculative redevelopment[30]. These tensions illustrate the complex relationship between tourism development and post-war spatial governance.

Diaspora tourism represents another structural pillar of resilience. With millions of Lebanese residing abroad, diaspora flows have historically mitigated downturns during periods of regional instability. Remittance-driven consumption has long supported Lebanon's service economy, including hospitality and retail sectors. However, the sustainability of this model depends on macroeconomic confidence and financial-system credibility—both severely undermined by the post-2019 banking collapse.

Regional demand, particularly from Gulf Cooperation Council (GCC) countries, has traditionally generated high per-capita tourism receipts.

30. Makdisi, S. (1997). Reconstructing Beirut. *Middle East Report*, (203), 6–13.

III. LEBANON'S TOURISM SECTOR: OPPORTUNITIES AND STRUCTURAL CHALLENGES

Lebanon's tourism sector occupies a paradoxical position within the national economy: it represents both a historically significant engine of growth and one of the most structurally vulnerable components of the country's service-based model. Since the end of the civil war in 1990, tourism has been embedded within Lebanon's reconstruction strategy, contributing to foreign-exchange earnings, employment generation, and urban revitalization. However, the post-war reconstruction model—characterized by financialization, real estate expansion, and service-sector concentration—also generated structural fragilities that left tourism highly exposed to political and macroeconomic shocks.

During the post-war recovery period, tourism formed part of a broader strategy aimed at re-establishing Beirut as a regional hub for finance, culture, and leisure. This strategy relied heavily on external capital inflows and diaspora engagement, reinforcing a service-dominated growth pattern[27]. Yet scholars have noted that the reconstruction framework prioritized short-term capital accumulation over productive diversification, contributing to long-term economic imbalances[28]. As a result, tourism expanded within an economy already vulnerable to external volatility.

Prior to the compounded crises that intensified after 2019, tourism contributed a significant share to Lebanon's GDP and employment. According to the World Travel & Tourism Council, travel and tourism accounted for more than 19 percent of GDP (direct and indirect contribution) and supported hundreds of thousands of jobs[29]. These figures underscored tourism's macroeconomic importance but also highlighted the risks of sectoral concentration within a fragile political economy.

Lebanon's diversified tourism offering constitutes one of its enduring comparative advantages. The country's compact geography allows the coexistence of coastal tourism, mountain resorts, religious heritage, and

27. Makdisi, S. (2004). *The lessons of Lebanon: The economics of war and development*. I.B. Tauris.

28. Baum*ann*, H. (2016). *Citizen Hariri: Lebanon's neoliberal reconstruction*. Oxford University Press.

29. World Travel & Tourism Council. (2019). *Travel & tourism economic impact: Lebanon (2019)*. WTTC.



magnific.com

Research on tourism entrepreneurship shows that growth pressures firms to diversify products, adopt new technologies, and improve business processes—all of which contribute to long-term competitiveness. Additionally, subsector analysis suggests that travel services and recreational industries can significantly increase receipts per arrival, highlighting the importance of strategic workforce allocation within the tourism ecosystem[26]. Such findings imply that tourism-led recovery is most effective when accompanied by structural reforms and sectoral planning. Lebanon's tourism trajectory demonstrates both fragility and adaptability. While political instability and economic crises have drastically reduced visitor numbers, the industry continues to be perceived as a cornerstone of recovery. Hotels that once catered to Gulf visitors now face declining occupancy and revenue, illustrating the sector's exposure to geopolitical shocks. Simultaneously, political changes have periodically revived optimism among hospitality operators preparing for renewed demand. The coexistence of vulnerability and resilience reinforces a key scholarly insight: tourism alone cannot stabilize an economy but can accelerate recovery when supported by governance reforms and security improvements.

26. Brida, J. G., Cortes-Jimenez, I., & Pulina, M. (2016). Has the tourism-led growth hypothesis been validated? A literature review. *Current Issues in Tourism, 19*(5), 394–430



Destination image is critical in post-war recovery: security concerns, damaged infrastructure, and negative media coverage can deter visitors for years after a conflict ends[21].

Rebuilding trust requires sustained diplomatic and marketing efforts. More recently, Lebanese authorities have sought to re-attract Gulf tourists as a means of jumpstarting the economy[22]. With tourism previously contributing nearly 20 percent of GDP, policymakers view the sector as a bridge to broader recovery [23].

This aligns with global recovery trends. The Middle East region has exceeded pre-pandemic tourism totals, demonstrating the sector's resilience when governments and businesses coordinate effectively[24]. Tourism's impact is amplified through multiplier effects. Increased arrivals stimulate demand for local goods and services, encouraging entrepreneurship and innovation[25].

21. Sönmez, S. F. (1998). Tourism, terrorism, and political instability. *Annals of Tourism Research, 25*(2), 416–456.

22. World Travel & Tourism Council. (2019). *Travel & tourism economic impact: Lebanon (2019)*. WTTC.

23. Ibid

24. UNWTO. (2023). *[Middle East tourism recovery / exceeded pre-pandemic levels—statement/report]*. World Tourism Organization.

25. Fayissa, B., Nsiah, C., & Tadasse, B. (2008). Impact of tourism on economic growth and development in Africa. *Tourism Economics, 14*(4), 807–818.

Such disruptions underscore tourism's dual nature: it is highly vulnerable to instability but equally capable of rapid rebound when conditions improve[14].

Research focusing specifically on Lebanon highlights cultural and heritage tourism as a viable pathway for economic revival[15]. Despite repeated incidents, the sector has demonstrated resilience and has been proposed as a solution to broader economic decline. Theoretical literature on political economy further supports this perspective, noting that tourism industries often recover gradually alongside broader social, political, and economic transitions in post-war contexts[16]. Importantly, tourism-led recovery is not limited to macroeconomic indicators. It also encourages private-sector engagement and public–private partnerships, both of which are essential in rebuilding fragile economies. The benefits of tourism extend beyond financial metrics. Because tourism is labor-intensive and geographically dispersed, it tends to distribute income across multiple sectors including hospitality, transport, and cultural industries, thereby supporting community livelihoods[17].

Academic literature emphasizes that tourism can reinforce social stability by creating shared economic interests among diverse groups. Employment opportunities reduce economic marginalization, which is frequently linked to post-conflict tensions[18]. Moreover, tourism facilitates cultural exchange and diaspora engagement, strengthening national identity[19]. In Lebanon, the government has historically relied on promotional campaigns and discounted travel initiatives to attract visitors and restore confidence in the destination. These measures highlight tourism's symbolic function: it communicates that a country is safe, open, and capable of hosting international visitors[20].

14. Saha, S., & Yap, G. (2014). The moderation effects of political instability and terrorism on tourism development. *Journal of Travel Research, 53*(4), 509–521.

15. Sharpley, R. (2008). Tourism, tourists and society. *E-Journal of Tourism Research, 6*(1), 1–14.

16. Hall, C. M. (2010). Crisis events in tourism: Subjects of crisis in tourism. *Current Issues in Tourism, 13*(5), 401–417.

17. UNWTO. (2017). *Tourism and the Sustainable Development Goals – Journey to 2030*. World Tourism Organization.

18. Novelli, M., Morgan, N., & Nibigira, C. (2012). Tourism in a post-conflict situation of fragility. *Annals of Tourism Research, 39*(3), 1446–1469.

19. Timothy, D. J., & Boyd, S. W. (2003). *Heritage tourism*. Pearson Education.

20. Causevic, S., & Lynch, P. (2011). Political (in)stability and its influence on tourism development. Tourism Management, 32(2), 343–352

II. TOURISM AS A CATALYST FOR ECONOMIC AND SOCIAL RECOVERY

Tourism has long been conceptualized as a strategic tool of recovery in post-conflict and crisis-affected economies[8]. Beyond its immediate contribution to revenue generation, the sector is associated with employment creation, infrastructure redevelopment, social cohesion, and international image rebuilding[9]. In fragile states such as Lebanon, tourism is frequently positioned as both a symbol and mechanism of national resilience. Empirical research consistently demonstrates that tourism plays a crucial role in economic development. Studies employing cross-sectional time-series data indicate that the tourism sector contributes significantly to economic growth in countries including Lebanon, even amid regional instability and security challenges[10].

More broadly, meta-analytical evidence suggests a strong positive relationship between tourism and employment. Across dozens of studies, tourism has been shown to generate jobs, stimulate consumption, and expand labor-market opportunities, reinforcing its relevance in recovery contexts[11].

In post-war environments, tourism often functions as an early indicator of reconstruction progress. Scholars argue that during redevelopment phases, tourism growth helps "mend the country's war-torn image," signaling normalization to investors and international partners[12]. Lebanon offers a historical illustration of this pattern. Prior to conflict, the country welcomed approximately 1.5 million visitors annually and was internationally recognized as the "Switzerland of the Middle East". However, war halted tourism activity, destroyed infrastructure, and weakened economic output[13].

8. Hall, C. M. (2010). Crisis events in tourism: Subjects of crisis in tourism. *Current Issues in Tourism, 13*(5), 401–417.
9. World Travel & Tourism Council. (2020). Travel & tourism economic impact (2020). WTTC.
10. Tang, C. F., & Abosedra, S. (2014). Small sample evidence on the tourism-led growth hypothesis in Lebanon. *Current Issues in Tourism, 17*(3), 234–246
11. Brida, J. G., Cortes-Jimenez, I., & Pulina, M. (2016). Has the tourism-led growth hypothesis been validated? A literature review. *Current Issues in Tourism, 19*(5), 394–430.
12. Ca*usevic*, S., & Lynch, P. (2011). Political (in)stability and its influence on tourism development. *Tourism Management, 32*(2), 343–352.
13. World Bank. (2020). *Beirut Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA): August 2020 Port of Beirut explosion*. World Bank.


magnific.com



strengthen governance frameworks. Yet failure to implement reforms could entrench structural fragility and prolong dependence on external assistance.

Ultimately, post-war recovery in Lebanon should be understood as both a challenge and a strategic turning point. The combination of large financing needs, labor-market disruption, infrastructure damage, and institutional strain illustrates the complexity of rebuilding a crisis-ridden economy. At the same time, the adoption of evidence-based assessment methodologies and the growing recognition of inclusive recovery strategies suggest pathways toward more resilient reconstruction. Whether Lebanon can translate reconstruction into sustainable development will depend largely on its ability to align financial resources with institutional reform, restore investor confidence, and rebuild the socioeconomic foundations necessary for long-term stability.

downturn," in which war compounds existing structural weaknesses and undermines prospects for growth. Such compounded fragility increases the risk of a protracted recovery trajectory. Employment dynamics illustrate this risk clearly. Regions exposed to regular bombing experienced significantly higher unemployment and economic inactivity levels. Spatial disparities in labor-market recovery often translate into uneven development outcomes, potentially exacerbating regional inequalities and social tensions.

Moreover, reconstruction must address both immediate humanitarian needs and long-term development objectives. While rebuilding housing and infrastructure is essential, recovery strategies must also prioritize productivity, investment attraction, and institutional modernization to prevent cyclical crises.



Another defining characteristic of Lebanon's reconstruction landscape is the strong interdependence between public and private actors. With private financing expected to cover the majority of rebuilding costs, investor confidence becomes a critical determinant of recovery speed. Yet confidence is closely tied to political stability, regulatory transparency, and macroeconomic reform, all of which remain uncertain. The post-war environment also underscores the importance of coordinated responses. The labor-market assessment explicitly calls for "informed, inclusive and coordinated" policy measures to support recovery. Fragmented governance, by contrast, risks duplicating efforts and diluting impact.

Lebanon's reconstruction trajectory therefore cannot be evaluated solely through financial metrics. Social cohesion, institutional legitimacy, and infrastructure reliability are equally critical components of recovery. Academic perspectives increasingly emphasize that post-conflict resilience emerges not simply from rebuilding what was destroyed but from transforming underlying systems to reduce vulnerability. In this respect, Lebanon stands at a pivotal juncture. The scale of damage provides an opportunity to modernize infrastructure, diversify the economy, and

Infrastructure restoration remains particularly urgent. Reliable infrastructure is widely recognized in development literature as a prerequisite for private-sector revival, as it lowers transaction costs and signals institutional stability. The Rapid Damage and Needs Assessment was conducted using the globally recognized Post-Disaster Needs Assessment methodology developed jointly by the European Union, the United Nations, and the World Bank. This methodological framework integrates ground surveys, satellite imagery, and social data to inform recovery planning, reflecting the increasing reliance on evidence-based reconstruction strategies.

Academic research also highlights the importance of heritage restoration within broader rebuilding processes. Cultural infrastructure in Lebanon has suffered from civil war destruction, the Beirut port explosion, and prolonged economic downturns, preventing restoration of many heritage sites and limiting their developmental potential[6]. The degradation of cultural assets carries economic implications but also affects national identity and collective memory. The Lebanese experience therefore illustrates a central paradox of post-war recovery: while reconstruction offers opportunities for structural reform, it also exposes institutional weaknesses that may have contributed to vulnerability in the first place. Political instability and unresolved conflicts, for example, continue to deter investment and complicate long-term planning. Achieving sustainable recovery consequently requires more than financial inflows; it demands governance reforms capable of restoring credibility.

Foreign aid and institutional quality are frequently identified as decisive variables in post-disaster and post-conflict entrepreneurship. Cross-country research demonstrates that while crises typically reduce entrepreneurial activity, foreign aid can offset these effects[7]. This insight is particularly relevant for Lebanon, where reconstruction financing must be matched by institutional capacity to ensure effective allocation.

The cumulative nature of Lebanon's crises further differentiates it from typical post-conflict cases. Rather than recovering from a single shock, the country is navigating what analysts describe as a "multi-pronged economic

6. Abdallah, C. (2022). *[Study on heritage restoration challenges in Lebanon]*

7. Boudreaux, C. J., Jha, P., & Escaleras, M. (2021). Natural disasters, foreign aid, and entrepreneurship. *Journal of Developmental Entrepreneurship, 26*(1).







argument that reconstruction is not solely a technical exercise but also a political and social process requiring inclusive institutional reform.

The labor-market shock must also be considered alongside displacement and livelihood disruption. Conflict has significantly affected business operations and household income, creating "new challenges for recovery" and underscoring the need for coordinated policy responses. In post-war settings, prolonged unemployment often translates into human capital erosion, migration pressures, and increased dependence on humanitarian assistance — all of which can delay economic normalization.



cfr.org/articles/war-intensifies-in-lebanon

Figure 3: Distribution of workers by household income (US dollars), pre- and post-war (%) - Source World Bank, Lebanon Economic Monitor, Fall 2024



giace.org

Lebanon's reconstruction must also be understood within the context of institutional strain. Years after the onset of the financial meltdown, the country continues to face a collapsed banking sector, deteriorating infrastructure, and rising poverty, prompting calls from the International Monetary Fund for deeper structural reforms, including fiscal restructuring and banking-sector rehabilitation. Without such reforms, reconstruction efforts risk reinforcing pre-existing inefficiencies rather than generating sustainable growth. Academic research further illustrates how fragile governance environments reshape everyday security and infrastructure provision. McClearn, Jensen, and Talhouk argue that Lebanon's context is characterized by "multiple simultaneously failing infrastructures," requiring citizens and organizations to engage in what they describe as "security patchworking" to maintain access to electricity, financial resources, and identity systems. These adaptive practices demonstrate resilience but may also create new forms of insecurity, complicating long-term reconstruction planning.

Similarly, sociological analyses emphasize that post-conflict Lebanon remains shaped by sectarian divides, governance failures, and economic collapse, conditions that heighten insecurity for marginalized populations and influence broader recovery trajectories[5]. Such findings reinforce the

5. McClearn, M., Jensen, C. B., & Talhouk, J. (2023). *[Article on "multiple simultaneously failing infrastructures" and "security patchworking" in Lebanon].*

Deposit photo

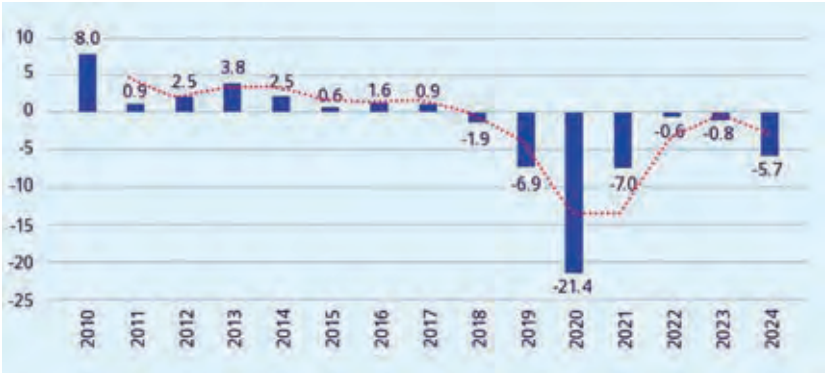


Figure 2: Real GDP growth, Lebanon, 2010–2024 (%); Source World Bank, Lebanon Economic Monitor, Fall 2024.

The geography of destruction further complicates reconstruction planning. Regions such as Nabatiyeh and the South governorates experienced the heaviest impacts, followed by Mount Lebanon. Concentrated regional damage often produces spatial inequalities in recovery, requiring targeted policies rather than uniform national strategies, a principle frequently emphasized in post-war development frameworks. Financing reconstruction presents another structural challenge. Estimates indicate that US $3–5 billion must be publicly financed, particularly for infrastructure systems including energy, transport, water, and municipal services, while US $6–8 billion will likely depend on private investment, especially in housing and productive sectors. This hybrid financing model reflects the broader shift in reconstruction economics toward public-private coordination, yet it also exposes Lebanon to risks associated with weak investor confidence and governance constraints.[4]

Beyond macroeconomic indicators, the labor market reveals the social dimension of post-war disruption. An assessment by the International Labour Organization reports widespread job losses, income reductions, and business closures following the conflict. Nearly 25 percent of workers were unemployed during the fighting, and even after the ceasefire, approximately 14 percent remained affected, with women, youth, migrants, and informal workers disproportionately vulnerable. These findings align with post-conflict labor theories suggesting that employment recovery is essential for preventing long-term socioeconomic fragility.

4. Addison, T., & Murshed, S. M. (2001). *From conflict to reconstruction: Reviving the social contract* (UNU-WIDER Discussion Paper No. 2001/48). United Nations University—World Institute for Development Economics Research.

I. POST-WAR RECOVERY AND RECONSTRUCTION IN LEBANON

Post-war recovery is widely conceptualized in development literature as a multidimensional process requiring simultaneous progress in economic stabilization, infrastructure rebuilding, institutional reform, and social reintegration[2]. Lebanon represents a particularly complex case within post-conflict studies, as recovery has unfolded against the backdrop of overlapping crises, including prolonged political instability, financial collapse, large-scale displacement, and recurrent armed conflicts. These repeated shocks have significantly constrained the country's reconstruction capacity while deepening structural vulnerabilities across key sectors.

Recent evaluations illustrate the intensity of Lebanon's reconstruction challenge. According to the World Bank, recovery and reconstruction needs following the latest conflict are estimated at approximately US $11 billion, based on a Rapid Damage and Needs Assessment covering ten major sectors. The total economic cost of the conflict reached about US $14 billion, including US $6.8 billion in physical damage and US $7.2 billion in economic losses stemming from reduced productivity and forgone revenues. Such figures highlight the structural depth of the crisis and illustrate the scale at which reconstruction must operate.

From a macroeconomic perspective, the conflict reversed already fragile growth trajectories. Lebanon's real GDP contracted by 7.1 percent in 2024, compared with a projected growth of 0.9 percent in the absence of war, while the cumulative GDP decline since 2019 approached 40 percent[3]. These trends reflect a classic post-conflict economic pattern in which destruction of productive assets combines with investor uncertainty to suppress economic activity. The housing sector alone incurred damages estimated at US $4.6 billion, while commerce, industry, and tourism collectively recorded losses exceeding US $3.4 billion.

2.Hamre, J. J., & Sullivan, G. R. (2002). Toward postconflict reconstruction. *The Washington Quarterly, 25*(4), 85–96.

3. World Bank. (2025). *Lebanon: Recovery and reconstruction needs following the conflict—Rapid Damage and Needs Assessment* (press release/report). World Bank.


magnific.com

By situating Lebanon within the broader debate on tourism-led recovery, this article aims to provide insights that extend beyond a single national context. Understanding how tourism interacts with post-conflict reconstruction can help policymakers design more integrated recovery strategies while contributing to academic discussions on resilience, development, and economic transformation in fragile states.

This article aims to examine the extent to which tourism can function as a strategic catalyst for post-war recovery, with a specific focus on Lebanon. Post-conflict environments require multidimensional rebuilding processes that go beyond physical reconstruction and include economic revitalization, social stabilization, and the restoration of international confidence. Within this context, tourism is increasingly perceived as a sector capable of accelerating recovery due to its capacity to generate foreign exchange, stimulate employment, attract investment, and place nations within the global economy.

Lebanon presents a particularly persuasive example: despite repetitive political instability, economic crises, and periods of armed conflict, the country has historically maintained a strong tourism identity grounded in cultural heritage, geographic appeal, and extensive diaspora connections. This resilience raises an important analytical question: can tourism serve not merely as an economic activity but as a structural mechanism supporting national reconstruction?

This article pursues three primary objectives. First, it seeks to evaluate the correlation between tourism development and key indicators of post-war recovery, including economic growth, employment generation, and investor confidence. Second, it analyzes tourism's role in supporting social normalization and reshaping Lebanon's international image following episodes of instability. Third, it identifies the structural constraints (i.e. political, institutional, and economic) that may limit tourism's long-term contribution to sustainable recovery.

By positioning tourism within the broader framework of post-conflict reconstruction, this study aims to contribute to the growing body of literature that views tourism not only as a driver of growth but also as a strategic policy tool capable of enhancing resilience in vulnerable environments. Ultimately, the article argues that while tourism holds significant transformative potential, its effectiveness depends largely on governance capacity, strategic planning, and the ability to mitigate structural vulnerabilities.

disruptions, Lebanon has repeatedly demonstrated an ability to revive its tourism sector, suggesting a degree of structural adaptability. However, this recovery has often been uneven and vulnerable to external shocks, raising important questions about the sustainability of tourism-led rebuilding.

Deposit photo



Figure 1: Timeline of key historical events in Lebanon – from Power-sharing for Peace

The Lebanese case is particularly relevant given the country's combination of strengths and fragilities. On one hand, Lebanon benefits from a rich cultural heritage, diverse landscapes, and strong transnational ties through its diaspora. On the other hand, persistent political instability, financial crises, and infrastructural constraints continue to challenge long-term development. This duality makes Lebanon an ideal setting for assessing whether tourism can genuinely support national reconstruction or whether its contributions remain largely cyclical and temporary.

Against this backdrop, this article examines the role of tourism within the broader framework of post-war recovery. It moves beyond purely descriptive narratives by assessing tourism's tangible economic contributions as well as its wider social and symbolic effects. Special emphasis is placed on tourism's potential to strengthen economic resilience, support social stabilization, and improve international perception.

The central argument advanced in this study is that tourism can play a significant role in post-war rebuilding, but it should not be viewed as a standalone solution. Its success depends on supportive governance structures, strategic investment, and policies that promote diversification and resilience. Without these conditions, reliance on tourism may expose fragile economies to renewed volatility.

TOURISM AS A DRIVER OF POST-WAR RECOVERY: Evaluating Socio-Economic Reconstruction in Lebanon

Dr. Mohamed Kayal

INTRODUCTION

Nations emerging from conflict and war usually face a long and complex path toward recovery, a path that demands coordinated action across economic, social, and institutional dimensions. In vulnerable and fragile contexts, where political uncertainty and economic instability persist, rebuilding sustainable development becomes especially challenging. Recovery goes far beyond reconstructing damaged infrastructure; it also involves restoring public confidence, attracting investment, creating employment opportunities, and repositioning the country within the international community.

In recent decades, tourism has gained increasing attention as a potential engine for recovery in a post-conflict framework. Unlike many capital-intensive industries, mobilizing existing cultural, natural, and historical assets while producing relatively rapid economic returns[1]. The sector can stimulate entrepreneurial activity, create employment opportunities across multiple skill levels and support small and medium-sized enterprises. Moreover, tourism contributes to destination rebranding by signaling stability and openness, helping nations rebuild their international reputation.

Lebanon offers a distinctive context in which to explore these dynamics. Historically recognized as a major cultural and commercial hub in the regional context, the country has experienced cycles of conflict and recovery that have profoundly shaped its economic trajectory. Despite these

1. Reddy, M. V., Boyd, S. W., & Nica, M. (2020). Towards a post-conflict tourism recovery framework. *Annals of Tourism Research*, *84*, 102940. https://doi.org/10.1016/j.annals.2020.102940

magnific.com

11- Modern War Institute at West Point. *"From Culture to System."* 2025.

12- Munich Security Conference. *Under Destruction: Munich Security Report 2026*. Munich: MSC, February 2026.

13- Stares, Paul. *Preventive Priorities Survey 2026*. New York: CFR, December 2025.

14- Stares, Paul, and David Sacks. *"The Next Taiwan Crisis." in Council Special Report*. New York: CFR, December 2025.

15- Weller, Patrick. *Chatham House Expert Comment*. London: March 2026.

D- Government and official documents

1- CBO. *Projected Costs of U.S. Nuclear Forces*, 2025 to 2034. April 2025.

2- China Ministry of Commerce. *Announcement No. 61*. October 9, 2025.

3- European Council. *ReArm Europe/Readiness 2030 Plan*. March 2025.

4- European Defence Agency. *Defence Data 2024–2025*.

5- House of Commons Library. *Research Briefing CBP-10521*. 2026.

6- NATO. *Hague Summit Declaration*. June 25, 2025.

7- NSF. *Science and Engineering Indicators 2025*.

8- U.S. Geological Survey. *Mineral Commodity Summaries 2025*. Reston: USGS, 2025.

E- International organization reports and data

1- IEA. *Electricity 2025*. Paris: IEA, 2025.

2- IEA. *Global Critical Minerals Outlook 2025*. Paris: IEA, 2025.

3- IEA. *Global EV Outlook 2024*. Paris: IEA, 2024.

4- IEA. *Global EV Outlook 2025*. Paris: IEA, 2025.

5- IEA. *Renewables 2025*. Paris: IEA, 2025.

6- IEA. *World Energy Investment 2025*. Paris: IEA, 2025.

7- World Economic Forum. *Global Cooperation Barometer 2025*.

8- World Economic Forum. *Global Risks Report 2026.* Geneva: WEF, January 2026.

F- Industry and data sources

1- American Chemical Society. *National Historic Chemical Landmarks: U.S. Synthetic Rubber Program.*

2- BloombergNEF. *Solar Module Manufacturing Capacity Outlook 2025.*

3- Centre for Research on Energy and Clean Air. *Data via Carbon Brief.* January 2026.

6- Charap, Samuel, and Hiski Haukkala. *"Europe's Next War." in Foreign Affairs* 105, no. 2 (March/April 2026).

7- David, Paul. *"Clio and the Economics of QWERTY." in American Economic Review* 75, no. 2 (May 1985): 332–337.

8- David, Paul. *"The Dynamo and the Computer." in American Economic Review* 80, no. 2 (May 1990): 355–361.

9- Goddard, Stacie, and Abraham Newman. *"Further Back to the Future." in International Organization* (2025).

10- Hayek, Friedrich. *"The Use of Knowledge in Society." in American Economic Review* 35, no. 4 (September 1945): 519–530.

11- Karlin Lissner, Mara, and John Warden. *"Ukraine and the New Way of War." in Foreign Affairs* 105, no. 2 (March/April 2026).

12- Kotkin Stephen, and Orville Schell, *"Best Of: What Drives Putin and Xi," in The Foreign Affairs Interview*, hosted by Dan Kurtz-Phelan (podcast), Council on Foreign Relations, November 4, 2025, rebroadcast of interview taped June 16, 2023.

13- Menon, Shivshankar. *"A New World Order? Careful What You Wish For." in Texas National Security Review* 9, no. 1 (Winter 2026).

14- Stubb, Alexander. *"The West's Last Chance." in Foreign Affairs* 105, no. 1 (January/February 2026).

C- Think tank and research institute reports

1- Blackwill, Robert. *America Revived*. Independent Task Force Report. New York: CFR, January 2026.

2- Blackwill, Robert, and Richard Fontaine. Lost Ally. *Council Special Report*. New York: CFR, 2024.

3- Council on Foreign Relations. *U.S. Economic Security in a New Era of Geoeconomics*. Independent Task Force Report. New York: CFR, November 2025.

4- Crebo-Rediker, Heidi, and Ammad Khan. *Leapfrogging China's Critical Minerals Dominance*. Council Special Report. New York: CFR, 2026.

5- CSIS. *"China's New Rare Earth and Magnet Restrictions." in Washington: CSIS*, 2025.

6- Horowitz, Michael, and Adam Segal. *"How 2026 Could Decide the Future of AI." in CFR*. January 2026.

7- Horowitz, Michael C., and Erin D. Dumbacher. *"Autonomous Ukraine: We Are in a New Era of Warfare." in Why It Matters (podcast)*, Council on Foreign Relations, February 23, 2026.

8- IISS. *The Military Balance 2026*. London: 2026.

9- Kiel Institute for the World Economy. *Ukraine Support Tracker*. February 2026.

10- Mazarr, Michael. *"A New Age of Nations: Power and Advantage in the AI Era." in RAND Perspectives*. Santa Monica: RAND, January 2026.

24- Little, Richard. *The Balance of Power in International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

25- Lundvall, Bengt-Åke, ed. *National Systems of Innovation*. London: Pinter, 1992.

26- Mazzucato, Mariana. *The Entrepreneurial State*. London: Anthem Press, 2013.

27- Mazzucato, Mariana. *Mission Economy*. London: Allen Lane, 2021.

28- Miller, Chris. *Chip War*. New York: Scribner, 2022.

29- Mitchell, A. Wess. *Great Power Diplomacy*. Princeton: Princeton University Press, 2025.

30- Morgenthau, Hans. *Politics Among Nations*. New York: Knopf, 1948.

31- Nelson, Richard, ed. *National Innovation Systems*. New York: Oxford University Press, 1993.

32- Olson, Parmy. *Supremacy*. New York: St. Martin's Press, 2024.

33- Perez, Carlota. *Technological Revolutions and Financial Capital*. Cheltenham: Edward Elgar, 2002.

34- Perlroth, Nicole. *This Is How They Tell Me the World Ends*. New York: Bloomsbury, 2021.

35- Piketty, Thomas. *Capital in the Twenty-First Century*. Translated by Arthur Goldhammer. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014.

36- Schumpeter, Joseph. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. New York: Harper & Brothers, 1942.

37- Suleyman, Mustafa, and Michael Bhaskar. *The Coming Wave*. New York: Crown, 2023.

38- Thompson, Helen. *Disorder: Hard Times in the 21st Century*. Oxford: Oxford University Press, 2022.

B- Peer-reviewed journal articles

1- Arthur, W. Brian. *"Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock-In by Historical Events." in Economic Journal* 99, no. 394 (March 1989): 116–131.

2- Beckley, Michael. *"The Power of Nations." in International Security* 43, no. 2 (Fall 2018): 7–44.

3- Beckley, Michael. *"The Stagnant Order." in Foreign Affairs* 104, no. 6 (November/December 2025).

4- Blinken, Antony. *"America's Strategy of Renewal." in Foreign Affairs* 103, no. 6 (November/December 2024).

5- *"BRICS Expansion: Adaptive Response or Proactive Restructuring of Global Governance?" in South African Journal of International Affairs* 32, no. 2 (2025).

BIBLIOGRAPHY

A- Books

1- Acemoglu, Daron, and Simon Johnson. *Power and Progress*. New York: PublicAffairs, 2023.

2- Aghion, Philippe, Céline Antonin, and Simon Bunel. *The Power of Creative Destruction*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2021.

3- Baxter, James Phinney, III. *Scientists Against Time*. 1946.

4- Bradford, Anu. *Digital Empires*. New York: Oxford University Press, 2023.

5- Buzan, Barry, and George Lawson. *The Global Transformation*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

6- Buzan, Barry, and Richard Little. *International Systems in World History*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

7- Carlsson-Szlezak, Philipp, and Paul Swartz. *Shocks, Crises, and False Alarms*. Boston: Harvard Business Review Press, 2024.

8- Conway, Ed. *Material World*. London: WH Allen, 2023.

9- Economy, Elizabeth. *The World According to China*. Cambridge: Polity Press, 2022.

10- Farrell, Henry, and Abraham Newman. *Underground Empire*. New York: Henry Holt, 2023.

11- Fishman, Edward. *Chokepoints*. New York: Penguin Press, 2025.

12- Freeman, Christopher. *Technology Policy and Economic Performance*. London: Pinter, 1987.

13- Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1981.

14- Haass, Richard. *The World: A Brief Introduction*. New York: Penguin Press, 2020.

15- Hayek, Friedrich. *The Fatal Conceit*. Chicago: University of Chicago Press, 1988.

16- Hobby, Gladys L. *Penicillin: Meeting the Challenge*. 1985.

17- Ikenberry, G. John. *After Victory*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

18- Jones, R.V. *Most Secret War*. 1978.

19- Keohane, Robert. *After Hegemony*. Princeton: Princeton University Press, 1984.

20- Kissinger, Henry. *A World Restored*. Boston: Houghton Mifflin, 1957.

21- Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon & Schuster, 1994.

22- Kissinger, Henry. *World Order*. New York: Penguin Press, 2014.

23- Lax, Eric. *The Mold in Dr. Florey's Coat*. 2005.

case inflicted damage but did not stop war.[54] Coercive capacity can disrupt, delay, and degrade, but it does not produce legitimacy, trust, or durable institutional order.

The most dangerous flashpoint in the world today, the Taiwan Strait, illustrates the thesis with uncomfortable clarity. TSMC's fabrication capabilities are a foundational element of the sixth wave's material infrastructure, and its loss would alter the technological balance more profoundly than any military engagement short of nuclear war. The alliances being constructed to deter this contingency are fundamentally alliances of conversion capacity: interoperability, burden-sharing, and institutional trust rather than any single state's military preponderance.

The nation that shapes the governance of artificial intelligence, biotechnology, clean energy, and the digital infrastructure upon which all depend need not possess the most advanced models or the largest industrial base. It must combine deployable capacity with governance others judge reliable enough to adopt. Trust in this sense is institutional, not sentimental: it consists of independent validation, credible commitment, and routines that make standards adoptable across borders. As Mitchell's historical survey demonstrates, order is the ultimate by-product of national mission, and the most disastrous breakdowns occurred when a leading state discarded time-proven missions in favor of the naked power principle. In September 1940, a black metal deed box crossed the Atlantic because one nation understood that it could no longer convert its own inventions alone, and another understood that conversion, not invention, was the coin of the realm. The statesmen who received that box did not merely build weapons; they built the institutions that converted victory into seven decades of order. Whether the present generation possesses the same institutional imagination is the question on which the coming era turns.

The status quo never survives. But the character of what replaces it, whether a negotiated order resting on institutional legitimacy or a raw contest of coercive power, is determined in narrow windows when the old architecture is crumbling and the new one has not yet hardened. The world is in such a window now. The states that build conversion systems capable of translating technological potential into shared governance will shape what comes next. Those that mistake disruption for strategy, or coercion for leadership, will find that they have designed far less than they imagined.

54. Fishman, *Chokepoints*, Conclusion. Stares and Sacks, *"The Next Taiwan Crisis,"* in Council Special Report (New York: CFR, December 2025). Morgenthau, chaps. 1, 9; Buzan and Little, chaps. 17-18; Buzan and Lawson (2015).

CONCLUSION

The architecture of what comes next

Kissinger's deepest insight was that legitimacy in international affairs requires that major powers feel their core interests are acknowledged within the system.[52] Competition with Beijing is unavoidable and, in some domains, essential. But competition must be embedded in a framework that acknowledges China's legitimate interests, which include a voice commensurate with its economic weight in international institutions, security arrangements that do not encircle it, and participation in the governance of technologies on which its economy depends. The outer boundary of those interests is equally important to specify: they do not include the right to coerce Taiwan, to impose exclusive spheres of influence by force, to rewrite maritime law unilaterally, or to export governance models through debt leverage. The distinction between legitimate interest and coercive revisionism is not academic; it is the line on which any durable settlement must be drawn. Mitchell calls this conciliation to constrain: the diplomat's task of accommodating a rising power's reasonable claims precisely so that its unreasonable ones can be resisted with broader legitimacy.

The argument reduces to a trilemma that policymakers cannot escape but must manage: efficiency, standards exportability, and resilience cannot all be maximized simultaneously. The statesman's task is not to resolve the trilemma but to choose which trade-off the moment demands, and to choose wisely enough that the system retains the capacity to choose differently when circumstances change. Thompson's concept of democratic time sharpens the stakes: democracies are not static forms but temporal systems that age and grow unstable as social balances erode; the postwar "democratic tax state" has been hollowed by globalization, tax arbitrage, and monetary transformation.[53] The race is not only against external rivals but against internal decay.

Aghion's research on creative destruction reinforces the point: without robust safety nets and visible pathways for displaced workers to share in the gains of disruption, the political constituencies required to sustain conversion investments will erode. Conversion capacity is not only a technological or institutional problem; it is a social contract problem. Fishman's deepest caution applies: the Iran case achieved leverage but not a lasting settlement; the Russia

52. Kissinger, *A World Restored* (1957); *World Order* (2014), 365-371. Mitchell, *Great Power Diplomacy* (2025), chap. 9.

53. Thompson, *Disorder*, chaps. on democratic time and reform.



comprehensive alliance commitments. No individual state possesses all the capabilities the conversion system requires. The green economy illustrates conversion momentum that persists despite political headwinds: now a five-trillion-dollar sector, its growth continues because deployment reduces costs, lower costs accelerate adoption, and the resulting infrastructure creates constituencies that resist reversal.

If the argument holds, several developments should become visible within three to five years: sustained reductions in single-country mineral processing concentration; AI governance templates exported via trade agreements; defense commitments translating into procurement throughput; and conversion capacity built through specialized coalitions. If standards fragment and minilateral coalitions prove unable to aggregate capability, the thesis becomes a warning. A world without functioning conversion systems defaults to raw power balancing, the competitive multipolarity that classical realists warned produces the most dangerous international environments.

conversion advantage becomes tomorrow's liability.[50] The U.S. military-industrial complex, optimized for exquisite platforms with multi-year procurement cycles, proved poorly suited for Ukraine's drone-swarm paradigm. What might be called adaptive conversion capacity, the ability to redirect institutional ecosystems toward new trajectories, distinguishes serial order-shapers from one-cycle powers.



Any realistic assessment must grapple with the direction of American foreign policy. The current administration has introduced long-overdue pressure on European allies to assume greater defense responsibility, alongside the treatment of alliances as purely transactional arrangements that has eroded trust. Nearly all NATO allies now spend two percent of GDP on defense, and the 2025 Hague Summit Declaration set a combined five percent commitment by 2035.[51] Withdrawal from more than sixty international bodies has created vacuums that China has been adept at filling. Hayek's insight about dispersed knowledge applies with unusual force here: the value of rules-based systems is that they aggregate information and adjust to unforeseen circumstances in ways that top-down direction cannot. The paradox of American power is that it is most effective when exercised through institutions that constrain it, because those constraints are what make American leadership acceptable to the states whose cooperation it requires. Poland now spends nearly five percent of GDP on defense; Germany has exempted defense spending from its debt brake. These are structural investments in conversion capacity, the pattern Keohane's theory of cooperation after hegemony predicted would become necessary.

Technology-focused minilateral alliances are proliferating: the FORGE initiative for critical minerals, the Pax Silica initiative for secure AI supply chains, organized around specific conversion challenges rather than

50. Paul David, *"Clio and the Economics of QWERTY,"* in American Economic Review 75, no. 2 (May 1985): 332-337. W. Brian Arthur, *"Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock-In by Historical Events,"* in Economic Journal 99, no. 394 (March 1989): 116-131.

51. *NATO Hague Summit Declaration*, June 25, 2025: allies committed to invest 5 percent of GDP annually on combined defense and security spending by 2035, comprising 3.5 percent for core defense plus up to 1.5 percent for critical infrastructure, civil resilience, and innovation. Robert Blackwill, *America Revived*, Independent Task Force Report (New York: CFR, January 2026).

VIII. THE POLYCENTRIC CONTEST

If the thesis is correct, the conventional framing of the transition as a binary U.S.-China contest is incomplete. Innovation ecosystems take radically different forms: Silicon Valley's frontier disruption, component development in small advanced economies, Taiwan and South Korea's advanced manufacturing, Nordic social innovation.[47] Systemic equilibrium has never been maintained by any single mechanism. The contemporary global system is closed, the first in history unable to expand into new territory, and the polycentric contest is therefore a competition for institutional intensification rather than territorial expansion.

The most consequential conversion competition now underway is the three-way divergence in artificial intelligence governance. The United States has pursued federal preemption of state-level regulation. The EU's AI Act represents the world's most comprehensive binding framework. China has implemented mandatory generative AI regulations and binding labeling measures.[48] These technologies are not merely dual-use; Suleyman is right that they are better understood as omni-use, general-purpose utilities recombined across nearly all sectors of economy, security, and society. The three approaches map onto the trilemma that runs through this entire argument: American deregulation optimizes for efficiency at the cost of governance coherence; European regulation optimizes for standards exportability at the cost of deployment speed; Chinese state direction optimizes for industrial resilience at the cost of legitimacy beyond its sphere. No system can maximize all three simultaneously. Acemoglu and Johnson offer a refinement that may prove decisive: the most durable technological orders design for what they call machine usefulness, complementing human capability rather than merely replacing it.[49]

Conversion capacity is not merely the ability to deploy current technologies at scale; it is the institutional flexibility to shift deployment infrastructure across paradigm changes. The lock-in literature documents how yesterday's

47. Richard Little, *The Balance of Power in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007). Buzan and Little, *International Systems in World History*, chap. 18.

48. *U.S. Executive Orders on AI*, January-December 2025. EU AI Act: Regulation (EU) 2024/1689. *China: Interim Administrative Measures for Generative AI Services* (August 2023); *AI Labeling Provisions* (September 2025). WEF, *Global Cooperation Barometer 2025*.

49. Acemoglu and Johnson, *Power and Progress*, chaps. 10-12.



magnets, essential for fighter jets, missile guidance, and drone motors, come from China. Europe's rearmament attempts to escape American dependency by building weapons that require Chinese materials: a three-way dependency loop.[44] Twenty-seven separate procurement systems drive up costs and produce incompatible platforms, while nuclear modernization costs of $946 billion over 2025 to 2034 force brutal prioritization.

The Middle East illustrates the consequences of conversion failure.[45] The emergence of the Global South as a genuine third force compounds the picture. India, the world's most populous democracy, declined to sanction Russia and has demonstrated a foreign policy that is multi-vectoral in the fullest sense. As Menon has argued, the world is between orders, which is the historical norm. China invested an estimated $679 billion in Belt and Road infrastructure from 2013 to 2021, embedding standards and creating dependencies. Piketty's analysis bears on this directly: foreign capital can increase output in poorer countries without guaranteeing convergence in income when the investing power retains ownership and keeps receiving returns.[46] The states of the Global South will not participate in conversion coalitions that replicate the distributional failures of the existing order.

---

44. IISS, *The Military Balance 2026* (London: 2026). European Defence Agency, Defence Data 2024-2025. European Council, *ReArm Europe/Readiness 2030 Plan* (March 2025). CBO, *Projected Costs of U.S. Nuclear Forces, 2025 to 2034* (April 2025): $946 billion over the decade. Alexander Stubb, *"The West's Last Chance,"* in Foreign Affairs 105, no. 1 (January/February 2026).

45. Richard Haass, *The World: A Brief Introduction* (New York: Penguin Press, 2020), 130. Shivshankar Menon, *"A New World Order? Careful What You Wish For,"* in Texas National Security Review 9, no. 1 (Winter 2026). GAO-24-106866 (2024): $679 billion in BRI infrastructure, 2013-2021.

46. Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, chap. 5.

VII. CHALLENGERS AND SWING STATES

The China-Russia partnership, described by Blackwill and Fontaine as the greatest threat to vital U.S. national interests in sixty years, appears to contradict the argument about systemic limits on directed coalitions.[41] The partnership is real and substantial: dozens of joint military exercises, repeated use of the UN Security Council veto, bilateral trade reaching $240 billion in 2023. But the distinction that matters is between coalitions that can obstruct and coalitions that can convert. Russia's strategic objective is restoration of its sphere of influence in Europe; China's is displacement of American primacy in the Indo-Pacific. These objectives are compatible only in opposition; they share a target but not a destination. Ukraine has been a strategic defeat for Russia, but for China it has also been a strategic defeat, alienating Europe and Japan, the very relationships Beijing needs for long-term positioning. Thompson adds a further dimension: China's rise occurred inside a dollar system it does not control, and that mismatch produces recurrent instability. Industrial conversion does not automatically produce monetary autonomy.[42]

The revisionist coalition's institutional limits extend to financial architecture. The July 2025 BRICS Summit in Rio de Janeiro produced no concrete progress toward a shared currency; the final declaration contained no mention of de-dollarization. The New Development Bank ceased doing business with Russia in 2022 because no other member wished to lose dollar funding access, proving the institution depends on the very system it was created to challenge.[43] This illustrates the distinction between obstruction capacity and conversion capacity: the ability to resist rules is not the ability to build alternative rules that others voluntarily adopt.

European rearmament represents a conversion attempt of historic scale. European defense budgets rose approximately $100 billion year-on-year to nearly $563 billion, and the ReArm Europe plan paves the way for up to 800 billion euros by 2030. Yet ninety-eight percent of Europe's rare earth

41. Robert Blackwill and Richard Fontaine, Lost Ally, Council Special Report (New York: CFR, 2024). Bilateral trade per Chinese customs data: $240 billion (2023), $245 billion (2024). Stephen Kotkin and Orville Schell, *op. cit*.

42. Thompson, *Disorder*, chap. "Made in China, Need Dollars."

43. BRICS Summit, Rio de Janeiro, July 2025. *"BRICS Expansion: Adaptive Response or Proactive Restructuring of Global Governance?,"* in South African Journal of International Affairs 32, no. 2 (2025). On NDB: Reuters, April 2022.


magnific.com

remains deeply uncertain. The operation bypassed the institutional frameworks that historically confer legitimacy on the use of force.[38] Military power deployed without the institutional architecture to convert it into legitimate governance does not build order; it accelerates entropy.

Charap and Haukkala have argued that a ceasefire in Ukraine could mark the start of an even more dangerous era, with NATO and Russia locked in volatile confrontation without institutional mechanisms to prevent miscalculation.[39] The growing role of private technology companies as strategic infrastructure providers deepens the problem. When Russia invaded Ukraine, battlefield communications came to depend on SpaceX's Starlink network. Elon Musk ordered the shutdown of Starlink service during Ukrainian operations, citing the risk of nuclear escalation. When Iran imposed a near-total internet blackout in January 2026, approximately 50,000 smuggled Starlink terminals became the primary connectivity lifeline; yet the same capability was withheld from Ukrainian offensive operations. A single individual, accountable to no electorate, exercised what amounts to a sovereign prerogative over military operations in an active theater of war.[40]

The Munich Security Report 2026 describes the emergence of a neo-royalist order in which private interests increasingly shape policies once reserved for sovereign states. Fishman's broader logic is instructive: once private actors operate the essential rails of finance, shipping, telecom, or technology, states must either co-opt them, regulate them, or find themselves constrained by them. The contrast with post-1945 Europe, where the United States deployed conversion capacity at scale through the Marshall Plan, NATO, and Bretton Woods, creating an institutional architecture that gave participants genuine stakes, makes the deficit visible. The next order will require governance frameworks that accommodate the co-constitution of order by public and private power, a challenge for which the twentieth-century toolkit offers no adequate precedent.

---

38. Patrick Weller, *Chatham House Expert Comment* (London: March 2026). House of Commons Library, *Research Briefing CBP-10521* (2026).

39. Samuel Charap and Hiski Haukkala, *"Europe's Next War,"* in Foreign Affairs 105, no. 2 (March/April 2026).

40. *Reuters investigations on Starlink*, July 2025 and February 2026. *On Starlink in Iran: CNN*, January 13, 2026. Stacie Goddard and Abraham Newman, *"Further Back to the Future,"* in International Organization (2025). Anu Bradford, *Digital Empires* (New York: Oxford University Press, 2023). Munich Security Report 2026.



Dmytro Smolienko/Ukrinform/NurPhoto

in its rawest form: commercial technology translated into battlefield capability faster than legacy defense industrial bases could adapt. But as West Point's Modern War Institute has cautioned, a culture of innovation alone is insufficient; Ukraine must graduate from improvisation to system. The cyber domain reveals a different and darker dimension of conversion: its internal contradiction. As Perlroth has documented, the zero-day exploit market turned governments into buyers rather than regulators of strategic capability.[37] States converted hidden software vulnerabilities into intelligence and coercive advantage, but only by refusing to convert that same knowledge into public safety through disclosure and patching. When NSA-stockpiled tools leaked and were repurposed in WannaCry and NotPetya, the lesson was stark: conversion capacity can be self-defeating when a system optimizes for offensive leverage at the expense of the resilience on which its own order depends.

The strikes on Iran in late February and early March 2026 offer a different and sobering illustration. The U.S.-Israel coalition demonstrated overwhelming technological-military superiority at devastating scale, yet the capacity to convert kinetic destruction into stable political outcomes

37. Nicole Perlroth, *This Is How They Tell Me the World Ends* (New York: Bloomsbury, 2021), chaps. 3, 20-23.



Hlib Husev, "Ukrainian bomber 'Horynych' destroys strategic targets deep inside Russia," Babel, 20 October 2025.

VI. WAR, TECHNOLOGY, AND PRIVATE POWER

The war in Ukraine is more than a regional conflict. It is a stress test for conversion capacity under fire: for the defense industrial base, for alliance coordination, and for the credibility of the norms underpinning international order. The first lesson is one that post-Cold War planning had wished away: nuclear weapons remain decisive instruments of political coercion. The second concerns attrition: protracted conventional warfare consuming munitions at rates not seen since 1945 remains possible when both sides have sufficient motivation and external support. Third, the battlefield has become a laboratory of adaptation and counter-adaptation in which tactical innovations can become obsolete within weeks.

Ukrainian drone production reached four to four-and-a-half million units in 2025, with a target of seven million for 2026.[36] Drone-related casualties now account for the majority of front-line losses, with first-person-view one-way attack systems costing as little as ten thousand dollars against a conventional cruise missile's two million. The fiber-optic FPV drone, immune to electronic warfare jamming, reached mass fielding by summer 2025. This is conversion

36. Mara Karlin Lissner and John Warden, *"Ukraine and the New Way of War,"* in Foreign Affairs 105, no. 2 (March/April 2026). Modern War Institute at West Point, *"From Culture to System"* (2025). Michael C. Horowitz, and Erin D. Dumbacher. *"Autonomous Ukraine: We Are in a New Era of Warfare."* in Why It Matters (podcast), Council on Foreign Relations, February 23, 2026.

the regime. He did not anticipate a hegemon actively trying to dismantle the regime it built. The shift in burden-sharing on Ukraine offers a revealing empirical test: European allies have provided approximately 165 billion euros in Ukraine aid through mid-2025, while total U.S. appropriations reached an estimated 115 billion euros ($126 to 134 billion).[32]

The physical infrastructure required for the AI revolution compounds the paradox. Frontier AI increasingly depends on hyperscale compute controlled by a handful of firms; OpenAI's dependence on Microsoft's infrastructure and Anthropic's dependence on Google and Amazon cloud credits demonstrate that compute has become a chokepoint.[33] Major cloud providers are projected to spend between $635 and $715 billion on capital expenditure in 2026, roughly three-quarters directed at AI infrastructure. Data centers coming online before 2030 may require between 400 and 600 terawatt-hours of electricity.[34] Section 232 actions raised steel and aluminum tariffs to fifty percent, raising delivered costs for the grid inputs needed to deliver that power.

The semiconductor supply chain illustrates the conversion challenge in its operational phase. TSMC's Arizona fabrication facility entered high-volume advanced-node production in late 2024 ahead of schedule, with yields described by the company as comparable to Taiwan plants and total U.S. investment announced at $165 billion. But Intel's foundry recorded a $2.3 billion operating loss in early 2025, the CHIPS Act expires in 2027 with no renewal certain, and federal R&D funding has flattened since the 1980s. Current cuts to NIH and NSF amount to harvesting seeds planted a generation ago while ceasing to plant new ones.[35] Meanwhile, as Economy has observed, China now maintains more embassies and consulates than any other country, converting diplomatic presence into standard-setting influence while Washington debates whether to fund its own scientific infrastructure.

---

32. Robert Keohane, *After Hegemony* (Princeton: Princeton University Press, 1984). Kiel Institute for the World Economy, *Ukraine Support Tracker*, February 2026.

33. Parmy Olson, *Supremacy* (New York: St. Martin's Press, 2024), chaps. 11, 14, 16.

34. Michael Horowitz and Adam Segal, *"How 2026 Could Decide the Future of AI,"* in CFR (January 2026). IEA, Electricity 2025. White House Section 232 Fact Sheets (2025).

35. TSMC company statements, Q4 2024 and March 2025; $165 billion total U.S. investment. Intel, Q1 2025 earnings: $2.3 billion foundry operating loss. NSF, Science and Engineering Indicators 2025. Elizabeth Economy, *The World According to China* (Cambridge: Polity Press, 2022).

V. THE AMERICAN PARADOX

If concentrated authority faces a structural deficit in generative innovation, the United States faces a different but equally dangerous trap. America leads the world in frontier AI research, breakthrough biotechnology, and quantum computing. But its conversion capacity is strategically constrained by throughput bottlenecks, and the gap is measurable. Average permitting timelines for major energy infrastructure in the United States now exceed four years; China builds comparable facilities in twelve to eighteen months. The average Pentagon major weapons system takes twenty-two years from program start to initial operating capability. Together, they describe a system that converts at a fraction of its potential. Carlsson-Szlezak and Swartz have identified the structural illusion: the post-Cold War era was shaped by what they call a convergence bubble, a temporary alignment of conditions that policymakers mistook for a permanent order.[29] The convergence bubble burst because its institutional underpinnings were shallow. Hegemony without conversion capacity is a bubble.

The weaponization of interdependence has compounded the problem. Farrell and Newman have documented how the United States weaponized the networks upon which the liberal order depended, incentivizing the rest of the world to construct alternatives.[30] Fishman's study of economic warfare reveals the mechanism: coercive power operates through the "invisible infrastructure" of globalization, dollar settlement, correspondent banking, SWIFT messaging, maritime insurance, and the modern world faces what Fishman describes as an impossible trinity in which economic interdependence, economic security, and geopolitical competition cannot all be sustained simultaneously.[31] Blinken's "strategy of renewal" documents the institutional logic the conversion thesis predicts: the Inflation Reduction Act, CHIPS and Science Act, and Infrastructure Investment and Jobs Act represent the largest domestic conversion investment since the postwar era.

There is a deeper problem still. Keohane's original framework for cooperation after hegemony anticipated a declining hegemon that still broadly supported

29. Carlsson-Szlezak and Swartz, *Shocks, Crises, and False Alarms*, chap. 11.

30. Henry Farrell and Abraham Newman, *Underground Empire* (New York: Henry Holt, 2023). Antony Blinken, *"America's Strategy of Renewal,"* in Foreign Affairs 103, no. 6 (November/December 2024).

31. Edward Fishman, *Chokepoints* (New York: Penguin Press, 2025), Introduction, chaps. 2, 5, Conclusion.



magnific.com

optics, Taiwanese fabrication, Korean capacity, and Japanese materials. The conversion problem is therefore not "who has the best model" but "who can build the deployable system, reliably, at scale, with trusted governance."



AFP/STR.

The record requires acknowledging what China has already converted. One trillion dollars invested in clean energy in 2025. Clean energy sectors representing approximately 11.4 percent of GDP and driving more than a third of GDP growth. In the first half of 2025 alone, 256 gigawatts of solar capacity were installed, more than double the rest of the world combined.[28] This is conversion capacity of the highest order, achieved under authoritarian governance. The question the thesis must answer is not whether authoritarian states can convert, because demonstrably they can, but whether authoritarian conversion sustains across paradigm shifts and generates international order rather than merely national power. The evidence is mixed, and the distinctions matter. China's conversion triumphs cluster in defined problem sets: solar panels, batteries, EVs, high-speed rail, 5G infrastructure. Where the problem set is open-ended and cross-domain, the record is weaker. Despite more than $150 billion in cumulative semiconductor subsidies, China's most advanced domestic chips remain two to three generations behind TSMC's frontier nodes. The COMAC C919, after nearly two decades of development, still depends on Western engines and avionics. These are not random failures; they are failures at the precise points where conversion requires cross-domain integration, tacit knowledge transfer, and iterative supplier ecosystems that directed mobilization struggles to command. Solar manufacturing capacity for 2030 already exceeds projected global demand by roughly sixty-five percent. And the structural difficulty of translating domestic deployment into trusted international governance that third parties join voluntarily remains the deepest constraint of all.

28. Centre for Research on Energy and Clean Air via Carbon Brief (January 2026); IEA, *World Energy Investment 2025*; IEA, Renewables 2025. BloombergNEF, *Solar Module Manufacturing Capacity Outlook 2025*.

United States currently maintains one manufacturer of rare earth magnets.[25]

China's rapid scale-up in electric vehicles provides the strongest case for directed mobilization as a path to technological dominance. China represents approximately eighty-five to ninety percent of global cathode and anode manufacturing capacity, yet the lithium-ion battery was developed through multinational contributions recognized by the Nobel Prize in Chemistry 2019.[26] China's triumph was in paradigm deployment, not paradigm creation. The distinction matters. The state that deploys existing technologies most efficiently may dominate one industry, but the state that generates entirely new technological trajectories across multiple domains will define the architecture of the next order. While the United States frames the AI competition in terms of artificial general intelligence, China is racing on a different course: what Xi Jinping calls "application-oriented" AI, wiring intelligence into manufacturing, logistics, and infrastructure at scale. The competition is not symmetric; each side is optimizing for a different conversion pathway.

This demands a distinction between two modes of innovation. Generative innovation depends on error correction, permissive feedback, and institutional tolerance for failure across domains. It flourishes where dissent is tolerated, capital can flow to unconventional ideas, and failure is treated as information rather than punished as disloyalty. Directed innovation can excel at rapid mobilization within defined problem sets but faces recurring constraints in open-ended, cross-domain experimentation. One-man rule, as Kotkin has observed, is susceptible to compounding miscalculations in a way that competitive governance is not.[27] The technologies of the sixth wave are interdependent: semiconductors enabling AI, materials science enabling next-generation chips, AI accelerating discovery in materials and biology. Miller's semiconductor history demonstrates that chip power is rarely held by a single nation-state; it is distributed across a specialized transnational system encompassing U.S. design software, Dutch lithography, German

25. Heidi Crebo-Rediker and Ammad Khan, *Leapfrogging China's Critical Minerals Dominance*, Council Special Report (New York: CFR, 2026). Noveon Magnetics company data.

26. IEA, *Global EV Outlook 2024 and Global EV Outlook 2025* (Paris: IEA). China's anode manufacturing share exceeds 90 percent; cathode share approximately 85 percent. Nobel Prize in Chemistry 2019: Goodenough, Whittingham, Yoshino.

27. Stephen Kotkin and Orville Schell, *"Best Of: What Drives Putin and Xi,"* in The Foreign Affairs Interview, hosted by Dan Kurtz-Phelan (podcast), Council on Foreign Relations, November 4, 2025, rebroadcast of interview taped June 16, 2023.

IV. THE MATERIAL FOUNDATIONS

Every technological revolution rests on a material substrate. For the current wave, that substrate includes critical minerals underpinning batteries, magnets, advanced electronics, and clean-energy infrastructure. Ed Conway has demolished the notion that the modern economy is somehow dematerializing, a claim that the commoditization of software by artificial intelligence has rendered less defensible still: in every year since 2012, humanity has extracted more material from the earth than the total extracted from the dawn of civilization through 1950.[21] The green transition is not dematerialization; it is rematerialization, shifting the structure of extraction rather than abolishing it. These systems are better understood as interwoven material webs than as linear supply chains, because disruption in one substrate cascades unpredictably through others.

Rare earths illustrate conversion capacity as chokepoint control. Rare earths are not rare; they are found across multiple continents. The chokepoint is processing and refining, not geological endowment. For magnet-grade rare earths, China accounted for roughly sixty percent of global mining output in 2024, but its dominance is far larger downstream: approximately ninety-one percent of separation and refining and approximately ninety-four percent of permanent magnet manufacturing.[22] In October 2025, China announced its first-ever foreign direct product rule for rare earths, imposing zero-threshold export license requirements on products containing controlled heavy rare earth elements and categorically denying applications for military end-users. European prices for heavy rare earths such as dysprosium subsequently reached up to six times Chinese domestic prices.[23] The decisive bottleneck sometimes sits in obscure places. Conway documents that a single source of high-purity quartz in Spruce Pine, North Carolina, is indispensable for crucibles used in monocrystalline silicon wafer production; disruption there would cascade through both semiconductors and solar panels.[24] The

21. Ed Conway, *Material World* (London: WH Allen, 2023).

22. International Energy Agency, *Global Critical Minerals Outlook 2025* (Paris: IEA, 2025). U.S. Geological Survey, Mineral Commodity Summaries 2025 (Reston: USGS, 2025). Mining, refining, and magnet figures apply to magnet-grade rare earths. China's total rare earth mine share is approximately 69 percent.

23. China Ministry of Commerce Announcement No. 61, October 9, 2025. CSIS, *"China's New Rare Earth and Magnet Restrictions"* (Washington: CSIS, 2025). *IEA Commentary*, October 23, 2025.

24. Conway, *Material World*, chap. on silicon.



magnific.com



each capture a piece of the puzzle without theorizing the institutional ecosystem as a variable in order formation.[19] Conversion capacity does: not merely who innovates or who grows, but who deploys, who sets standards, and who constructs governance frameworks that others either adopt or resist. The argument carries a scope condition. Ikenberry has documented a pattern in which durable institutional orders follow decisive military outcomes, though the pattern is strongest for 1815 and 1945.[20] Conversion capacity is not a replacement for military capability but a theory of what determines outcomes within the competitive space that military power and nuclear deterrence create.

19. Christopher Freeman, *Technology Policy and Economic Performance* (London: Pinter, 1987); Bengt-Åke Lundvall, ed., National Systems of Innovation (London: Pinter, 1992); Richard Nelson, ed., *National Innovation Systems* (New York: Oxford University Press, 1993). Mariana Mazzucato, *The Entrepreneurial State* (London: Anthem Press, 2013) and Mission Economy (London: Allen Lane, 2021). Michael Beckley, *"The Power of Nations,"* in International Security 43, no. 2 (Fall 2018): 7-44.

20. G. John Ikenberry, After Victory (Princeton: Princeton University Press, 2001), chaps. 1, 3-4. American Chemical Society, National Historic Chemical Landmarks: U.S. Synthetic Rubber Program.



deployment versus advanced semiconductor fabrication. There is also a necessary complement, what Suleyman has called containment capacity: the ability to keep a grip on powerful technologies as they become cheaper and more widely distributed.[17] A system may excel at converting technology into deployment yet fail catastrophically at containing the risks that follow. The two capacities are in structural tension, and managing that tension is what governance is ultimately for.

The nearest historical analogue is the World War II synthetic rubber program. When Japan cut off Southeast Asian natural rubber supplies, the United States invented a synthetic substitute and scaled it through public-private partnerships, exceeding natural supply within two years. That was conversion capacity under existential pressure: not breakthrough science but institutional orchestration at speed.

Morgenthau argued that all elements of national power are merely raw material; the quality of diplomacy combines them into an integrated whole. His insistence that diplomacy functions as the brain of national power anticipates the integrative logic of conversion capacity, even if his framework could not have foreseen its technological dimensions.[18] Mazarr's recent RAND study reaches a convergent conclusion: the competitive challenge of AI is primarily social, not technological. Carlsson-Szlezak and Swartz arrive at the same insight from the macroeconomic direction: the post-Cold War convergence bubble burst precisely where institutional depth was shallowest.

Conversion capacity occupies an analytical space that several adjacent literatures approach but none claims. National innovation systems theory, Mazzucato's entrepreneurial state, and Beckley's power conversion metric

17. Mustafa Suleyman and Michael Bhaskar, *The Coming Wave* (New York: Crown, 2023), chaps. 1, 7.

18. Morgenthau, *Politics Among Nations*, chap. 9. Michael Mazarr, *"A New Age of Nations: Power and Advantage in the AI Era,"* in RAND Perspectives (Santa Monica: RAND, January 2026). Philipp Carlsson-Szlezak and Paul Swartz, *Shocks, Crises, and False Alarms* (Boston: Harvard Business Review Press, 2024), chaps. 1-3, 11.

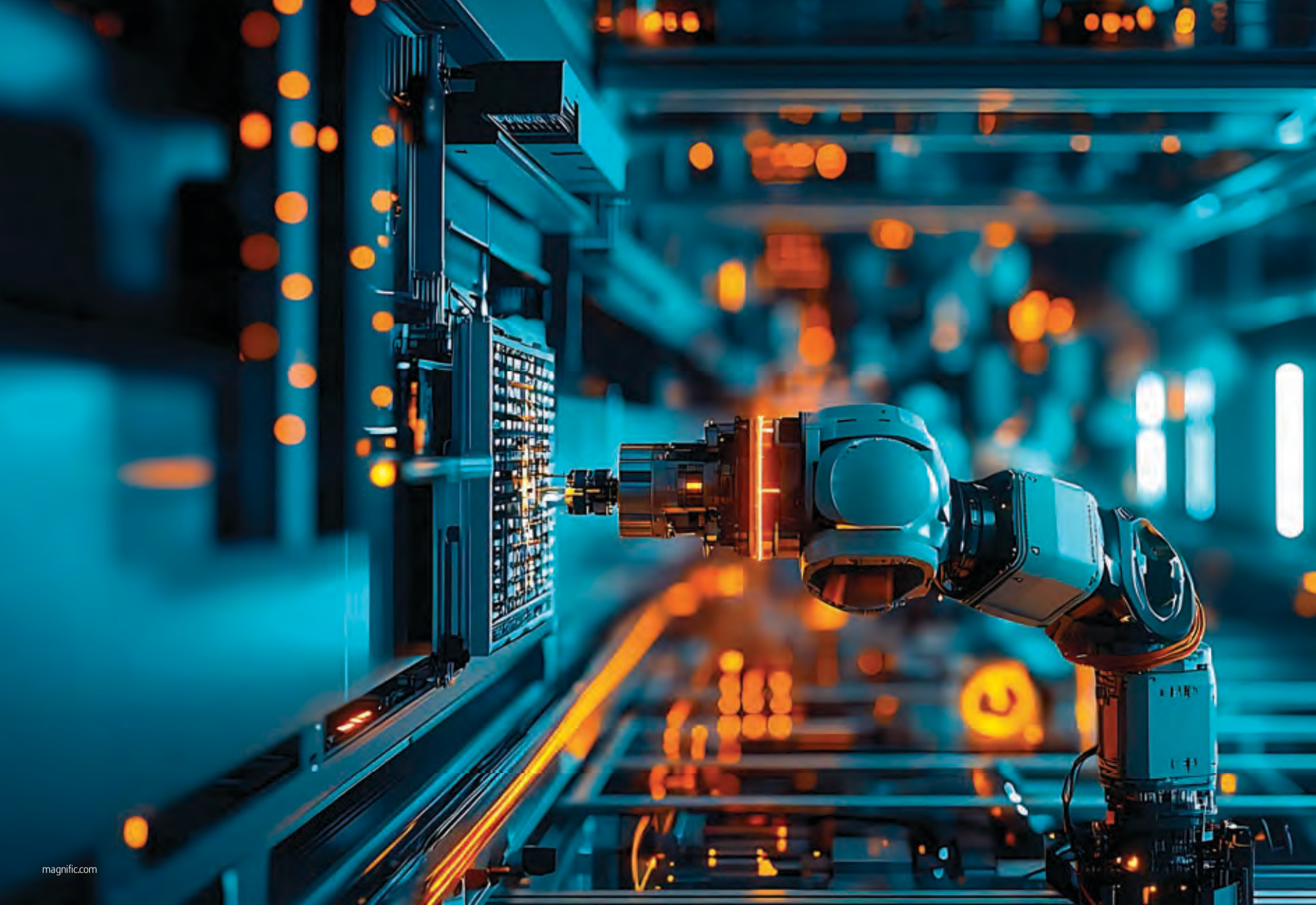
III. CONVERSION CAPACITY

There is an assumption worth questioning in much strategic thinking: that the most transformative technologies always matter most where they are invented. In practice, there is a critical difference between innovation and transformation, and deployment is where transformation sits. The shipping container required no new science, just standardization. SpaceX's reusable rockets relied on fifty-year-old mathematics applied through integration breakthroughs. Chris Miller's history of the semiconductor industry drives the point home: the actor that invents first is often not the actor that dominates. What determines strategic effect is not theoretical discovery but engineering discipline, process control, yield improvement, and the orchestration of complex supplier ecosystems.[16]

Conversion capacity comprises four measurable abilities. Innovation-to-production: the time and failure rate between prototype and mass manufacture. Capital-to-infrastructure: the ability to build power, logistics, and industrial inputs fast enough to match new demand. Decision-to-execution: the throughput of permitting, procurement, and mobilization systems. And legitimacy-to-durability: the capacity to sustain contested investments long enough for compounding returns to appear.

The concept is falsifiable. If states with high conversion capacity do not shorten deployment timelines, maintain resilience under disruption, or propagate standards through coalitions, the thesis is weakened. If a state with low conversion capacity nonetheless shapes order through other means, the thesis requires revision. The concept must also be bounded. Conversion capacity is not military power, though military power creates the competitive space within which conversion operates. It is not raw capital, though capital is one input. It is not legitimacy, though legitimacy is one output. It is the institutional throughput between inputs and outcomes: the speed, reliability, and adaptability with which a system translates what it possesses into what it deploys. A country can be rich, inventive, and militarily dominant while remaining conversion-poor, as the United States currently demonstrates in infrastructure permitting. A country can be conversion-strong in one domain and conversion-weak in another, as China demonstrates in solar

16. Chris Miller, *Chip War* (New York: Scribner, 2022), chaps. 3, 5, 22, 39.


magnific.com



The historical record reinforces the point across millennia. Rome converted military dominance into legal codes and infrastructure that outlasted the legions. The Han tributary system sustained Chinese influence through cultural and bureaucratic authority. In each case, the order-shapers were not the strongest military powers; they were the most effective converters of capability into institutional architecture. A heuristic from Carlota Perez's work is useful here: each technological revolution moves through recognizable phases, and the current moment sits at a turning point between the fifth wave and the sixth. The CFR's flagship task force report on economic security arrived at a convergent conclusion: first movers in technology do not always become dominant, but they are more likely to establish enduring advantages if they are also fast scalers.[15]

15. Carlota Perez, *Technological Revolutions and Financial Capital* (Cheltenham: Edward Elgar, 2002). Barry Buzan and Richard Little, *International Systems in World History* (Oxford: Oxford University Press, 2000), chaps. 6, 17-18. Council on Foreign Relations, *U.S. Economic Security in a New Era of Geoeconomics*, Independent Task Force Report (New York: CFR, November 2025).



where growth has settled below two percent, and the political consequences compound with every electoral cycle.

Gilpin formalized the logic for international politics: differential growth rates, driven by technological dynamism, gradually shift the balance of power.[13] Aghion and his co-authors documented a telling parallel. When electricity arrived in American factories in the late nineteenth century, it initially produced no measurable productivity gains because firms retained the organizational structure of the steam era. Only when Henry Ford realized that electric motors made machines independent of each other could the assembly line be born.[14] The lesson for the AI revolution is direct: frontier capability means little without the secondary innovations, in infrastructure, organization, regulation, and workforce, that constitute conversion.

13. Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), chaps. 2-3.

14. Philippe Aghion, Céline Antonin, and Simon Bunel, *The Power of Creative Destruction* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2021). Paul David, *"The Dynamo and the Computer,"* in American Economic Review 80, no. 2 (May 1990): 355-361.

II. CREATIVE DESTRUCTION AND INTERNATIONAL ORDER

Schumpeter understood that the competition which counts is not the competition between firms operating within established rules but the competition to define the rules themselves.[9]

Applied to geopolitics, the competition that matters most is between powers seeking to define what rules govern the system. The Munich Security Report 2026 poses the question starkly: is the current disruption creative destruction or merely destruction? Schumpeter's entrepreneurs create value by building new combinations; states that merely dismantle institutional frameworks without constructing replacements produce disorder, not order.

Hayek grasped something complementary. The most important knowledge in any economy is dispersed, embedded in local conditions and tacit understandings; no central authority can aggregate it effectively.[10]

In The Fatal Conceit, he drew the distinction between cosmos, spontaneous order, and taxis, order deliberately constructed. The post-1945 system succeeded because it created space for spontaneous coordination among diverse actors whose participation reinforced the system's legitimacy. But one must be careful not to draw the wrong inference. Acemoglu and Johnson have demonstrated that there is nothing automatic about new technologies generating widespread prosperity; whether they do so is an economic, social, and political choice.[11] Innovation may generate extraordinary output while concentrating returns so narrowly that the political foundations of order erode from within. Piketty documented the mechanism: when the private rate of return on capital persistently exceeds the growth rate, past wealth dominates new production, and the political economy shifts from broad-based dynamism to patrimonial stabilization.[12] In a world where frontier economies grow at perhaps 1 to 1.5 percent, Piketty's $r > g$ condition already operates in economies

9. Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy* (New York: Harper & Brothers, 1942), chap. 7.

10. Friedrich Hayek, *"The Use of Knowledge in Society,"* in American Economic Review 35, no. 4 (September 1945): 519-530; Hayek, *The Fatal Conceit* (Chicago: University of Chicago Press, 1988).

11. Daron Acemoglu and Simon Johnson, *Power and Progress* (New York: PublicAffairs, 2023), chap. 1.

12. Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, trans. Arthur Goldhammer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), Introduction, chaps. 1, 10-12.



recurring temptation to reduce national power to one variable. The Congress of Vienna succeeded where Versailles failed because Metternich and Castlereagh understood that durable order requires the incorporation of defeated powers. Legitimacy, as Kissinger showed, is not the satisfaction of every party but the acceptance by each that the system's arrangements are not fundamentally unjust.[7]

Three pressures now converge. External revisionism led by China and Russia. Internal disenchantment within democracies, most visible in American ambivalence about the order Washington built. And structural diffusion of power toward a Global South that increasingly declines to organize its foreign policy around Western preferences. The Munich Security Report 2026 describes the current wave of disruption as deliberate institutional demolition rather than incremental erosion. At Davos in January 2026, Canadian Prime Minister Mark Carney declared a "rupture" in transatlantic relations. Finnish President Alexander Stubb, writing in Foreign Affairs, chose a different word: "transition." A rupture implies severance; a transition implies institutional resilience sufficient to adapt. Whether the current moment is one or the other depends on conversion capacity: the ability to translate disruption into new institutional arrangements rather than simply absorbing it.[8]

This essay argues that the decisive competition of this era is over conversion capacity: the ability to move from invention and capital to production, deployment, and governance at scale, quickly, repeatedly, and under stress. States and coalitions that can convert will shape standards, supply chains, and security environments. Those that cannot will remain innovative but strategically brittle.

7. Hans Morgenthau, *Politics Among Nations* (New York: Knopf, 1948), chaps. 1, 9, 11. Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), 79. A. Wess Mitchell, *Great Power Diplomacy* (Princeton: Princeton University Press, 2025).

8. Alexander Stubb, *"The West's Last Chance,"* in Foreign Affairs 105, no. 1 (January/February 2026). Munich Security Conference, *Under Destruction: Munich Security Report 2026* (Munich: MSC, February 2026). Mark Carney, *WEF Address*, Davos, January 20, 2026. Paul Stares, *Preventive Priorities Survey 2026* (New York: CFR, December 2025).

I. THE UNDERLYING QUESTION

The international order built after 1945 is under simultaneous pressure from without and within. Great-power rivalry, paralysis in multilateral bodies, the rise of privately controlled strategic infrastructure: these are not separate stories. They are interacting mechanisms of a single systemic transition. Helen Thompson has shown that the biggest shocks in modern history arise not from any single failure but from the collision of energy systems, monetary systems, and democratic systems, overlapping structural fault lines that policymakers insist on treating as separate files.[2] Kissinger argued in A World Restored that the test of statesmanship lies in recognizing the real relationship of forces and making this knowledge serve considered ends. Today, that relationship is being reshaped not primarily by military balance or GDP rankings but by what this essay calls conversion capacity: the institutional ecosystem that connects technological invention to large-scale deployment, standards-setting, and governance.[3]

Barry Buzan and George Lawson have argued that changes in the mode of power, what power consists of and how it is organized, matter more than changes in its distribution. The current systemic transition fits that description. It is a transformation in what constitutes usable power, not merely in who holds it.[4] The World Economic Forum's Global Risks Report 2026 confirms the scale: geoeconomic confrontation has displaced armed conflict as the risk most likely to trigger a material global crisis. Sixty-eight percent of respondents described the likely political environment as multipolar or fragmented; only six percent expected reinvigoration of unipolarity.[5] The question is not, as Michael Beckley has argued, whether the existing order is merely stagnant.[6] The question is whether the institutional mechanisms that connect innovation to deployment, standards, and governance can be rebuilt before the window of deliberate construction closes.

Every period of genuine systemic transition has forced statesmen to answer this question. Morgenthau warned against the fallacy of the single factor: the

2. Helen Thompson, *Disorder: Hard Times in the 21st Century* (Oxford: Oxford University Press, 2022), Introduction and Conclusion.

3. Henry Kissinger, *A World Restored* (Boston: Houghton Mifflin, 1957); Kissinger, World Order (New York: Penguin Press, 2014), 371.

4. Barry Buzan and George Lawson, *The Global Transformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 2.

5. World Economic Forum, *Global Risks Report 2026* (Geneva: WEF, January 2026). Survey of over 1,300 experts.

6. Michael Beckley, *"The Stagnant Order,"* in Foreign Affairs, 104, no. 6 (November/December 2025).



The Tizard Mission, as it became known, is not merely a war story. It is a parable about the relationship between invention and power, and the lesson it carries has never been more urgent. Britain was the most inventive nation on earth in 1940. It was also losing the war. What saved it was not another breakthrough in a Cambridge laboratory but the institutional capacity of another country to translate breakthroughs into deployed capability at industrial scale: to convert. The order that emerged after 1945, the institutions, alliances, and norms that governed international life for seven decades, was not built by the nations that innovated most brilliantly. It was built by the nation that converted most effectively. The world is entering a comparable moment now. The technologies of the sixth wave, artificial intelligence, biotechnology, clean energy, quantum computing, are arriving simultaneously, and the states that convert them into deployed systems, standards, and governance architectures will write the rules of twenty-first-century international life.

THE REAL COMPETITION

Technology, Order, and the Contest to Shape the Twenty-First Century

Dr. Joseph Sokhon

INTRODUCTION

The most valuable cargo ever brought to American shores was not gold, not weapons, and not men. It was a device the size of a hockey puck, sealed inside a black metal deed box, carried across the Atlantic in September 1940 by a small British scientific delegation that most of official Washington did not know existed. The device was called a cavity magnetron. It made microwave radar possible. British scientists had invented it, tested it, and understood that it could decide the war. What they could not do, while their factories burned under German bombardment, was manufacture it at scale.[1]

Within eighteen months, the MIT Radiation Laboratory had turned that single prototype into a production program that would deliver over 150 different radar systems to Allied forces. The same pattern repeated itself with uncanny precision across the technologies that would decide the war. Alexander Fleming had discovered penicillin in London in 1928; Howard Florey and Ernst Boris Chain worked out how to extract it in Oxford. But Britain could not produce it in quantity. American scientists at the USDA laboratory in Peoria, Illinois, found the deep-tank fermentation method that made mass production possible, and by D-Day, American factories were shipping enough penicillin to treat every wounded soldier on the beaches of Normandy.

1. On the Tizard Mission: James Phinney Baxter III, *Scientists Against Time* (1946), chap. 9; R.V. Jones, *Most Secret War* (1978), 225-230. On penicillin: Eric Lax, *The Mold in Dr. Florey's Coat* (2005); Gladys L. Hobby, *Penicillin: Meeting the Challenge* (1985). Conant later called the cavity magnetron "the most valuable cargo ever brought to our shores."


magnific.com

PRODUCTIVE SECTORS: Between Resilience During War and Recovery Afterward

Productive sectors constitute a fundamental component of the economy, which is one of the state's primary sources of strength. They are among the key pillars of a country's ability to withstand crises and wars, as they play a vital role in ensuring the continuity of state institutions, reinforcing security and social stability, and mitigating the impact of conflicts on citizens' lives. Undoubtedly, countries that succeed in protecting their productive sectors or restoring their operations quickly are better positioned to achieve a gradual recovery.

These sectors encompass a range of interconnected fields, each fulfilling a vital function in supporting the economic cycle. Sustaining agricultural production strengthens food security, while industry provides essential goods and employment opportunities. Trade and services maintain market activity, whereas the development of transport and energy infrastructure is essential to revitalizing economic activity. Tourism, although highly vulnerable to the effects of conflict, is among the sectors with the greatest capacity to stimulate economic recovery once stability returns, as it attracts investment and financial inflows that promote growth and reinvigorate related industries.

In the post-war phase, the importance of productive sectors extends beyond their economic role to become a cornerstone of state reconstruction and the consolidation of national stability. Genuine recovery is achieved through revitalizing the productive economy, restoring confidence in state institutions, and creating an investment-friendly environment that reinforces the foundations of sustainable development.

In Lebanon, this equation assumes even greater significance in light of the challenges posed by the Israeli attacks and the cumulative economic crises. Alongside national efforts to consolidate security and stability and create the conditions necessary for the return of normal life to the affected areas, supporting the productive sectors stands out as a strategic priority for launching a comprehensive recovery process. The tourism sector is at the forefront of these priorities, as Lebanon's rich natural, cultural, and historical assets position it to regain its status as a leading tourist destination once security and stability are ensured. At the same time, revitalizing agriculture, industry, and services will strengthen the national economy's capacity for recovery, reinforce the resilience of society, and open broader prospects for a more stable and prosperous future.

Brigadier General Hussein Ghaddar
Director of Orientation

Contents

5

THE REAL COMPETITION
Technology, Order, and the Contest to Shape the Twenty-First Century
Dr. Joseph Sokhon

39

Tourism as a Driver of Post-War Recovery: Evaluating Socio-Economic Reconstruction in Lebanon
Dr. Mohamed Kayal

٥

الأبعاد الجيوسياسية والجيوستراتيجية لمضيقَي هرمز وباب المندب
إحسان مرتضى

٣٣

الديموغرافيا اللبنانية بين الحاضر والمستقبل: سكان لبنان في أعدادهم وبُناهم وتحولاتهم 2026-2050
د. شوقي عطيه

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.



LEBANESE NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 134 | July 2026



Advisory Committee
Prof. Adnan Al – Amin
B.G (Retired) Ghazi Mahmoud
Prof. Issam Moubarak
Prof. Melhem Najem
Prof. Nassim El – Khoury
Prof. Tarek Majzoub

Editor in Chief
Prof. Issam Moubarak

Editorial Secretary
First Adj. Jihane Jabbour

Proofreader
Shadi Mhanna

Magazine address
Lebanese Army Command,
Directorate of Orientation,
Yarzeh, Lebanon, Tel: 1701

Electronic address:
tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb
tawjih@lebanesearmy.gov.lb

Annual subscription:
From Lebanon: $50
From Abroad: $200
The annual subscription includes postage fees.

Advertising & subscription
Lebanese National Defense Magazine

Writer's Guidelines

1 - The Lebanese National Defense Magazine, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.
2 - Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.
3 - All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.
4 - All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.
5 - The magazine will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.
6 - All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 7000 and 7500 words.
7 - The magazine considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.
8 - The magazine holds all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the magazine.

The research published in the Lebanese National Defense Magazine is available on the website:
www.lebarmy.gov.lb | www.lebanesearmy.gov.lb


CHAMSINE
Bakery | Pastry
كل حبّة بحبّتها

LEBANESE
NATIONAL DEFENSE
الدفاع الوطني اللبناني

Issue No. 134 | July 2026



THE REAL COMPETITION
Technology, Order, and the Contest to Shape the Twenty-First Century

TOURISM AS A DRIVER OF POST-WAR RECOVERY
Evaluating Socio-Economic Reconstruction in Lebanon